جمهورية السودان

وزارة التعليم العالى والبحث العلمى

جامعة شندي

كلية الدراسات العليا

الجامعات الولائية وتنمية المجتمعات المحلية

دراسة حالة – جامعة شندي

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في التنمية الاجتماعية

إعداد الطالب: أسامة شرف الدين عبد الله محمد

إشراف: د. إلياس سعيد سعد أشول

أغسطس 2014م

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى :

(قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ).

صدق الله العظيم

سورة الأنعام : الآية (162)

الإهداء

إلى الذين أوصانا الله بهما .. وبالوالدين إحسانا

متعهما الله بالصحة والعافية

أمي و أبي

الشكر والعرفان

أتقدم بأسمى آيات الشكر والعرفان بعد الله سبحانه وتعالى

لكل من ساعدني في تنفيذ هذا البحث ..

وأخص بالشكر الأستاذ الجليل د. إلياس سعيد سعد

الذي أشرف على هذا البحث منذ أن كان فكرة ولم يبخل بفكره ووقته وجهده أبداً وقد كانت لتوجيهاته أكبر الأثر في أن يصبح هذا البحث حقيقة ماثلة فجزاه الله خيراً

والشكر للأخ/ د. أحمد محمد أحمد إبراهيم مدير الجامعة لما بذله معي من جهد مقدر ولإدارة جامعة شندي ومحلية شندي والشكر للأساتذة الإجلاء :

د. عبد الوهاب عبد الله و د. عبد المجيد عبد الرحيم علي و أ. إلياس عثمان الشريف و أ. الصادق أحمد عبد القادر و أ. محمد الحسن الطيب و أ. العوض عباس محمد وأ. التجاني الطاهر.وأ. أحمد خالد الحاج

علي مساهمتهم الفاعلة معي في إجراء المعالجات الفنية و الإحصائية

والشكر موصول لكل من ساهم في هذا البحث بصورة مباشرة أو غير مباشرة .

فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الآية	أ
الإهداء	ب
الشكر والتقدير	ج
فهرس المحتويات	د
فهرس الجداول	و
فهرس الأشكال	ح
مستخلص الدراسة	ط
Abstract	ي
المقدمة	6-1
الفصل الأول : مفاهيم التنمية ونظرياتها	44-7
1-1-مفهوم التنمية	8
1-2-مفهوم التنمية الاجتماعية	13
1-3-مفهوم المجتمع المحلي	33
1-4-النظرية البنائية الوظيفية	42
الفصل الثاني : التعليم العالي في السودان	90-45
2-1- التطور التاريخي للتعليم العالي في السودان	46
2-2- مسيرة التعليم العالي في السودان	48
2-3- الجامعات الولائية وأهدافها	56
2-4- التعليم العالي و التنمية	58
2-5- جامعة شندي	61

الفصل الثالث : تنمية المجتمع المحلي	91-129
3-1- المجتمع المحلي	92
3-2-الدراسة التطبيقية	105
الخاتمة	130
النتائج	131
التوصيات	134
قائمة المصادر	136
المواقع الالكترونية	141

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1-2	الطلاب المسجلون بالجامعة	77
2-2	الطلاب المتخرجون حتى ديسمبر 2013م	78
3-2	الدارسات المتخرجات في كلية المجتمع	84
4-2	التردد الكلي للمرضي بالأقسام الرئيسية بالمستشفي	87
5-2	عدد المرضي الذين ترددوا علي العيادات المحولة 2013م	88
6-2	عدد المرضي الذين أجروا عمليات بالمستشفي للعام 2013م	89
1-3	مدارس الأساس بمحلية شندي	98
2-3	المدارس الثانوية بمحلية شندي	99
3-3	المستشفيات والمراكز الصحية والوحدات العلاجية بمحلية شندي	103
4-3	طريقة اختيار أحياء عينة الدراسة	106
5-3	حجم عينة الدراسة	108
6-3	قيمة معاملات الثبات لمتغيرات الدراسة	112
7-3	اختبار مقياس الاستبانة	114
8-3	النوع	116
9-3	العمر	

10-3	المهنة	117
11-3	الحالة الاجتماعية	118
12-3	مستوي الدخل الشهري	118
13-3	المستوي التعليمي	119
14-3	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمساهمة جامعة شندي في تنمية الجوانب الاقتصادية	120
15-3	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمساهمة جامعة شندي في تطوير الخدمات الصحية	122
16-3	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمساهمة جامعة شندي في تنمية المهارات التعليمية والثقافية	124
17-3	نتائج اختبار T – test لاختبار الفرضية الأولي	126
18-3	نتائج اختبار T – test لاختبار الفرضية الثانية	127
19-3	نتائج اختبار T – test لاختبار الفرضية الثالثة	128
25-3	ملخص نتائج اختبار الفرضيات	129

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1-3	خريطة محلية شندي	95

المستخلص

تتناول هذه الدراسة (الجامعات الولائية وتنمية المجتمعات المحلية – دارسة حالة جامعة شندي) وهي تحاول التحقق من دور الجامعة في تنمية المجتمع المحلي وذلك من خلال ثلاثة فصول تغطي جميع جوانب الدراسة . وتنبع أهميتها في إبراز مساهمات الجامعة المختلفة تجاه المجتمعات المحلية . وقد هدفت الدراسة إلي التعرف علي دور جامعة شندي في تنمية المجتمع المحلي, وقد ارتكزت علي عدة فروض وهي : لجامعة شندي دور إيجابي في رفع المستوي المعيشي للمجتمع المحلي بمدينة شندي.– لجامعة شندي دور إيجابي في تطوير الخدمات الصحية وتقديم العلاج لأفراد المجتمع المحلي بمدينة شندي.– لجامعة شندي دور إيجابي في تنمية المهارات التعليمية وتدريب الكوادر التعليمية والتنمية البشرية للمجتمع المحلي.

وقد استخدم الباحث عدد مناهج البحث وهي المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الإحصائي والمنهج التاريخي بالإضافة لمنهج دراسة الحالة. للوصول للنتائج والتي كانت أهمها : 1– أسهمت الجامعة في رفع المستوى المعيشي لأفراد المجتمع المحلي نتيجة لارتفاع مستوى الدخل.

2– عملت الجامعة علي رفع الوعي الاقتصادي لأفراد المجتمع .

3– عملت الجامعة علي توفير الكوادر المدربة في كل المجالات خاصة الطبية منها وتوفير العلاج والدواء المجاني للأمراض ذات الخطورة العالية .

4 – عملت الجامعة على توعية المرأة وصقلها وإكسابها مهارات جديدة نقلتها من مستهلكة إلي منتجة.

Abstract

This study handles the state universities' role in developing local communities--- Shendi University as case-study. Through three chapters, the study verifies the role of the university in developing the local community. The study emboldens the contributions of the university towards the local communities. To achieve that it presents the following hypotheses:

1. Shendi University has developed the economic life of the area.
2. Shendi University has improved the medical services in the area.
3. The university has developed the educational and cultural skills of the community.

The researcher adopted many methodologies to come to the following results:

1. Shendi University contributed to the rise of income and hence the standard of living of the individual of the community.
2. The university helped in improving the economic awareness of the community individuals.
3. The university provided trained hands in all spheres; especially in the medical field that attained medication for serious diseases.
4. The university enlightened, qualified and reformed the woman from a consumer to a producer.

مقدمة

مقدمة:

إن كل جامعة في السودان تعمل في إطار السياسة العامة للدولة والبرامج التي يضعها المجلس القومي للتعليم العالي، إذ تعمل علي تحصيل العلم وتدريسه وتطوير مناهجه ونشره، وذلك بغرض خدمة البلاد وتنمية مواردها ونهضتها فكرياً وعلمياً واقتصادياً وثقافياً، وتطلع بأدوار فاعلة وملموسة ومؤثرة تجاه المجتمع الذي تنشأ فيه ويحيط بها.وتجيئ هذه الدراسة سعياً للتعرف على هذه الأدوار ومدى تأثيرها في تنمية المجتمعات المحلية وذلك بالتطبيق علي حالة جامعة شندي.

ومن خلال عملنا في أمانة الإعلام والعلاقات العامة بهذه الجامعة، شهدنا المحاولات الدؤوبة من قبل الجامعة للإطلاع بأدوار كثيرة تجاه المجتمع بمحليتي شندي والمتمة وذلك من خلال كلياتها المختلفة بغية رفع مستواه في كافة الصعد المعيشية والصحية والتعليمية وغيرها، ومن هنا تبلورت لدينا فكرة إجراء دراسة علمية تطبيقية تقيس وتستقصي أثر هذه البرامج في تنمية مجتمع المحليتين. وبالتالي فقد تمثلت مشكلة الدراسة في (عدم إشراك مؤسسات البحث العلمي في المشروعات التنموية من قبل الدولة مما يصعب تقييم دور هذه المؤسسات في هذه المشروعات).

ولما كانت هذه الدراسة ترتكز على توضيح دور الجامعة في تنمية هذه المجتمعات فقد كان لا بدَّ من الاهتداء برأي هذا المجتمع فيما تقوم به الجامعة تجاهه ومدى استفادته منها وقد تم ذلك من خلال استبانة صممت لهذا الغرض، ومن هنا هدفت الدراسة إلي إبراز ما يلي:

1- توضيح دور جامعة شندي في تنمية المجتمعات المحلية بمنطقة الدراسة اقتصادياً، واجتماعياً، وصحياً، وتعليمياً، وثقافياً.

2- توضيح مجالات التعاون بين الجامعة وكلياتها المختلفة والمؤسسات الأخرى بمنطقة الدراسة.

3- تحديد المتغيرات التي حدثت للمجتمع المحلي من خلال الأدوار المختلفة التي تقوم بها الجامعة في تنميته.

4- التعرف علي وجهة نظر أفراد المجتمع المحلي تجاه البرامج التي تقدمها الجامعة.

واستناداً على تلك الأهداف استندت الدراسة على الفرضيات التالية :

1-لجامعة شندي دور إيجابي في رفع المستوي المعيشي للمجتمع المحلي بمدينة شندي.

2- لجامعة شندي دور إيجابي في تطوير الخدمات الصحية وتقديم العلاج لأفراد المجتمع المحلي بمدينة شندي.

3- لجامعة شندي دور إيجابي في تنمية المهارات التعليمية وتدريب الكوادر التعليمية والتنمية البشرية للمجتمع المحلي.

ولاثبات أو نفي ما سبق من فرضيات، اتجه الباحث لمعرفة رأي المجتمع المحلي في أدوار الجامعة من خلال استبانة طرحت على عينة عشوائية بسيطة ، بلغت مفرداتها (256) مفردة، مكونة من 50% من أحياء مدينة شندي، المجتمع

المحلي ــ بنسبة 1% من مجموع السكان. وقد وزعت الاستبانة عشوائياً على أفراد المجتمع ذكوراً وإناثاً.

ووصولاً لما هدفت إليه، اتبعت الدراسة مناهج علمية تتناسب مع طبيعتها وتتمثل في الآتي.

المنهج الوصفي: واستخدم لوصف أطراف الدراسة، جامعة شندي والمجتمع المحلي المحيط بها.

المنهج التحليلي: وتم استخدامه بغرض التحليل لعينة الدراسة وآرائها التي أدلت بها وتحويلها لبيانات كيفية من أجل وصف وتحليل الدراسة.

المنهج التاريخي: وتم استخدامه لتتبع مسيرة التعليم في السودان من حقبة الإستعمار إلي قيام ثورة التعليم العالي. كما استعرض تطور مسيرة التنمية بمحلية شندي.

منهج دراسة الحالة : وتم من خلاله دراسة حالة جامعة شندي كلياتها ومؤسساتها العاملة في خدمة المجتمع.

المنهج الإحصائي: وتم استخدامه بغرض تحليل عينة الدراسة وآرائها التي أدلت بها وتحويلها لبيانات كمية يسهل قياسها.

وقد استعان الباحث بالمصادر المكتبية من كتب ومراجع ودوريات بالإضافة إلي المصادر الإلكترونية, وهي مصادر تنتمي إلي علم الاجتماع وعلم الاقتصاد والإدارة وموضوعات التنمية عموماً.

وأما بالنسبة لأدوات جمع البيانات ميدانياً فقد استخدم الباحث المقابلات الشخصة والملاحظة هذا إلى جانب الاستبانة لقياس اتجاهات الرأي في المجتمع المحلي.

واكتملت هذه الدراسة في ثلاثة فصول. أفرد الباحث الفصل الأول منها للمفاهيم والإطار النظري للدراسة. ويتناول الفصل الثاني مسيرة التعليم العالي في السودان، مسلطاً الضوء علي جامعة شندي بكلياتها وهيئاتها المختلفة ومتناولاً مؤسساتها في خدمة المجتمع. ويأتي الفصل الثالث مستعرضاً مجتمع مدينة شندي موضوع الدراسة الذي يمثل المجتمع المحلي، وطريقة إجراء الدراسة الميدانية لقياس دور الجامعة في التنمية.

وقد وجد الباحث بعض المشكلات التي استوقفته كثيراً وكان لها الأثر الكبير في حدوث بعض القصور في جوانب الدراسة وأهمها.

1- ندرة الدراسات السابقة أو انعدامها في موضوع دور الجامعات في تنمية المجتمع.

2- عدم إشراك مؤسسات البحث العلمي في المشروعات التنموية من قبل الدولة مما يصعب تقييم دور هذه المؤسسات في هذه المشروعات .

3- عدم توفر بيانات وإحصاءات بالمحلية والمصالح الحكومية ، فلم يجد الباحث البيانات الكافية في السجلات الإحصائية .فهنالك إحصاءات قديمة غير موجودة ، وهنالك إحصاءات حديثة لم يتم تدوينها في تلك المصالح الأمر الذي جعل الباحث جامعاً لهذه البيانات بطرق مباشرة. وعلى الرغم من كل هذه الصعوبات فقد وفق

الله سبحانه وتعالى الباحث للحصول على جل المعلومات التي يريدها والتي أفادت البحث كثيراً. حتى خلص إلى نتائجه بصورة علمية ومهنية مقبولة.

واختتم البحث بالنتائج التي توصلت إليها الدراسة الميدانية وتنجت وعلي أساسها التوصيات.

الفصل الأول

مفاهيم التنمية ونظرياتها

الفصل الأول

مفاهيم التنمية ونظرياتها

مقدمة :

يتناول هذا الفصل مفهوم التنمية لغة واصطلاحاً، والتنمية الاجتماعية ودلالاتها في المفهوم الرأسمالي والاشتراكي وفي الفكر الاجتماعي وعناصرها والنظرية البنائية الوظيفية، والمجتمع المحلي وخصائصه، وتنمية المجتمع المحلي، وأهدافها ومبادئها.

1-1-مفهوم التنمية:Development

ماهية التنمية لغوياً:

ورد في لسان العرب: "نما: النما والزيادة، نمى ينمى نمياً: زاد وكثر، ونميت الشيء على الشيء، رفعته عليه، وكل شئ رفعته فقد نميته ولهذا قيل: نما الخضاب في اليد والشعر إنما هو ارتفع وزاد فهو ينمو وكل ارتفاع نما ونميت النار تنمية، إذا ألقيت عليها حطباً وذكيتها به، ونميت النار: رفعتها وأشعلت وقودها والنماء: الريع".

وفي لغة العرب النماء هو الريع، ونما الإنسان إذا سمن، والنامية من الإبل السمينة، والأشياء كلها على وجه الأرض بحسب قواميس العرب نام وصامت، فالنامي هو من قبل النبات والشجر والحيوان، والصامت من قبل الجبل والحجر، ونمى الماء إذا طمى، وانتمى البازي والصقر أي ارتفع، ونامية الله هي خلق الله[1].

1 _ محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب ،الجزء 15،دار صادر بيروت ، من غير تاريخ ، ص 241.

وقال ابن فارس: "نمى: بالنون والميم والحرف المعتل: أصل واحد يدل على ارتفاع وزيادة والنامية الخلق لأنهم ينتمون أي يزيدون، ويقال "نمت الرمية" إذا ارتفعت وغابت ثم ماتت"[1].

التنمية اصطلاحاً :

فقد عرفها توماس سوافي في القاموس الاجتماعي والاقتصادي أن التنمية بالمعنى الذي نفهمه، ليست في ارتفاع أو زيادة معدلات الإنتاج، بل هكذا تفترض التنسيق بين الزيادات في القطاعات الاقتصادية المختلفة، ومن ثم فهي تعنى بالدرجة الأولى تغيرات وتحولاً في البنيان الاجتماعي وفي العلاقات السائدة بين الناس[2].

ويشير روس إلى أن مصطلح التنمية يعنى العملية التي يتمكن بها المجتمع من تحديد حاجاته وأهدافه، وترتيب هذه الحاجات والأهداف، ثم القيام بعمل بشأنها وفي هذا الطريق تمتد وتنمو روح التعاون والتضامن في المجتمع[3].

أما وانتر روني فقد عرف التنمية بأنها محاولة الإنسان تغيير الظروف والوقائع بما يعتقد أنه يهئ له حياة أفضل، وتشمل هذه العملية استثمار وتطوير الموارد، وإقامة التنظيمات اللازمة وبلورة الأفكار والمفاهيم التي تؤدي بمجتمعها إلى حياة أفضل في جانبها المعنوي والمادي[4].

وعرفها الاقتصادي الفرنسي فرانسو "برو بأنها مزيج أو مجموعة من التغيرات الفكرية والاجتماعية والاقتصادية لشعب من الشعوب، تمكنه من زيادة

---

1 – أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة ، دار الفكر ، دمشق ، من غير تاريخ ، ص 479.

2 – مها المقدم ، مقومات التنمية الاجتماعية وتحدياتها _ تطبيق علي الريف اللبناني ،معهد النماء العربي، بيروت ، 1978، ص 28

3 –شوقي عبد المنعم ، تنمية المجتمع وتنظيمه ، مكتبة القاهرة الحديثة ، القاهرة ، 1963م ، ص28

4 – وانتر روني ، أوربا والتخلف في أفريقيا ، عالم المعرفة الكويت،1988 م ، ص 11

إنتاجه الكلي الحقيقي، وقال في كتابه اقتصاديات القرن العشرين أن الإنماء هو ملتقى تغيرات عملية واجتماعية في حياة السكان، تجعلهم صالحين لأن ينمو إنتاجهم بصورة تراكمية ودائمة"[1].

وقد عرفها الأنثربولوجي هـــ. ميريل جاكسون "بأنها التحقيق المتزايد لقيم المجتمع وثقافته الخاصة، وقد تبعه في رأيه هذا جلال أحمد أمين معتبراً أن التقدم ليس هو الزيادة في الناتج القومي وليس النمو في إعادة التوزيع"[2].

ويرى ف.ك.ميريل أن التنمية الاقتصادية:" عبارة عن عملية تفاعلية، يزداد بها الدخل القومي للدولة خلال فترة زمنية معينة. وفي حالة زيادة معدل النمو الاقتصادي عن معدل النمو السكاني، فإنه ينتج عن ذلك زيادة في متوسط الدخل الفردي، فالتنمية عنده عبارة عن عملية يزداد خلالها كل من الدخل القومي والفردي".

ويذهب عزمي رجب إلى أن الإنماء والتنمي مترادفان، ويقصد بهما حدوث تطورات وتغيرات أساسية هادفة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي[3].

أما محي الدين صابر فيقول في كتابه "التغيير الحضاري وتنمية المجتمع" أن عمليات التنمية في كل مستوياتها، قومية كانت أم محلية، وفي كل ميادينها اقتصادية أم اجتماعية، هي صورة من صور التغيير الحضاري، وهي انتقال من نمط قائم إلى نمط آخر[4].

---

[1]– عزمي رجب ، تطور سياسة الإنماء في لبنان ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت 1980 م ص 29

[2] – جلال أمين ، تنمية أم تبعية اقتصادية وثقافية ، مطبوعات القاهرة ، 1983 ، ص 160

[3] – عزمي رجب ، مرجع سبق ذكره، ص 28

[4] –محي الدين صابر، التغير الحضاري وتنمية المجتمع ، الطبقة التاسعة ، المكتبة العصرية ، بيروت ، 1987 م ص 267.

وقد عرفها محمد الجوهري بأنها "عملية تغيير ثقافية ديناميكية تتم في إطار اجتماعي وترتبط بازدياد أعداد المشاركين، من أبناء الجماعة في دفع هذا التغيير وتوجيهه وكذلك في الانتفاع بنتائجه وثمراته، أي أن التنمية بهذا المعنى تنطوي على توظيف جهود الكل من أجل صالح الكل"[1].

مما سبق نخلص إلي أن هناك العديد من المفاهيم التي تلتقي أو تتدخل أو تستوي مع مفهوم التنمية ومن هذه المفاهيم (لتقد) و(التطور) و(التحديث) وربما ويرجع ذلك إلى أن البلدان التي حققت الدرجة العليا في التنمية هي الدول المتقدمة والمتطورة والحديثة والصناعية.

وقد درج البعض في العربية على إيثار لفظ (الإنماء) على لفظ التنمية على اعتبار أن الإنماء إنما يعبر عن الاتجاه القصدى في التنمية بينما ينسحب اللفظ (تنمية) على العملية ذاتها. ويرى البعض أن كلا اللفظين لا يعبر عن الواقع المقصود في الدول النامية، حيث الحاجة تدعو إلى إحداث تغييرات راديكالية (جذرية) في أوضاع التخلف، بينما (التنمية) في الدول المتقدمة إنما هي تنمية لأوضاع لا تعد مختلفة .

ولقد كان للفكر الاقتصادي والغربي بالذات سبق الصدارة في وضع مؤشرات التنمية وذلك من خلال منظور اقتصادي، وهكذا عرفت التنمية بأنها عملية تنشيط الاقتصاد القومي، وتحويله من حالة الركود والثبات إلى مرحلة الحركة والديناميكية، عن طريق زيادة مقدرة الاقتصاد القومي، لتحقيق زيادة سنوية ملموسة في إجمالي الناتج القومي، معه تغيير في هياكل الإنتاج ووسائله وفي مستوى العمالة وتزايد في الاعتماد على القطاع الصناعي والحرفي، يقابله انخفاض في المناشط الاقتصادية

[1] –محمد الجوهري، علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث، الطبعة الأولي دار المعارف ، القاهرة،1987م ص 145.

التقليدية مما يعني تغيير البيئة الاقتصادية بالتحول إلى اقتصاديات الصناعة والتصنيع. وهكذا اعتبرت الزيادة الملموسة في إجمالي الناتج القومي ومتوسط الدخل الفردي من المؤشرات الأساسية للتنمية وقد أدى ذلك إلى حدوث خلط في المفاهيم بين التنمية والتنمية الاقتصادية وبين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي.

ثم برزت على الساحة بعد ذلك، محاولات لتحليل التنمية وتعريفها من خلال منظور اجتماعي إنساني حيث عرفت بأنها عملية توفير الاحتياجات الأساسية للإنسان، الغذاء والسكن والصحة والتعليم والعمل والجوانب المعنوية التي تتلخص في الحاجة لتحقيق الذات بالإنتاج والمشاركة في تقرير المصير وحرية التعبير والتفكير والأمن والشعور بالكرامة والاعتزاز بروح المواطنة.

فالتنمية كعملية متكاملة لا تنقسم، فهي التفاعل الديناميكي بين أبناء مجتمع معين ومستوى الإنتاجية التي بلغها هذا المجتمع والإنتاجية هنا تعنى الطاقات الكلية الكامنة لجميع أفراد المجتمع، لإشباع أو تحقيق المصالح الممكنة في كافة ميادين النشاطات المجتمعية، كما يشير البناء المجتمعي إلى مجمل العلاقات الكلية المستقرة القائمة بين الناس أعضاء المجتمع في إطار وجودهم الاجتماعي (بما في ذلك تفاعلاتهم الاجتماعية).

وهكذا نرى أن التنمية مفهوم ذو مدلول ثقافي واجتماعي واقتصادي سياسي وإداري، وهو لا يرتبط بقطاع من المجتمع دون آخر كما أنه يشير إلى عملية مجتمعية متكاملة ومتفاعلة في إطار نسيج من الروابط بالغ التعقيد من العوامل السابقة والتنمية، وبهذا المعنى لا تمثل فقط الناتج النهائي لمجموع المتغيرات الثقافية

والاجتماعية والسياسية والإدارية بل هي محصلة تفاعلات مستمرة بين هذه العوامل مكتملة.

ويتوقف مدى أهمية كل منها والدور الذي يمارسه في عملية التنمية على الظروف التي تتم فيها عملية التنمية وعلى المرحلة التي قطعتها مسيرة التنمية في الإطار المجتمعي، فقد تلعب العوامل الاقتصادية دوراً بارزاً في إحدى مراحل التنمية.

1-2- مفهوم التنمية الاجتماعية:Social Development

إن التنمية هي الجهود المنظمة التي تبذل وفق تخطيط مرسوم للتنسيق بين الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة في وسط إجتماعي معين، بقصد تحقيق مستويات أعلى للدخل القومي والدخول الفردية، ومستويات أعلى للمعيشة والحياة الاجتماعية في نواحيها المختلفة كالتعليم والصحة والأسرة والشباب، ومن ثم الوصول إلى تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية الاجتماعية[1].

و تعرف بأنها: "عملية توافق اجتماعي ومنهم من يعرفها بأنها تنمية طاقات الفرد إلى أقصى حد مستطاع، أو بأنها إشباع الحاجات الاجتماعية للانسان، أو الوصول بالفرد لمستوى معين من المعيشة أو عملية تغيير موجهه يتحقق عن طريقها إشباع إحتياجات الفرد .

ويلخص مؤتمر القادة الإداريين الذي عقد في القاهرة في 1967/2/4 التنمية الاجتماعية بما يلي "هي تحقيق التوافق الاجتماعي لدى الأفراد في المجتمع بما يعنيه

[1] - http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=37716 2014/2/25م

هذا التوافق من إشباع بيولوجي ونفسي وإجتماعي وهذا التعريف لدى المتخصصين بالعلوم الإنسانية[1].

ما يزال اصطلاح التنمية الاجتماعية غير محدد المعالم فقد اختلف في رسم أبعاده المفكرون الرأسماليون عن المفكرين الاشتراكيين، ثم اختلف الرأسماليون فيما بينهم على مفهوم رأسمالي محدد، كما اختلف المفكرون الاجتماعيون – من ذوي التخصصات المختلفة – على مفهوم واحد يجتمعون عليه، ونعرض فيما يلي للاتجاهات المختلفة في التعريف بالتنمية الاجتماعية [2].

1-2-1- **التنمية الاجتماعية في المفهوم الرأسمالي والاشتراكي** :

يسلم المفكرون الرأسماليون صراحة بأن الدول النامية توجد حالياً في مرحلة من مراحل النمو متخلفة عن تلك التي بلغتها الدول الصناعية المتقدمة، ويسلمون بفكرة النمو التدريجي المستمر. ولذا يعرفون التنمية الاجتماعية بأنها:" إشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان عن طريق إصدار التشريعات ووضع البرامج الاجتماعية التي تقوم بتنفيذها الهيئات الحكومية والأهلية."[3]

أما الفكر الاشتراكي يعتبر التنمية عملية تغير اجتماعي موجّه تهدف إلى القضاء على مكونات البناء الاجتماعي في البلاد المتخلفة حيث أنها لا تصلح لمواجهة الأبعاد المتغيرة لعلاقات المجتمع الجديد الذي يراد الوصول إليه. وترى أن ذلك

---

[1] – http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=37716 2014/2/25م

[2] – عبد الباسط محمد حسين، التنمية الاجتماعية، مكتبة وهبة، القاهرة، 1998، ص92

[3] – المرجع السابق، ص 93

التغير لن يتم إلا عن طريق ثورة حتمية تقضي على البناء الاجتماعي القديم، وتقيم بناء جديداً، تنبثق عنه علاقات جديدة، وقيم مستحدثة.

وإذا رجعنا إلى الفكر الماركسي بشأن اصطلاح التخلف الاجتماعي والتنمية الاجتماعية نجد أنه يرفض بصفة نهائية لفظ (التخلف) معتبراً إياه من خلق واختراع النظام الرأسمالي الذي يحاول إيهام الدول المتخلفة بأنها في أسفل السلم الدولي، بينما الدول الرأسمالية المتقدمة تتربع على العرش.[1]

ويرفض الفكر الماركسي لفظ الدول النامية، ويحل محله لفظ الدول المستغَلة أو التابعة، أو الدول ذات الاقتصاد المزدوج.

ومن حيث المضمون، يسلم الفكر الماركسي بأن الدول التابعة توجد اليوم في وضع مختلف لا في مرحلة متخلفة بخلاف الفكر الرأسمالي الذي يسلم بأن الدول النامية توجد في مرحلة متخلفة من مراحل التطور.. والفارق كبير بين اصطلاح الوضع المتخلف والمرحلة المتخلفة... فالوضع المتخلف في البلاد النامية نشأ عن تبعية تلك البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلاد المستعمِرة.[2]

ولذا يمكن لتلك الدول أن تمضي في طريق التقدم أو التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق تحقيق الاستقلال السياسي الذي يقصده الفكر الماركسي هنا يعني تصفية الأوضاع الاستعمارية الاستغلالية القديمة، وإقصاء الطبقات الاجتماعية المسيطرة. ثم نزع ملكية رؤوس الأموال الأجنبية، وتأميم وسائل الإنتاج، ثم إلغاء الطبقات المرتبطة بالاستعمار، وبعد ذلك يمكن المضي في بناء الاقتصاد القومي،

---

[1]– صلاح الدين نامق، قضايا التخلف الاقتصادي، دار المعارف بمصر، 1968، ص 35

[2] – المرجع السابق، ص 36

وتدعيم الإنتاج الاشتراكي... وهذا الإنتاج الاشتراكي يقوم أساساً لتلبية الحاجات المادية والثقافية لأفراد المجتمع.[1]

ولهذا فإن أي خطوة في تطور الصناعة والزراعة تؤدي بالتالي إلى رفع المستوى المعيشي للشعب، وإلى تحقيق التنمية الاجتماعية.

ومن الواضح أن الفكر الماركسي يرى أن التخلف نتاج طبيعي لعملية الاستعمار والاستغلال الرأسمالي والتبعية الأجنبية، وأن تحقيق التقدم والتنمية رهن بتغيير البناء الاجتماعي القديم وبإقامة مجتمع جديد يحظى فيه كل فرد بحد أدنى لمستوى المعيشة لا ينبغي أن ينزل عنه باعتباره حقاً لكل مواطن تلتزم به الدولة قبل الأفراد [2].

1-2-2- التنمية الاجتماعية في الفكر الاجتماعي :

اختلف المفكرون الاجتماعيون في تحديد مفهوم التنمية الاجتماعية، فبينما يعرفها بعضهم بأنها عملية توافق اجتماعي، يعرفها آخرون بأنها تنمية طاقات الفرد إلى أقصى حد مستطاع، أو بأنها إشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان، أو الوصول بالفرد لمستوى معين من المعيشة، أو عملية تغيير موجه يتحقق عن طريقها إشباع احتياجات الأفراد، إلى غير تلك من التعريفات.

---

[1]- عبد الباسط محمد حسين، سبق ذكره، ص 94

[2] - المرجع السابق، ص 95

"والتنمية الاجتماعية لدى بعض المشتغلين بالعلوم الإنسانية والاجتماعية هي تحقيق التوافق الاجتماعي لدى أفراد المجتمع، بما يعنيه هذا التوافق من إشباع بيولوجي ونفسي واجتماعي". [1]

ولدى المعنيين بالعلوم السياسية والاقتصادية هي الوصول بالإنسان إلى حد أدنى لمستوى المعيشة لا ينبغي أن ينزل عنه باعتباره حقاً لكل مواطن تلتزم به الدولة، وتعززه الجهود الأهلية لتحقيق كفاءة استخدام الإمكانيات المتاحة، وبالحلول الذاتية لسد الثغرات التي تبدو على مستوى هذا الحد ما لا تسعفها موارد الدولة.

ولدى المصلحين الاجتماعيين تعني التنمية الاجتماعية توفير التعليم والصحة والمسكن الملائم والعمل المناسب لقدرات الإنسان، والدخل الذي يوفر له احتياجاته، وكذلك الأمن والتأمين الاجتماعي والترويح المجدي، والقضاء على الاستغلال وعدم تكافؤ الفرص، والانتفاع بالخدمات الاجتماعية، مع الاحتفاظ لكل مواطن بالإدلاء برأيه في كل ما ذكر وفيما ينبغي أن يكون عليه مستوى أدائه.

وتعرف التنمية الاجتماعية بأنها: "عملية رسم الأهداف الشاملة للمجتمع وفق الموارد المتاحة له سواءً كانت مادية أو بشرية بهدف الوصول إلي التغيرات البنائية الوظيفية التي يكون لها الأثر في وصول المجتمع إلي تحقيق أهدافه.[2]"

---

[1] – عبد الباسط محمد حسين، سبق ذكره،، ص 97

[2] – رشاد أحمد عبد اللطيف،التنمية الاجتماعية في إطار مهنة الخدمة الاجتماعية ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية ، ط1، 2007م ،ص 26.

وعند رجال الدين تعني التنمية الاجتماعية أولاً بالحفاظ على كرامة الإنسان باعتباره خليفة الله في أرضه، وأن ذلك يستوجب تحقيق العدالة القانونية والاجتماعية والاقتصادية، وقيام التعاون على كافة المستويات.

1-2-3 -**عناصر التنمية الاجتماعية** :

أن التنمية الاجتماعية بمفهومها العريض عبارة عن عملية تغيير اجتماعي تستهدف تغيير الخصائص الاجتماعية للبلاد النامية، وتعمل على إزالة المعوقات التي تراكمت عبر السنين، لتقيم علاقات جديدة. ونظم مستحدثة، تفي باحتياجات الأفراد، وتلبية رغباتهم، وتحقق لهم أكبر قدر ممكن من إشباع تلك الاحتياجات والرغبات، كما أنها تهدف إلى تحقيق أقصى استثمار ممكن للطاقات والإمكانيات البشرية الموجودة في المجتمع بحيث تساعد على دفع عجلة التنمية الاقتصادية، والسير بها في طريق التقدم والنمو، كما تستهدف إزالة العقبات والمعوقات التي تقف في طريق التنمية الاقتصادية، ثم معالجة المشكلات وتدارك السلبيات التي قد تصاحبها أو تترتب عليها، بالإضافة إلى أنها تعني بتقديم خدمات إضافية للفئات التي لا تستطيع أن تتكيف مع المجتمع أو التي لا تستفيد فائدة كاملة من الخدمات الاجتماعية التي تقدم لبقية الأفراد.

بهذا المفهوم للتنمية الاجتماعية، ولما تهدف إلى تحقيقه من أهداف وغايات، يمكن تحديد عناصر التنمية الاجتماعية، في ثلاثة : **تغيير بنائي** (بنياني)، **ودفعة**

قوية، وإستراتيجية ملائمة. وهذه العناصر الثلاثة مجتمعة ضرورية للتنمية الاجتماعية، ولازمة لها، وبدونها لا تتحقق لها مقومات النجاح [1].

1-3-3 -1- التغير البنائي :

ويقصد بالتغير البنائي ذلك النوع من التغير الذي يستلزم ظهور أدوار وتنظيمات اجتماعية جديدة تختلف اختلافاً نوعياً عن الأدوار والتنظيمات القائمة في المجتمع، ويقتضي هذا النوع من التغير حدوث تحول كبير في الظواهر والنظم والعلاقات السائدة في المجتمع[2].

والتغير البنائي هو التغير الذي يحدث في بناء المجتمع، أي في حجمه وتركيب أجزائه، وشكل تنظيمه الاجتماعي، وعندما يحدث هذا التغير في المجتمع نرى أفراده يمارسون أدواراً اجتماعية مغايرة لتلك التي كانوا يمارسونها خلال فترة زمنية سابقة[3].

ويفرق ريموند فيرث تفرقة واضحة بين التغير التنظيمي والتغير البنائي فالتغير التنظيمي في نظر (فيرث) لا يؤدي إلى تغيير العلاقات الأساسية بين أعضاء المجتمع، أو بين الجماعات التي تدخل في تكوين البناء الاجتماعي، بخلاف الحال بالنسبة للتغير البنائي الذي يقتضي ضرورة إحداث تغييرات في مختلف الظواهر والنظم السائدة في المجتمع.

---

[1] – عبد الباسط محمد حسين، سبق ذكره،108

[2] – أحمد مصطفي خاطر، التنمية الاجتماعية المفهومات الأساسية – نماذج ممارسة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية،2002م ص 33

[3] – المرجع السابق ص 110

ويفرق سملرز بين التغير البنائي وبين غيره من أنوع التغيرات، فيرى أن أبسط أنواع التغيرات هو الذي يحدث في بناء اجتماعي معين عن طريق دوران المكافآت والجزاءات أو تغير مكانات الأفراد، وما يصحب ذلك من تغير أنماط التفاعلات والعلاقات المؤقتة التي تنشأ بين الأفراد دون أن تتغير العلاقات الأساسية أو الجماعات المؤقتة التي تدخل في تكوين البناء الاجتماعي، " والنوع الثاني من التغير ويطلق على هذا النوع اسم (العملية الاجتماعية هو الذي يحدث عن طريق تكرار العملية الاجتماعية، مثال ذلك الحراك الاجتماعي) والانتخابات السياسية. فالحراك الاجتماعي يحدث عن طريق انتقال الأفراد من مركز اجتماعي إلى مركز اجتماعي آخر دون أن يصحب هذا الانتقال تغير في التركيب الطبقي، كذلك الحال بالنسبة للانتخابات السياسية إذ يترتب عليها توزيع جديد لمراكز السلطة السياسية، وظهور أشخاص جدد في مواقع القيادة والتوجيه، غير أن ذلك لا يترتب عليه تغير في البنيان السياسي. ويدعم ذلك (فليب روب) في دراسة له (المدخل إلي تنمية المجتمع) أن التنمية تعني التغير من شيء غير مرغوب فيه إلي شئ مرغوب فيه أو هي التوجيه الفعلي البناء لتحقيق أهداف تتفق والقيم التي يعتنقها المجتمع.[1]

والنوع الثالث للتغير هو الذي يطلق عليه سلمزر اسم الانقسام أو التعدد وينشأ عن إضافة وحدات جديدة إلى جانب الوحدات القائمة دون أن تختلف عنها اختلافاً نوعياً، مثال ذلك الزيادة المستمرة في عدد الأسر نتيجة للزيادة الطبيعية في عدد السكان، أو التوسع الأفقي في إنشاء المصانع نتيجة للزيادة المستمرة في طلب السلع. أما النوع الرابع والأخير فهو التغير البنائي وهو في رأي سملزر التغير الأساسي لأنه يحدث تحولاً واسعاً وعميقاً في بناء المجتمع وظواهره والعلاقات الاجتماعية

[1] – الفاروق زكي يونس، تنمية المجتمع في الدول النامية،القاهرة، مطبعة القاهرة الحديثة، 1967م.ص 29

السائدة فيه، وهو لا يقتصر على نمط واحد من أنماط السلوك والنشاط والعلاقات الاجتماعية، وإنما يشتمل على كل الأنماط السائدة في المجتمع[1].

والتغير البنائي هو الذي يرتبط بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. فليس من المتصور أطلاقاً أن تحدث التنمية الاجتماعية في مجتمع متخلف اجتماعياً دون أن يتغير البناء الاجتماعي لذلك المجتمع.

فالتنمية التي حدثت في أوربا في الثلث الأخير من القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر. كانت تطوراً طبيعياً لسوابق ماضية، تحكمت في ظواهر المجتمع ونظمه وقيمه وأساليب الحياة فيه، وكان من الممكن توقع جميع التفصيلات التي حدثت لو درست المقدمات السابقة عليها دراسة كافية[2].

فإذن التنمية التي حدثت في اوربا كانت متأثرة بالمذهب الحر، وبفردية النشاط الاقتصادي، وكانت أقرب ما تكون إلى النمو منها إلى التنمية، ولذلك لم تحاول إحداث تغيرات بنائية مقصودة في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة. وقد اكتنفتها نتيجة لذلك الكثير من المشكلات والمظالم الاجتماعية، وكان من الممكن تلافي تلك المشكلات بتغيير بنيان المجتمع بحيث تعود مزايا التقدم والنمو على جميع المواطنين.

يضاف إلى ذلك أن الظروف والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي بدأت منها المجتمعات الغربية عملية التنمية، تختلف تماماً عن ظروف البلاد النامية، ومن الخطأ اعتبار الدول النامية اليوم في مرحلة من مراحل النمو شبيهة بالمرحلة التي مرت بها الدول الصناعية المتقدمة منذ قرن أو قرنين من الزمان.

---

[1] – عبد الباسط محمد حسين، سبق ذكره، ص 110

[2] – المرجع السابق، ص 111.

فقد ورثت البلاد النامية كثيراً من المشكلات التي ترسبت وتراكمت عبر السنين والتي أصبحت تتمثل في خصائص البلاد النامية ذاتها، من بينها الثنائية الاقتصادية والتكنولوجية، وغلبة الطابع الزراعي عليها ووجود التفاوت الكبير في توزيع الثروة والدخل، وسيطرة أفراد الطبقة العليا على جهاز الحكم وسلطة الدولة، وانخفاض المستويات التعليمية، وانتشار الأمية، والتفاوت الكبير في التعليم بين الذكور والإناث ونقص الفنيين والمهنيين المدربين، و انخفاض المستويات الصحية و ارتفاع نسب الوفيات، وانتشار الأمراض المتوطنة وانتشار القيم التي تدعو إلى السلبية والتواكل والجمود. وقد أشارت بعض الآراء إلي أن الخصائص التعليمية (ارتفاع نسبة الأمية، تخلف برامج التعليم والتدريب، انعدام الرغبة في مواصلة التعليم، اتجاه الأفراد إلي مهن تقليدية) كلها تستدل منها علي سمات المجتمع المتخلف من المتقدم[1]

كل هذه الخصائص تمثل تحديات أساسية بالنسبة للبلاد النامية. ولا يمكن تحقيق معدلات سريعة للنمو في تلك البلاد بدون إحداث تغييرات بنائية لها صفة العمق والجذرية، ولها طابع الشمول والامتداد. أما الطابع الإصلاحي الذي يعالج الأوضاع معالجة سطحية، ويضع حلولاً جزئية ومؤقتة للمشكلات الاجتماعية في البلاد النامية، دون أن يستأصل الأوضاع القديمة من جذورها، ويغير البناء الاجتماعي في تلك البلاد تغييراً جذرياً فلن تتحقق له مقومات النجاح.

يتضح من هذا العرض أن التغير البنائي واحداً من مجموعة عناصر أساسية ولازمة للتنمية، وبدون هذا النوع من التغير لن يتسنى للبلدان النامية أن تتخلص من

[1] – عبد المنعم عبد الحي، المتغيرات الاجتماعية والثقافية ودورها في التنمية الاقتصادية، القاهرة، دار نشر الثقافة، 1983م،ص 7

المشكلات الاجتماعية التي ترسبت وتكلست عبر السنين، والتي أصبحت تمثل تحديات أساسية تحول دون انطلاق هذه البلاد في طريق التقدم والنمو.

1-3-3 -2- **الدفعة القوية**:

لابد لخروج المجتمعات النامية من حالة التخلف عن حدوث دفعة قوية، وربما سلسلة من الدفعات القوية يتسنى بمقتضاها الخروج من حالة الركود، وهذه الدفعات القوية ضرورية لإحداث تغيرات كيفية في المجتمع، ولإحداث التقدم في أسرع وقت ممكن.

ويذهب أنصار الفكرة في تقريبها للذهن إلى الإشارة لعملية ارتفاع الطائرة من فوق الأرض. ذلك أن هناك حداً أدنى من السرعة الأرضية ينبغي أن تتجاوزه الطائرة قبل أن يحملها الهواء، وينطبق الشيء نفسه على المجتمع المتخلف. ذلك أن هناك حداً أدنى من الجهد الإنمائي ينبغي بذله قبل أن يتسنى التغلب على عوامل المقاومة التي يموج بها المجتمع المتخلف والانطلاق به بالتالي في معارج النمو الذاتي[1].

والحكومات في البلاد النامية مسئولة ــ إلى حد كبير ــ عن إحداث الدفعة القوية. فهي التي تمتلك إمكانيات التغيير، وهي المسئولة عن ضمان حد أدنى لمستويات المعيشة للأفراد." كما يلعب النظام السياسي السائد في بعض الأحيان دوراً قد يكون بحسن نية في عملية التخلف، مثل عدم تشجيعه علي المشاركة ...." [2]

---

[1] – عبد الباسط محمد حسين، سبق ذكره، ص 115

[2] – محمد الكردي، التخلف ومشكلات المجتمع المصري، القاهرة، دار المعارف،1971م، ص477

ويمكن أن تحدث الدفعة القوية في المجال الاجتماعي بإحداث تغيرات تقلل التفاوت في الثروات والدخول بين المواطنين، وبتوزيع الخدمات توزيعاً عادلاً بين الأفراد، ويجعل التعليم إلزامياً ومجانياً بقدر الإمكان، وبتأميم العلاج، والتوسع في مشروعات الإسكان، إلى غير ذلك من مشروعات وبرامج تتعلق بالخدمات.

ولما كانت تنمية الموارد البشرية في البلاد النامية من الأمور الضرورية حيث أن خطط التنمية لا يمكن أن تتحقق من غير قوة عمل مدربة ماهرة تستطيع أن تغطي احتياجات التنمية في مجالات العمل المتشبعة، فإن الدفعة القوية في هذا المجال يمكن أن تتحقق عن طريق تقصير فترة التعليم والتدريب، الأمر الذي يحقق فائدة مزدوجة سواء من ناحية خفض النفقات، أو من ناحية عائد سريع، إلا بشرط يؤثر ذلك على مستوى الكفاءة المطلوب.

ولمحاربة الأمية بين الكبار فإن من الممكن تحقيق الدفعة القوية عن طريق تعبئة كافة الطاقات والإمكانات الموجودة في المجتمع. بالاستعانة بالشباب المتعلم في المناطق الريفية والحضرية وتجنيده في حملات محو الأمية، وبتكليف المصانع والمؤسسات المختلفة بتعليم الأميين، وبالاستفادة بوسائل الإعلام في إعداد برامج محو الأمية.

ولما كانت البلاد النامية تسود فيها ظاهرة الثنائية الإقليمية التي تتمثل في وجود هوة كبيرة ومتزايدة بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية في داخل المجتمع الواحد، فإن المناطق الريفية أو الصحراوية تحتاج إلى دفعة أقوى لتلحق بغيرها من المناطق المتقدمة نسبياً، ولتتحقق بذلك ظاهرة التكامل الإقليمي. ويستلزم ذلك الأخذ بنظام التخطيط الشامل المكثف في هذه المناطق وحدها بالإضافة إلى نظام التخطيط

العام الذي تأخذ به أغلب الدول النامية. فالمناطق الريفية ينبغي أن تزود بقدر أكبر من الخدمات الأساسية وخاصة الخدمات الوقائية مثل تزويد القرى بمياه الشرب النقية، وبالمرافق الصحية الضرورية، وتجنيد الحملات القومية للقضاء على الأمراض المتوطنة، واستئصال مسببات هذه الأمراض[1].

ويرى البعض أن الدفعة القوية للتنمية الاجتماعية لا ضرورة لها في المراحل الأولى للتنمية، لأن الدول النامية لا تستطيع أن تتحمل عبء الإنفاق على برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في وقت واحد.

ولذا يؤيدون سياسة التركيز على البرامج الاقتصادية دون البرامج الاجتماعية، ويطالبون الأفراد بالحد من التوسع في الخدمات العامة، والاكتفاء مؤقتاً بمستوى استهلاك منخفض نسبياً لكي توجه الدولة أكبر قدر ممكن من مدخراتها ومواردها الطبيعية والبشرية إلى برامج التنمية الاقتصادية وما تستهدف من زيادة طاقة إنتاج الدولة.

وأصحاب هذا الرأي يرون التنمية الاقتصادية هي المتغير المستقل، وهي السبيل إلى إحداث التقدم الاجتماعي، أما التنمية الاجتماعية فليست إلا متغيراً تابعاً أو لاحقاً، فإذا أمكن التغلب على مشكلة الفقر في البلاد النامية، فإن النتيجة الطبيعية لذلك هي تحسن أحوال الأفراد، وارتفاع مستوياتهم المعيشية.

ويرى فريق آخر أن برامج التنمية الاجتماعية ينبغي إلا تهمل إهمالاً كلياً حتى يرتفع الدخل القومي ويزداد نصيب الفرد من الدخل، ويطالبون بالاتفاق على البرامج الاجتماعية التي لها تأثير مباشر على زيادة الكفاية الإنتاجية مثل برامج تنمية المجتمع

[1] – أحمد مصطفي خاطر، مرجع سبق ذكره، ص 116.

المحلي، وبرامج الصحة الوقائية، وبرامج التدريب المهني، فإن مثل هذه البرامج تزيد من طاقة الأفراد الإنتاجية أكثر مما ترفع من مستويات حياتهم وهو أمر تفضله كثير من الدول في ضوء أوضاعها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية.

فالتنمية الاجتماعية هي الجهود المنظمة التي تبذل وفق تخطيط مرسوم للتنسيق بين الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة في وسط إجتماعي معين، بقصد تحقيق مستويات أعلى للدخل القومي والدخول الفردية، ومستويات أعلى للمعيشة والحياة الاجتماعية في نواحيها المختلفة كالتعليم والصحة والأسرة والشباب، ومن ثم الوصول إلى تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية الاجتماعية.

أما تنمية المجتمعات المحلية هي غاية الإنسان وهو وسيلتها وهو الذي يشارك في إحداث التنمية الاقتصادية للمجتمع ولذلك ترتكز تنمية المجتمع المحلي علي الإنسان فتعمل علي تنمية قدراته المختلفة إلي أقصي حد ممكن، وتحقيق أقصي استثمار للطاقات والمكانيات البشرية المجودة في المجتمع لدفع عملية التنمية الاقتصادية من خلال تزيده بخبرات ومهارات جديدة تعمل علي تغيير اتجاهاته، وقيمه، وعاداته، فضلاً عن تحسين ظروفه الصحية، والتعليمية، والبيئية، فهي توفر المناخ الذي تتم فيه عملية التنمية الاقتصادية من حيث أن العنصر البشري هو أداة التنمية الاقتصادية والمنتفع بها.

بناءً علي ما سبق يتبين أن تنمية المجتمع المحلي تهتم بالتنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية دون الفصل بينهما أو تمييز أحدهما عن الآخر.[1]

[1] –رشاد أحمد عبد اللطيف،تنمية المجتمع المحلي ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية ، ط1، 2007م ،ص 21

ويرى فريق ثالث أن الدفعة القوية لبرامج التنمية الاجتماعية لها تأثير ضار على برامج التنمية الاقتصادية، فالتوسع في سياسة التعليم مثلاً ــ وخاصة في التعليم النظري البحت ــ قد يؤدي إلى زيادة عدد الخريجين الذين لا يجدون عملاً، وإلى زيادة الأيدي العاملة غير الماهرة، ومن ثم إلى ارتفاع نسبة البطالة بأنواعها الكلية والجزئية والمقنعة.

ويري آثر دنهام أن تنمية المجتمع (نشاط منظم لتحسين الأحوال المعيشية وتحقيق التكامل الاجتماعي وذلك من خلال الجهود الذاتية للمجتمع) وشيرإلي جوانب هامة في عملية التنمية منها: تحقيق التكامل ما بين التخصصات المختلفة التي تعمل في مجال التنمية (المرشد الزراعي، الاخصائي الاجتماعي،الطبيب البيطري، المدرسين، المتخصصين في الاقتصاد المنزلي ..الخ[1]

وترجع عدم الثقة في جدوى الإنفاق الاجتماعي في كثير من المجتمعات إلى طبيعة الاستثمار الاجتماعي نفسه حيث أن نتائجه عادة غير مباشرة، ومنجزاته غير محسوسة، وقلما يمكن قياسها.

غير أننا نود أن نشير في هذا المجال إلى أن الدفعة القوية التي تحدث في المجال الاقتصادي والتي لا تصاحبها دفعة مماثلة في المجال الاجتماعي تترتب عليها هوة ثقافية كبيرة، ومشكلات اجتماعية ضخمة أقل أضرارها مقاومة التغيير الذي يحدث في الجوانب الاقتصادية، ووضع العقبات والعراقيل في طريق هذا التغيير بشكل يهدد نجاحه، ويضعف من فاعليته.

[1] – نبيل السمالوطي، علم اجتماع التنمية، الإسكندرية، الهيئة المصرية للكتب، ط2،1978،ص120

يضاف إلى ذلك أن التنمية الاقتصادية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتنمية الاجتماعية، فالخطط الاقتصادية تتطلب من خطة التعليم أن توفر لها القوى البشرية المدربة، وتعدها بالتدريب الملائم، وبالقيم والاتجاهات الإنتاجية المناسبة، وتتطلب من خطة الإسكان أن تعمل على سد الحاجات السكنية للعاملين في مواقع العمل، وكذلك الحال بالنسبة لخطة المواصلات ورعاية الشباب والشؤون الاجتماعية.

ثم أن ارتفاع مستوى الخدمات العامة يؤثر تأثيراً واضحاً في برامج التنمية الاقتصادية ويؤدي إلى زيادة الكفاية الإنتاجية للفرد. فارتفاع المستوى الثقافي والصحي للعامل، وعدم تعرضه للإجهاد يزيد من طاقته وقدرته على العمل، كما يؤدي التعليم إلى زيادة الإتقان في العمل خاصة وأن الفن في عصر الصناعة الآلية يعتمد على العقل أكثر من اعتماده على القوة العضلية.

وقد لوحظ في بعض الدول أن برامج التنمية الاقتصادية قد واجهت عدداً من الصعوبات نتيجة لقلة المخصصات الموجهة للتنمية البشرية.

ولذا فإن من الضروري إيجاد نوع من التوازن والتكامل من الجانبين الاقتصادي والاجتماعي، بحيث تخرج الخطط متكاملة في وظيفتها، متوازنة في أهدافها، ومتفاعلة نحو هدف مشترك.

1-3-3 -3-**الإستراتيجية الملائمة**:

ويقصد بها الإطار العام، أو الخطوط العريضة التي ترسمها السياسة الإنمائية في الانتقال من حالة التخلف إلى حالة النمو الذاتي.

وتختلف الإستراتيجية عن التكتيك الذي يعني الاستخدام الصحيح للوسائل المتاحة لتحقيق الهدف. ولكي يتم استخدام هذه الوسائل استخداماً صحيحاً لا بد وأن تكون هذه الوسائل موزعة وفقاً لخطة حسنة الأعداد من شأنها أن تمكن واضع التكتيك من أن يستغل جميع الأدوات التي تحت تصرفه استغلالاً كاملاً.

ومن مستلزمات السياسة الاجتماعية السليمة أن تكون هناك خطط إستراتيجية وأخرى تكتيكية تساعد على الحصول على أحسن النتائج. فالخطط الإستراتيجية تساعد على تعيين الأهداف الكبرى والمعالم الرئيسية، أما الخطط التكتيكية فإنها تنشأ لمواجهة المواقف العلمية، والتصرف في هذه المواقف سواء أكانت متوقعة أو غير متوقعة تصرفاً سليماً[1].

ويستبعد من إعداد الإستراتيجيات الملائمة للتنمية الاجتماعية في البلاد المتخلفة أية إستراتيجية تقوم على أساس دعم التدخل من جانب الدولة. ففي البلاد الرأسمالية التي تقوم فيها فلسفة الدولة على أساس المذهب الحر تفترض الدولة وجود عدد ضخم من المنظمات الاجتماعية والمؤسسات العامة والخاصة التي تكرس جهودها لخدمة الإنعاش الاجتماعي والتقدم الاقتصادي المستمر، كما تفترض أيضاً قدرة الغالبية العظمى من السكان على تقدير الاحتياجات الاجتماعية اللازمة للمجتمع،

[1] – عبد الباسط محمد حسين، سبق ذكره، ص 119

وتقدير مدى الحاجة إلى ما يجب إدخاله من أوجه التحسين في البرامج الاجتماعية، إلى جانب الشعور العام بأن هناك تضامناً اجتماعياً على كل من المستويين القومي والمحلي للمساهمة الفعالة في عمليات النمو الاجتماعي.

بينما ينظر (ساندروز) إلي تنمية المجتمع المحلي باعتبارها عملية وأن هذه العملية تحدث علي شكل سلسلة من المراحل الموجهة بصفة نحو رفع مستوي قدرة المجتمع علي تقرير مصيره والتحكم في مجريات الأمور الداخلية بنفسه، وبحرية تامة، وبحيث تتوحد جهود أفراده ويصبحوا قادرين علي تحديد احتياجاتهم الملحة وعلي تصميم الخطة أو الخطط الكفيلة باشباع هذه الحاجات وأن يتدبروا بكفاءة عملية تنفيذ هذه الخطط[1].

وقد نصح كثير من المفكرين الاجتماعيين بضرورة تدخل الدولة في عمليات التنمية عن طريق التخطيط الشامل المتكامل، نذكر مثل(جنر ميردال) فقد أوضح (ميردال) أن العوامل الاقتصادية والاجتماعية إذا تركت بحرية وبدون تدخل مقصود لكي تؤثر في بعضها، وتتأثر ببعضها، فإنه ينتج عنها عملية تراكمية، بمعنى أنه إذا كانت هذه العوامل إيجابية، فإن تفاعلها الحر فيما بينها يؤدي إلى تراكم التخلف. ويقترح (ميردال) للخروج من دائرة التخلف إلا تترك هذه العوامل السلبية سواء الوحيد ــ في نظرهــ. هو عن طريق تدخل الدولة في صورة التخطيط الاقتصادي والاجتماعي الشامل والمتكامل، وليس مجرد التدخل الجزئي في بعض القطاعات دون البعض الآخر[2].

---

[1] –رشاد أحمد عبد اللطيف، مرجع سبق ذكره، ص 23

[2] – عبد الباسط محمد حسين، سبق ذكره،ص 120

والتخطيط الشامل ــ في نظر (ميردال) يعتبر أمراً حتمياً بالنسبة للدول المتخلفة لا لمجرد ضمان سرعة التقدم، وإنما لتحاشي الدائرة التراكمية التي تتعرض لها هذه المجتمعات.

وينبغي أيضاً أن تقوم إستراتيجية التخطيط للتنمية الاجتماعية على أساس التكامل والتوازن بين كل من التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ومن الضروري أن يكون واضحاً للمخططين أن التنمية الاجتماعية لها وظيفتان أساسيتان تتصلان بالتنمية الاقتصادية أحداهما التغير الاجتماعي للتنمية، والأخرى تنمية الموارد البشرية، ومن الممكن إعادة النظر في إستراتيجيات التنمية في إطار هاتين الوظيفتين.

ومما يدلل علي ذلك تلخيص (جوان فرانك كوست) لمفهموم النمية في مجموعة من المؤشرات منها (ضرورة أن تكون التنمية شاملة تأخذ في اعتبارها الجوانب الاقتصادية بالإضافة للعوامل الاجتماعية كما تتمثل في التغذية والصحة ...[1]

وتشير تقارير الأمم المتحدة باستمرار إلى ضرورة وضع إستراتيجيات تحقق التوازن بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية، أي بين رأس المال البشري، ورأس المال المادي. ومن الضروري أن يحدد المخططون في البلاد النامية مدى التوازن المطلوب في بلادهم بين رأس المال المادي والبشري. وهذا التوازن قد يتخذ مثلاً نمط مقياس متحرك بالنسبة لعنصر الزمن، بمعنى أن التوازن بين الجانبين يمكن أن يتغير بمرور الوقت، كلما تحقق التقدم، وتراكمت عملية النمو. وتتوقف الإستراتيجية

[1] – علي خليفة الكواري، ماهي التنمية الاقتصادية والاجتماعية، نقلاً تربية اليسر وتخلف التنمية، عبد العزيز عبد الله الجلال،عالم المعرف العدد(91) يوليو 1985،المجلس للثقافة والفنون والأدب – الكويت، ص ص (12-13)

المختارة على عديد من الاعتبارات أهمها طبيعة الظروف السائدة عند بدء التنمية، وماهية الأهداف المنشودة؟ ودور الدولة في التنمية.

أما عن طبيعة الظروف السائدة عند بدء التنمية، فقد سبقت الإشارة إلى أن الدول التي توصف بالتخلف، والتي يطلق عليها كلمة " العالم المتخلف " أو " العالم النامي " تختلف فيما بينها اختلافاً كبيراً في الخصائص والسمات التي تعتبر أساساً للتمييز بين الدول المتخلفة وغير المتخلفة لدرجة أن التفاوت بين أقل البلاد المتخلفة تقدماً وأكثرها حظاً من التقدم قد يجاوز الفرق بين أكثر البلاد المتخلفة تقدماً وبين أقل البلاد المتقدمة حظاً من التقدم والنمو، ولذا فإن من الضروري عند البدء في عملية التنمية مراعاة الظروف السائدة في كل بلد متخلف.

وتختلف هذه البلاد من ناحية نوع الاستعمار الذي كان يحتل كل بلد، ومدى إشراكه للشعب في تقرير أموره السياسية وشئونه الخاصة، والفترة الزمنية التي مرت منذ حصول الدولة على استقلالها السياسي في المجتمع، ونوعية الإدارة وشكل الجهاز الحكومي، وطبيعة النظام الاقتصادي، ونوعية التركيب الطبقي، ونسبة المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، ودرجة الاتصال بين المناطق المختلفة، وتركيب المجتمع من حيث السكان ومستويات التعليم والصحة ونوع القيم السائدة في المجتمع[1].

ومن المهم أن نشير إلى أن الخطط والأهداف الاجتماعية للتنمية تذكر في غالب الأحيان بأسلوب وصفي، بخلاف الحال في الخطط والأهداف الاقتصادية التي تحدد دائماً بطريقة كمية. ومن الضروري لنجاح خطط التنمية الاجتماعية من أن

[1] – عبد الباسط محمد حسين، سبق ذكره، ص 122

تتحول الخطط إلى برامج تفصيلية محددة تحديداً كمياً واضحاً حتى يمكن تنفيذها على جميع المستويات بكل دقة، وفي حدود زمنية معلومة.

ومن المهم أيضاً عند تحديد الإستراتيجية الملائمة للتنمية تحديد دور الحكومة في التنمية الاجتماعية، ودور المجتمعات المحلية، والجهود الأهلية، والأعمال التطوعية التي يمكن أن تساهم في عمليات التنمية، فمع أهمية قيام الحكومة بالدور الفعال في عمليات التنمية في البلاد النامية إلا أن من الضروري أيضاً ضمان المشاركة الشعبية في برامج التنمية الاجتماعية سواء من ناحية التمويل أو الإدارة أو المتابعة أو التقويم. ومن ثم يجب تحديد البرامج والخدمات التي تلتزم بها الدولة، وتمولها حصيلة الضرائب العامة، والخدمات التي تتم على المستوى المحلي، وتشترك فيها الدولة بالمعونة الفنية والمالية، وكذلك الأعمال والخدمات التي تعالج بالحلول الذاتية على أدنى المستويات مع مراعاة التخطيط لها، وترتيبها حسب أولوياتها في ضوء السياسة العامة للدولة.

1-3- مفهوم المجتمع المحلي:

المجتمع مجموعة من الناس تجمعهم ثقافة مشتركة ويتعاملون فيما بينهم طبقاً لنظم وقواعد وقوانين يوقعون عليها فيما بينهم ولا بد أن يعتمد هذا المجتمع على نظام إجتماعي وذلك حفاظاً على بنائه وكذلك نظم اجتماعية وقد عرفه محمد عاطف غيث (بأنه مجموعة من الأسر والجماعات تسكن في منطقة جغرافية محددة ولها قوانين ونظم وعادات وتقاليد مشتركة)[1].

و يعرف المجتمع بأنه:

1-مجموعة من الأفراد (سكان).

[1] - محمد عاطف غيث، التغير الاجتماعي والتخطيط ، دار المعارف ، القاهرة ، ط2 ، 1966م، ص 39.

2- يعيشون على بقعة جغرافية محددة (بيئة).

3- ويعملون أو ينشطون فكرياً وبدنياً بشكل إيجابي في المجالات الآتية.

أ/ المجال الاقتصادي [الإنتاجي و التوزيعي والاستهلاكي].

ب/ المجال الأسري. ج/ المجال التعليمي.

د/ المجال الصحي. هـ/ المجال الديني والروحي.

و/ المجال الترويحي. ز/ المجال السياسي والحكومي.

ح/ المجال الفني.

4-لتحقيق مصالح وأهداف مشتركة [حاجات تحتاج إلى إشباع في مختلف هذه المجالات][1]

1-3-1- خصائص المجتمع المحلي:

إن خصائص المجتمعات المحلية تتغير وفقاً للمتغيرات التي تطرأ على ذلك المجتمع، حيث أن المجتمع يتعرض لظروف بيئية طبيعية وثقافية تؤثر في خصائصه. ولذلك نجد أن المجتمعات تختلف باختلاف الزمان والمكان وفقاً لمؤشرات التغير الاجتماعي.

وبرغم اختلاف نماذج المجتمعات البشرية من حيث الحجم والكثافة والمساحة ودرجة التقدم ومستوى التجانس الثقافي إلا أن كثيراً من العلماء حددوا مقومات المجتمع على ضوء الخصائص المميزة له عن غيره من الجماعات الاجتماعية التي تتشكل داخله.

ومن أبرز خصائص المجتمع :

1- إن المجتمع له منطقته الجغرافية المحددة التي يمارس فيها حياته العامة.

.3- محمد عمر الطنوبي ، التغير الاجتماعي ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، 1996م، ص 221

2- إن احتياجات أعضائه تتسع على أساس الاعتماد المتبادل الذي يحققه نظام تقسيم العمل.

3- له ثقافته المميزة التي يقبلها جميع أعضائه وينصاعون لتوجيهات قيمها ومعاييرها.

4- يتوفر لدى جميع أعضائه شعور قوي بالانتماء فشعورهم (بالنحن) يجعلهم يتوحدون مع بعضهم.

4- إن معظم أعضاء المجتمع الجدد يأتون عن طريق التناسل والتنشئة الاجتماعية للمواليد الجدد.

يعتبر المجتمع المحلي جزءً من المجتمع القومي، يتحدد هذا الجزء عرفاً بمجتمع القرية الريفية أو الحي المتخلف في المدينة كما هناك أمثلة أخري لمجتمعات محلية تعمل في المناجم والتعدين أو في الصيد والرعي والغابات. ولكن المجتمع المحلي الأعم والأغلب في الدول العربية هو المجتمع الريفي وكذلك مجتمع الأحياء الفقيرة في المدن، الذي يغذيه الريف بالمهاجرين فهو امتداد طبيعي للمجتمع القروي.

والمجتمع المحلي بناءً علي هذا التعريف يقوم بالإنتاج بالطرق التقليدية السائدة في المجتمع، بينما نجد التنمية علي المستوي القومي تقدم مشروعاتها في غير مجال المجتمع المحلي كالصناعة والمدن والموانئ والبحث العلمي. وعلي هذا يبدو أن نصيب المجتمع القروي من هذه الأنشطة ضئيل. وهذه مسألة تاريخية ولازمة لظاهرة التخلف الاقتصادي التي تسيطر علي المجتمعات الأمية بصفة عامة والتي تسعي كثير من هذه المجتمعات إلي التخلص منها.[1]

[1] – أحمد مصطفي خاطر،مرجع سبق ذكره ص 40

1-3-2- **تنمية المجتمع المحلي** :

جاءت تعريفات متعددة لمفهوم تنمية المجتمع المحلى وتدور معظمها حول فكرتين أساسيتين هما:

1- مساهمة الأهالي بأنشطتهم الجماعية والفردية في المجهودات التي تُبذل لتحسين مستوى معيشتهم بصورة إيجابية.

2- مساعدة الحكومة والمنظمات الأخرى لتشجيع الأهالي للمساهمة والاشتراك في تنفيذ برامج تنمية المجتمع.

وقد تجسدت هذه الأفكار في تعريف الأمم المتحدة لتنمية المجتمع على أنها " مجموعة من الوسائل التي تُستخدم بغرض توحيد جهود الأهالي مع السلطات العامة، من اجل تحسين مستوى الحياة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية.[1]

هذا وقد بداء مفهوم تنمية المجتمع في الظهور على النطاق العالمي في بداية النصف الثاني من القرن العشرين، حيث كان أول ظهور له في مؤتمر أشردج الذي عُقد بالهند عام 1954م لمناقشة مشاكل المستعمرات البريطانية في جميع أنحاء العالم. وقد أُستخدم مفهوم تنمية المجتمع في ذلك المؤتمر بديلاً لمفهوم التربية الشعبية. وكانت المحاولات الأولى لتعريف مفهوم تنمية المجتمع في هذا المؤتمر على أنها حركة الغرض منها تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع بكلياته على أساس المشاركة الإيجابية من أفراده.

---

[1] – مها المقدم ، مرجع سبق ذكره، ،صـــ251.

وتعتبر تنمية المجتمع المحلى العملية التي يمكن عن طريقها تنسيق وتوحيد جهود الهيئات الحكومية لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، وجعل هذه المجتمعات جزءاً متكاملاً في حياة الدولة1.

ولا شك أن مثل هذا العمل الكبير يصعب على الأفراد القيام به إذ يتطلب الأمر تدخل الدولة وبقية المؤسسات الأخرى.وعلى ضوء ذلك يمكن إبراز ضروريات تنمية المجتمعات المحلية في الآتي:

1- ينظر لتنمية المجتمع المحلى باعتبارها عملية تعليمية، ويقصد بها تغيير اتجاهات وسلوك أعضاء المجتمع المحلى. كما ينظر لتنمية المجتمع المحلى بأنها عملية تنظيمية، ويقصد بها محاولة إعادة توجيه المؤسسات القائمة بالفعل وخلق مجالات جديدة بما يتفق مع الاحتياجات الجديدة وتحسين ظروف الحياة في المجتمعات المحلية.

2- العمل على عدالة توزيع برامج التنمية المحلية في الأرياف والحضر.

1-3-3- أهداف تنمية المجتمع المحلي:

تتمثل أهداف منهج تنمية المجتمع في الآتي:

1-4-3-1- أهداف الإنجاز:

ويقصد بأهداف الإنجاز كل ما تحققه عملية التنمية المحلية من منجزات مادية، أو إقامة منشآت وتوفير مرافق الخدمات، وهى تمثل العائد المادي لعملية التنمية،

[1] – محمد عبد الفتاح محمد، الاتجاهات التنموية في ممارسة الخدمة الاجتماعية، الكتاب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2002، صـــ 24

وأهداف الإنجاز لا تقتصر على ما يمكن أن يقدمه المجتمع نفسه من إمكانيات مادية فحسب، بل يمتد ذلك الى تسهيل حصول المجتمع على تجديدات مادية من شأنها أن تؤدى الى تغيرات في بيئة المجتمع المحلى وترفع من مستوى المعيشة فيه وهى بالتالي تمثل تغير يحدثه الإنسان في بيئته.[1]

1-3-3-2- أهداف معنوية:

تتمثل في المتغيرات السلوكية والمعرفية والمهارية، التي تطرأ على سكان المجتمع المحلى أثناء ممارستهم لعملية التنمية المحلية، وهذه الأهداف على الرغم من أنها غير ملموسة، إلا أنها محسوبة مسبقاً، وهى بالتالي عملية تغيير في الإنسان نفسه، ويتم تحقيق هذه الأهداف المعنوية وفقاً لما يلي:

1- إكساب المواطنين الاتجاه الى المبادأة لحل المشكلات المجتمعية فالمواطنون قد يتعايشون مع بعض المشكلات التي يحسون بضررها عليهم.
2- زيادة مقدرة المواطنين على تنظيم أنفسهم عند التحرك لحل مشكلات مجتمعهم، وذلك بإيجاد التنظيمات الذاتية التي تساعدهم على العمل لخدمة مجتمعهم والتوصل إلى أهدافهم المرغوبة.
3- تعويد المواطنين على تحمل المسئولية الاجتماعية، ومشاركتهم الفعالة من أجل تقدم المجتمع ومصالحه.
4- تدريب المواطنين على القيام بالأدوار القيادية في المواقف التي تتلاءم مع قدراتهم وإمكانياتهم.

[1] – عبد الباسط محمد حسين، سبق ذكره، ص41

5-تدريب المواطنين على ممارسة التقويم الموضوعي من واقع العمل الميداني، إذ أن المناقشات التي تتم في الاجتماعات واللجان والمشاركة في تتبع تنفيذ المشروعات وتقويمها يساعد على ممارسة المواطنين للتقويم الذاتي والموضوعي.

1-3-4- **مبادئ تنمية المجتمع المحلي**:

أتفق العلماء على عدد من المبادئ لتنمية المجتمعات المحلية التي تستند عليها عمليات منهج تنمية المجتمع وهى على النحو الآتي:

1-4-4-1- التوازن:

يهتم هذا المبدأ بجوانب التنمية وفقاً لحاجة المجتمع، فلكل مجتمع احتياجات تفرض وزناً خاصاً لكل جانب منها، ففي المجتمعات الفقيرة تحتل القضايا الاقتصادية وزناً أكبر من القضايا الأخرى، ولذلك يجب موازنة إشباع حاجات المجتمع.

أو بمعني آخر ضرورة أن تتناسب المشروعات المنفذة أو المقترحة مع الحاجات الأساسية في المجتمع [1]

1-3-4-2- التنسيق:

يهدف إلى توفير جو يسمح بتعاون جميع الأجهزة القائمة على خدمة المجتمع وتضافر جهودها وتكاملها بما يمنع ازدواج الخدمة أو تضاربها، مما يزيد من تكاليف

[1] – رشاد أحمد عبد اللطيف، مرجع سبق ذكره ص 133

الخدمات وتشتيت جهود المواطنين و يقلل الحماس ويبدد الطاقات مما يكون له أثر في فشل جهود التنمية.

1-3-4-3-الشمول:

وهو يعنى ضرورة تناول قضية التنمية من جميع جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فلا يمكن الاهتمام بقضية التعليم دون القضايا الأخرى من صحة وزراعة، وهذا يعنى الاهتمام بجميع جوانب الحياة بصورة متكاملة بين الحاجات والرغبات.

1-3-4-4- التقبل والتوجيه:

يقصد به تقبل أخصائي تنمية المجتمع المحلى الذي يعمل فيه وفقاً لظروفه وخبراته وإمكاناته المحدودة وثقافته والقيم والمعايير الموجودة في المجتمع، وكذلك يجب مراعاة الفروق الفردية بين المجتمعات المحلية المختلفة، ولكن هذا التقبل لا يجعل اختصاصي التنمية يستسلم لكل القيم والمعايير التي قد تعوق تقدم المجتمع وتنميته، ومن الأفضل أن يوثق الاختصاصي علاقته بالمواطنين حتى يقبلون توجيهاته.

1-3-4-5-التقويم:

يجب أن يتولى أخصائي تنمية المجتمع المحلى مع أفراد المجتمع عمليات التقويم بصفة مستمرة وذلك للتأكد من نجاح العمل الذي يقوم به، وعليه أن يحدد أهداف عملياته بالتفصيل ويشمل التقويم ناحيتين الأولى: مدى التغيير الذي طرأ على

المواطنين أنفسهم نتيجة لاشتراكهم في عمليات تنمية المجتمع، والثانية: مدى التغيير الذي طرأ على المجتمع المحلى نتيجة لنفس العملية من مرافق ومشروعات وخدمات.

1-3-4-6- المبدأ الديمقراطي:

هو جوهر أي برنامج أو مشروع للتنمية، بمعنى أن لا نفرض مشروعات التنمية على أفراد المجتمع المحلى وأن نتبع طريقة التنمية من القاعدة الى القمة حتى يستطيع أن يشارك جميع أفراد المجتمع بآرائهم واختيارهم1.

1-3-4-7- المشاركة الشعبية:

المشاركة بمفهومها العام تعنى اشتراك جماهير الناس أو ممثلين عنهم في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ورسم الأهداف العامة للدولة والمجتمع. والمشاركة الشعبية هي جهد بشرى منظم لمواجهة قضايا ومشاكل معينة وكذلك هي إتاحة الفرصة للمواطنين للتعبير عن مطالبتهم واحتياجاتهم2. وتنبع أهمية المشاركة الشعبية في برامج تنمية المجتمع المحلى في كل المراحل (أعداد الخطة وتنفيذها ومتابعتها وتقويمها) أنها تؤكد على فاعلية الإنسان في صياغة القرارات التي تحدد رفاهيته، وتدعم الضبط الاجتماعي واللامركزية، وكذلك تدعم الشعور بكيان الإنسان في المجتمع وتجعل القرارات مرغوبة وملزمة في نفس الوقت وتنأى بالمواطنين عن الشعور بالاغتراب النفسي والاجتماعي.

[1] – مسعد الفاروق محمد حمودة، التنمية الاجتماعية ، دار المعرفة الجامعية ،بيروت ،1998م ص 6

[2] – بابكر عبد المنعم الضوى، مجلة الحكم الاتحادي، العدد السادس عشر ، يونيو 2004م ، ص34

وبذا تكون هذه الدراسة في هذا الفصل قد ألقت الضوء علي الدور وتعريفه، ومفهوم التنمية لغةً واصطلاحاً وهو مفهوم ذو مدلول ثقافي واجتماعي واقتصادي وإداري، ولا يرتبط بقطاع من المجتمع دون آخر كما أنه يشير إلي عملية مجتمعية متكاملة.

كما تطرقت إلي التنمية الاجتماعية في مفهوم الفكر الرأسمالي وفي الفكر الاجتماعي، وعناصرها. والمجتمع المحلي وخصائصه وتنمية المحلي وأهدافها وعناصرها ومبادئها.

ومنه تدلف إلي التطور التاريخي للتعليم في السودان.

1-4-النظرية البنائية الوظيفية

ترجع تسميتها بالبنائية الوظيفية لاستخدامها مفهومي البناء والوظيفة، وتنطلق الوظيفية من عدة قضايا مترابطة، فهي تسلم بأن المجتمع يمثل كلاً مؤلفاً من أجزاء مترابطة يؤدي كل منها وظيفة معينة من أجل خدمة أهداف الكل، ومعنى ذلك أن المجتمع ما هو إلا نسق يضم مجموعة من العناصر المتساندة التي تساهم في تحقيق تكامله.

والبنائية الوظيفية تقوم على عدد من المقولات والأفكار الأساسية التي تنطلق منها تحليلات أنصار هذه النظرية، وتعتبر مقولة النسق الاجتماعي من المقولات الأساسية للنظرية، وهذا ما ظهر بوضوح في تحليلات رائد علم الاجتماع الأمريكي " تالكوت بارسونز" حيث جعل مقولة النسق الاجتماعي هي الإطار الفكري العام الذي تقوم عليه نظرية الأنساق الاجتماعية، والتي تعتبر إحدى النظريات الهامة للبنائية

الوظيفية المعاصرة، وتشير هذه النظرية إلى أن المجتمع ما هو إلا بناء أو نظام اجتماعي يتكون من مجموعة من الأنساق الاجتماعية المتبادلة وظيفياً مثل النسق الاجتماعي، والسياسي، والاقتصادي والعائلي وغيرها من الأنساق الأخرى التي تؤثر في عملية استقرار مكونات البناء الاجتماعي أو المجتمع ككل1.

ويؤكد أنصار البنائية الوظيفية التقليدية أو المعاصرة على أهمية وجود نوع من الإتفاق أو الشعور العام لقيام نوع من التفاعل الاجتماعي المتماسك، وذلك حول عدد من القيم والمعتقدات العامة (الجمعية) التي يجب أن يتفق حولها أعضاء النسق الاجتماعي بحيث يكون هناك إتفاق حول هذه القيم الجمعية سواء كانت ثقافية أو اجتماعية أو دينية أو سياسية أو اقتصادية أو مجموعة العادات والتقاليد والأعراف والقوانين، ولاسيما أن هذه القيم هي التي تشكل درجة الوعي الاجتماعي والإتفاق العام الذي يحدد بدوره الإيدولوجيا الاجتماعية التي تعزز من عمليات التماسك والتضامن الاجتماعي وإتفاق الأعضاء ومكونات النسق أو التنظيم حول جميع الأهداف والغايات العامة، التي يسعى ويهدف إليها كل من النسق الأكبر بأعضائه الذين ينتمون إليه، ولقد حرص الكثير من رواد نظرية البنائية الوظيفية على ضرورة وضع شروط ومتطلبات وحوافز وجزاءات لكي تعزز من عمليات وجود الوعي والإتفاق الجمعي كي يلعب دوراً أساسياً في عملية التماسك والتضامن الاجتماعي.

وقد أوضح" شيستر برنارد ضرورة وجود النسق التعاون، وذلك من خلال التعاون بين الأفراد فكل نظام أو نسق يكون عنصراً تابعاً للأنساق الكبرى التي يعتبر

---

[1] – http://www.rosaelyoussef.com 2014/1/23م

جزءً منها، كما أن كل نسق من هذه الأنساق الفرعية يتضمن بدوره نسقاً تعاونياً داخلياً.

والنسق الاجتماعي عبارة عن مجموعة فاعلين أو أكثر يحتل كل منهم مركزاً أو مكانة اجتماعية متمايزة عن الآخرين، ويؤدي دوراً متمايزاً عن الآخرين فهو يعد نمطاً منظماً يحكم العلاقات بين الأفراد، ينظم حقوقهم وواجباتهم تجاه بعضهم البعض1.

وبعد استعراض النظرية البنائية الوظفية يمكن تطبيقها في هذه الدراسة علي جامعة شندي موضوع الدراسة عبر أهدافها والتي من أهمها :

تأكيد هوية الأمة وتأصيلها من خلال المناهج التي تقرها الجامعة وتطبقها.

- إجراء البحوث العلمية والتطبيقية المرتبطة بحاجات المجتمع المختلفة والمتجددة في سبيل خدمته والارتقاء به.

- الاهتمام بقضايا التنمية البشرية والفكرية والقيم الدينية[2].

[1] - 2http://www.rosaelyoussef.com 2014/1/3م

[2] - دليل جامعة شندي 2010- 2011 م،ص 7

الفصل الثانـي

التعليم العالي في السودان

الفصل الثاني

التعليم العالي في السودان

مقدمة:

ويتناول هذا الفصل التطور التاريخي للتعليم العالي في السودان ومسيرته في الحقب التاريخية من فترة الاستعمار وحتي قيام ثورة التعليم في بداية التسعينيات من القرن الماضي والتي شهدت توسعاً واضحاً في الجامعات الحكومية والأهلية في السودان، كما يحتوي علي تفصيل للجامعات الولائية أي التي أقيمت في الولايات وأهدافها، وكذلك ربط بين التعليم العالي والتنمية والتي تعتبر هدف أساسي من انتشار الجامعات في مختلف الولايات السودانية.

2-1-التطور التاريخي للتعليم العالي في السودان :

الحديث عن تطور التعليم العالي في السودان، فإنه لابد من التعرض بإيجاز لمسيرة وتاريخ التعليم بالسودان، وإذا استثنينا نظام الخلوة كتعليم غير نظامي، والتي يرجع تاريخها للقرن الخامس عشر الميلادي، فإننا نجد أن أول مدرسة ابتدائية قد نشأت في الخرطوم 1853م.

ففي عام 1853م قام الخديوي عباس بتأسيس أول مدرسة ابتدائية بالخرطوم وقد أخذ نظام هذه المدرسة من نظام التعلم في مصر، وكانت أهم أهدافها تعلم القراءة

والكتابة والحساب، وذلك لخدمة أغراض الاستعمار. ومن ثم وفي عام 1963م تم افتتاح مدارس أخرى في كسلا، وبربر، و دنقلا، و كردفان[1].

وقد بدأ الاهتمام الحقيقي بالتعليم في عام 1957م، أي بعد الاستقلال، حيث رأت الحكومة الوطنية أنها مسئولة عن التعليم، وبالتالي فإن أهداف التعليم في هذه المرحلة اختلفت عن سابقها، على الرغم من أن هنالك مشكلات عديدة كانت تواجه هذا النظام التعليمي، وهذه المشكلات لا تنفصل عن مشكلات دول العالم الثالث والتي كانت تعاني أيضاً من الاستعمار، وأن النظام التعليمي فيها كان يخدم أغراض المستعمر[2]، ولذلك لم تكن الأهداف واضحة للنموذج التعليمي في العالم الثالث والتي يقصد بها البلاد غير المتقدمة، والتي مازالت تبحث عن التنمية تتميز هذه البلاد بعدم الاستقرار السياسي، والتخطيط في نظمها الاجتماعية والاقتصادية والتربوية، وذلك بسبب مؤثرات خارجية وداخلية، حيث مازالت هذه البلدان بدون فلسفة اجتماعية واضحة تنبثق منها فلسفة تربوية.

حيث نجد أن معظم الدول النامية لا تزال ضعيفة الاتصال بمعالم العمل والإنتاج، بالرغم من الإصلاحات المستمرة[3].

---

[1] – محمد عمر بشير ، تطور التعليم في السودان" 1898م– 1956م "، دار الثقافة ، بيروت ، 1970م ، ص 43.

[2] – المرجع السابق ، ص 44.

[3] –مهنا مراد ، مداخل إلى العلوم الاجتماعية، دار مجدلاي للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن ، 1992م ، ص 250.

2-2- مسيرة التعليم العالي في السودان :

يعتبر التعليم العالي بالسودان حديث إذا قورنت بدايته مع بداية التعليم العالي ببعض بلدان الدول النامية الأخرى خاصة تلك التي تمثل مستعمرات بريطانية مثل جامعة مالطا التي تم إنشاؤها عام 1879م أو كلية الطب بسيلان التي أنشئت عام 1870م ثم مدرسة الطب بهونغ كونغ والتي تأسست 1887م [1].

أما جمهورية مصر العربية فقد كانت بداية التعليم العالي فيها علي النمط الغربي عبر المدارس المتخصصة. كمدرسة الطب التي أنشئت 1827م[2]. وقد احتفل الأزهر الشريف بعيده الألف في عام 1983 م

أما جامعة الخرطوم وهي الجامعة الأم بالسودان فقد بدأت بعض وحداتها في الاحتفال بأعيادها الذهبية قريباً، مثل كلية الطب التي أطفأت شمعتها الخمسين في 1974م، ثم كلية العلوم البيطرية التي احتفلت به أيضاً في العام 1988م.

2-2-1-التعليم العالي في فترة الاستعمار :

عمد المستعمر إلي تعطيل مسيرة التعليم العالي بالسودان وتقييد خطواتها بصور محسوبة ومخططة تعمل في اتجاه خدمة أغراضه وتحقيق مآربه، ذلك لأنه يدرك تماماً أن التعليم عموماً والتعليم العالي علي وجه الخصوص يعتبر من أمضي الأسلحة التي يمكن أن تستغلها الشعوب لمحاربته والفكاك من قبضته.

---

[1] – سعاد إبراهيم عيسي، مسيرة التعليم في السودان، 1898-1987م – دار الخرطوم للطباعة والنشر، ط1، ص11

[2]– الشبكة القومية لليونسكو، الجمهورية العربية المتحدة، التعليم الجامعي في الجمهورية المتحدة خلال خمسين سنة منذ 1920-1973م، ص 8

لقد كانت أولي خطوات التعليم العالي بالسودان عبر أربع مؤسسات شكلت المداخل الرئيسية التي انطلقت منها تلك المسيرة وتمثلها: [1]

1-**كلية غردون التذكارية**:

كانت اللبنة الأولي للتعليم العالي في السودان كلية غردون التذكارية ففي الثامن من نوفمبر 1902م قام اللورد كتشنر بافتتاح مباني الكلية [2].

2-**المعهد العلمي بأم درمان**:

كانت بداية التعليم بالمعهد العلمي داخل المسجد الكبير بأم درمان وبجهد رجال الدين السودانيين حيث يتلقي التلاميذ بالمسجد الدروس الدينية التي تعتبر امتداد للتعليم بالخلاوى والذي يعتبر أساس التعليم بالسودان.

3- **معهد الخرطوم الفني**:

بدأ معهد التعليم الفني في السودان في مطلع عهد الحكم الثنائي و غايته تخريج فنيين عاديين. وقد تمركزت أنماطه في مصلحة السكة الحديدية ومصلحة الزراعة والنقل الميكانيكي والأشغال. وعند نهاية الخمسينات شمل التعليم الفني المستويات فوق الثانوية لتخريج ما عرف آنذاك بالمساعدين الفنيين والذين أسهمت مصلحة الأشغال في تدريبهم. [3]

---

[1] – سعاد إبراهيم عيسي، مرجع سبق ذكره، ص13

[2]– المرجع السابق، ص14

[3] – مؤسسات التعليم العالي في السودان، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الإدارة العامة للتخطيط، دار جامعة الخرطوم للنشر، ط 1، 1997م، ص4

4- **جامعة القاهرة فرع الخرطوم**:

تعتبر أول مؤسسة أجنبية علي مستوي التعليم العالي في السوداني. وقد كان لوجود بعض المدارس الثانوية المصرية والتي تسير علي المنهج المصري الدافع الأول للتفكير في إنشاء دراسات جامعية يلتحق بها الطلاب الذين يكملون دراستهم الثانوية بالمدارس المصرية. في سبتمبر 1955م وافق مجلس الوزراء المصري علي إنشاء فرع لجامعة القاهرة بالخرطوم بالسودان يتكون من كليات الآداب والحقوق والتجارة [1].

2-2-2- التعليم العالي خلال فترة الحكم الوطني:

تميزت هذه الفترة من عمر التعليم العالي إلي حد كبير بالتطور الكمي في غالبية مؤسساته وقد أنعكس ذلك في تزايد أعداد الطلاب ولم تشهد هذه الفترة قيام مؤسسات جديدة للتعليم العالي إلا بعض المدارس والمعاهد التي سيرد ذكرها لاحقاً, أما جامعة أم درمان الإسلامية وإن أعلن عن مولدها في هذه الفترة فقد خرجت من رحم معهد أم درمان العلمي الذي قام في الحقبة السابقة [2] وجاءت بعده عدد من المعاهد منها

1- معهد المعلمين العالي:

أنشئ هذا المعهد بواسطة وزارة التربية بعون من منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) في العام 1961م بغرض وتأهيل وتدريب المعلمين الذين سيعملون بالتدريس بالمدارس الثانوية. ومن أقوي الأسباب الدافعة لقيامه عزوف

[1] – سعاد إبراهيم عيسي، مرجع سبق ذكره، ص49

[2] – المرجع السابق، ص 53.

خريجو الجامعات عن العمل بمهنة التدريس ولجذب العناصر الممتازة من الطلاب إلي صفوف المعهد, بحيث يتم تعين طلابه كمعلمين بوزارة التربية ويتقاضون أجورهم طيلة فترة الدراسة بالعهد والتي تمتد إلي أربع سنوات يحصل الخريج في نهايتها علي دبلوم المهد.

2 - **معهد الموسيقي والمسرح:**

أنشئ هذا المعهد بواسطة وزارة الثقافة والإعلام سنة 1969م بهدف وضع الحركة الفنية في مسارها العلمي الصحيح والانتقال بها من مراحل الاجتهاد الفردي إلي العمل المؤسسي.

3 - **المعهد العالي للتربية الرياضية :**

أنشئ في عام 1969م تحت إشراف وزارة التربية والتعليم بغرض إعداد وتأهيل معلمي التربية الرياضية الذين سيقومون بتدريسها في المرحلة الثانوية. وكان يعرف باسم المعهد العالي للتربية الرياضية للمعلمين.

وتعتبر الفترة 1970 – 1987م من أهم وأغني الفترات في مسيرة التعليم العالي منذ الاستقلال فقد عاصرت العديد من القرارات التي صدرت لمصلحة التعليم العالي كما تميزت هذه الحقبة بإخضاع غالبية الخطط بشأن تطوير التعليم العالي إلي الدراسات وهذا الجانب الأهم فكثيراً ما تصبح مثل تلك القرارات والتوصيات غاية في حد ذاتها ولا تعرف طريقها إلي التنفيذ.[1]

[1] – الشبكة القومية لليونسكو، مرجع سبق ذكره ص 10

وبعد صدور قانون تنظيم التعليم العالي لسنة 1975م، والذي تم بموجبه إصدار قوانين الجامعات المختلفة ومعهد الكليات التكنولوجية بالخرطوم، أصدر وزير التربية رئيس المجلس القومي للتعليم العالي أوامر تأسيس لمجموعة من مؤسسات التعليم العالي شملت[1] :

1-كلية التمريض العالي.

2-كلية الصحة.

3-معهد الموسيقي والمسرح.

4-كلية الهندسة المكانيكية بعطبرة.

5-كلية أبو نعامة الزراعية.

6-كلية الزراعة والموارد الطبيعية بأبي حراز.

7- المعهد العالي للتربية الرياضية.

8- كلية القرآن الكريم.

9-جامعة جوبا.

10- جامعة الجزيرة.

11- أكاديمية نميري العسكرية.

وقد جاء في التقرير المبدئي للأمانة العامة للمجلس القومي للتعليم مقترح لقيام عدد من الجامعات وهي :

1-جامعة دارفور.

2-جامعة الإقليم الشرقي.

[1] – سعاد إبراهيم عيسي، مرجع سبق ذكره ص 98

3-جامعة الإقليم الشمالي.

4-جامعة أم درمان الأهلية.

2-2-3-ثورة التعليم العالي 1990م :

إن التوسع الذي شهده التعليم العام خلال سنوات ما قبل ثورة الإنقاذ لم يقابله توسع مناسب في التعليم العالي فحتي العام 1990م كان التعليم العالي يرتكز في ست جامعات – إحداها أجنبية – بالإضافة إلي أثني عشر معهداً عالياً وكلية (أثنان منهما أهليتان). وأن هذه المؤسسات لا تستوعب سنوياً أكثر من 10% فقط من الطلاب الجالسين لامتحان الشهادة الثانوية. كما أن التعليم الأهلي لم يجد التشجيع والدعم اللازمين ليسهم بدوره مع الجهد الحكومي في التوسع في التعليم العالي.

جاءت ثورة التعليم العالي في العام 1990م والأعوام التي تلتها لدعم البنيات الأساسية للتعليم العالي ولتتوسع في جامعاته وكلياته ومعاهده التي انتشرت في كل ولايات السودان وتفرعت علي نطاق محافظاته. وقد جاءت هذه الجامعات والكليات والمعاهد الجديدة في نهجها وأهدافها ومادتها ووسائلها وممارساتها محافظة علي كل ما هو إيجابي في تراث التعليم العالي في السودان، ومن أهم ما حققته ثورة التعليم العالي تعريب الدراسة بالمرحلة الجامعية[1].

وحينما قامت ثورة الإنقاذ الوطني في يونيو 1989م جعلت أول اهتماماتها التعليم. ومن ثم أعلنت ثورة التعليم العالي وذلك بالتوسع غير المسبوق في قيام الجامعات الولائية فأنشأت تسعة عشر جامعة حكومية بالولايات وتوسعت في التعليم

[1] – إدارة المعلومات والاتصالات – وزارة التعليم العالي السودان العام 2005م ص10

الأهلي والأجنبي بقيام ثلاثة جامعات وستة وعشرين كلية ومعهد الأمر الذي أدى إلى مضاعفة الاستيعاب والقبول كما اهتمت بالتدريب.

2-2-3-1- **الجامعات التي أنشئت في ثورة التعليم العالي**:

بدأت ثورة التعليم العالي بقيام الجامعات الآتية :

1-جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

2-جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم الإسلامية.

3-جامعة كردفان.

4- جامعة الفاتح من سبتمبر – دارفور.

5- جامعة وادي النيل.

6-جامعة الشرق.

وقد تطورت هذه الجامعات وأنشأت لها كليات علي نطاق المحافظات والولايات القديمة، وأعقب ذلك إنشاء :

1-جامعة أعالي النيل.

2- جامعة بحر الغزال.

3-جامعة سنار.

4-جامعة الإمام المهدي.

5-جامعة الزعيم الأزهري.

6-جامعة النيل الأزرق.

7-جامعة بخت الرضا[1].

ومن ثم صدر القرار الجمهوري رقم (67) لسنة 1994م بقيام الجامعات التالية بالولايات الجديدة، على أن تؤول لها الكليات القائمة بتلك الولايات."[2] وهي:

1-جامعة شندي.

2-جامعة الدلنج.

3-جامعة نيالا.

4-جامعة زالنجي.

5-جامعة دنقلا.

6- جامعة بورتسودان.

7- جامعة كسلا.

8- جامعة القضارف.

ليصبح عدد الجامعات التي أنشئت بحلول العام 1997م ست وعشرين جامعة تغطي معظم ولايات السودان، إضافة لسودنة جامعة القاهرة وتسميتها بجامعة النيلين وترفيع المركز الأفريقي العالمي لجامعة أفريقيا العالمية[3].

[1] – مؤسسات التعليم العالي في السودان، مرجع سبق ذكره، ص 6

[2] – قرار رئيس الجمهورية، رقم 67 لسنة 1994م، مارس 1994م.

[3] – مؤسسات التعليم العالي في السودان، مرجع سبق ذكره، ص 6.

2-3- **الجامعات الولائية وأهدافها** :

أن السياسة العامة لإنشاء الجامعات بالولايات بنيت أصلاً على أن الجامعة دار للعلم تعمل على تحصيله وتدريسه وتطوير مناهجه ونشره في إطار الأهداف العامة للدولة وسياسات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتعمل عن طريقه على خدمة الوطن وتنمية موارده وعلى نهضة البلاد فكرياً وعلمياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً كما أنها تهدف إلى تحقيق الأغراض التالية [1]:

1- تأكيد هوية الأمة وأصالتها من خلال المناهج التي تعرضها الجامعة وتطبقها

2- إجراء الدراسات والبحوث العلمية والتطبيقية بهدف توفير المعلومات الضرورية للدولة ولحكومة الولاية وتمكينها من اتخاذ القرارات والمواقف السليمة لتحديد الأداء أو التوظيف الأفضل للإمكانات لخدمة المواطنين في شتى المجالات.

3- تشجيع الدراسات والبحوث المرتبطة بالبيئة السودانية وبيئة الولاية بصفة خاصة بغرض توظيفها لخدمة قضايا المجتمع وترقية الحياة فيه وربط الخريج بمجتمعه وإثراء تجاربه ومعلوماته عن الموارد والثروات الكامنة في بيئته.

4- العمل على تلبية حاجة المجتمع المحلي بالولاية من الكوادر المؤهلة والقيادات الفكرية في شتى مجالات الحياة، بما في ذلك تدريب الكوادر المساعدة من فنيين ومرشدين.

5- العمل على إحياء وتطوير الإيجابي من التراث السوداني على المستوى القومي وعلى مستوى الولاية ليعكس تنوع الثقافات واللغات في إطار الوحدة الشاملة.

---

1 – صالح الهادي محمد أحمد، التعليم العالي وقضايا التنمية في السودان ، مركز الدراسات الإستراتيجية ، مجلة دراسات إستراتيجية ، الخرطوم ، العدد رقم 9 إبريل 1997م، ص 58.

6 – تبني مشروعات على المستوى القومي بالاشتراك مع بعض مؤسسات التعليم العالي بهدف تطوير فهم مشترك لقضايا الأمة السودانية مما يرسخ الوحدة الوطنية والتماسك الاجتماعي.

7– تبادل الخبرات والتجارب بين الجامعة والجامعات النظيرة داخل البلاد وخارجها إثراءً لتجارب الجامعة وصقلاً للخبرات.

8– تأهيل الطلاب ومنحهم الإجازات العلمية.

يمكن للمرء أن يقول أن هنالك جامعات من الدرجة الأولى تقترب شيئاً ما من جامعة الخرطوم وهي جامعة الجزيرة وجامعة جوبا وجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا وجامعة النيلين وجامعة أم درمان الإسلامية ثم تأتي بعد ذلك مباشرة وعلى قائمة المرحلة الثانية جامعة شندي " و أن هذا الترتيب لم يأتِ على معايير محددة وهو في حدود الرأي العام والخبرة الشخصية[1].

ويرى الباحث أن اتجاهات الرأي العام من المقاييس التي يمكن أن يعتمد عليها في مثل هذه الحالات وتكون أحكامها صادقة لاسيما وأن اتجاهات الرأي العام لا تتكون من فراغ وإنما نتيجة ملاحظة وتجارب ونتائج وتغذية راجعة.

كما أن الخبرة لها أثر كبير جداً في التقييم فخبرة الكاتب خبرة كبيرة وثرة وعليه اعتمد عليها الباحث في ترتيب جامعة شندي حيث تأتي على رأس قائمة جامعات الولايات التي أسست بعد ثورة التعليم العالي علماً بأن تأسيسها كان بعد عدة جامعات ولائية.

1 - زكريا بشير إمام، التخطيط الإستراتيجي والتعليم العالي في الوطن العربي ، إشارة خاصة إلى السودان ، دراسة تحليلية في النظرية التربوية المعاصرة ، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة ' الخرطوم –،2004م ، ص 203.

2-4- التعليم العالي والتنمية :

إن من سمات التقدم الحضاري في المجتمعات المعاصرة اضطراد هذا التقدم في مختلف جوانب الحياة ، فالتقدم الذي يشهده قطاع معين ينعكس بدوره على قطاعات أخرى ، فلم تعد هناك مؤسسة من المؤسسات يمكن أن تنغلق على نفسها ، أو تنعزل عن مجريات الحياة في غيرها من المؤسسات ، فسرعة التغير الذي يشهده العالم الآن والذي اتسعت دائرته حتى شملت مختلف جوانب الحياة ليس فقط في نطاق الماديات بل أيضاً في القيم والأخلاق . وهذه المتغيرات سواء كانت إيجابية أم سلبية تفرض نفسها على التعليم بمختلف أنواعه ومستوياته.

فاضطراد التقدم وتنامي أساليب المعرفة العلمية ، وسيادة عصر المعلومات يستلزم على المجتمعات تغيير برامجها وصياغة أهداف جديدة بخطط جديدة .

ومن هنا تأتي أهمية التعليم الجامعي في استيعاب هذه المتغيرات والإعداد لمواجهتها وإعداد الأفراد المؤهلين والمزودين بالكفاءات اللازمة .

إن من المفاهيم التي أضحت من المسلمات عند الحديث عن متطلبات التنمية في مجتمع معين نجد من أهمها تطوير قدرات أفراده ، وتوفير الدوافع التي تحفزهم على بذل مزيد من الجهد ، إن كفاءة العدد والآلات مرهونة بقدرة الأفراد الذين يستخدمونها ، ويستفيدون منها ، ويفيدون غيرهم بها[1] .

[1] – رشدي أحمد طعيمة ومحمد بن سليمان البندري : التعلم الجامعي بين رصد الواقع ورؤى التطور ، دار الفكر العربي 94 شارع عباس العقاد ، مدينة نصر، القاهرة ، 2004م ، ص 8.

ومما يدلل على هذه الأهمية أن الحاجة إلى التعليم الجامعي تتمثل في الآتي :

1- التطلع لما يمكن أن يقدمه من مساهمات رائدة وفاعلة في تنمية وتوظيف المعارف، وفي تشكيل مسار التنمية والتحديث ، على مختلف المستويات العلمية والتقنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لتقود الطموحات لحتمية التوسع في قاعدة وعمق التعليم العالي ، وذلك لتحقيق الأهداف الإستراتيجية المستقبلية للدولة .

2- الحرص على العلاقات بين الجامعات بعضها ببعض والإحساس بالحاجة إلى خلق نوع من الاتصال تكمل به كل جامعة أوجه النقص لديها، فتتكامل الخبرات، وتثري التجارب ، ويتعاون الجميع نحو خدمة بعضهم البعض .

3- إبراز جانب القيم في رسالة الجامعة والإشارة إلى مواصفات الشخصية التي تسعى إلى تكوينها ، وعدم الاقتصار على الجوانب المعرفية البحتة .

4- التركيز على وظيفة البحث العلمي ، ودور الجامعة في تعزيزه وفي إعداد الباحثين مع تفصيل القول في مجالات البحث العلمي في أهداف بعض الجامعات.

5- اتساع حدود الحركة عند بعض الجامعات ، وعدم اقتصارها في أداء رسالتها على البلدة التي أنشئت فيها ، وإنما شمولها لبلاد ومجتمعات أخرى مما يضفي عليها صفة الشمولية .

6- الربط بين حفظ التراث ، ومواكبة العصر ، والإحساس بأن كلا الأمرين لازمان للجامعة في للثقافة .

فأهداف الجامعات كما نعلم ترجمة للرسالة التي أنشئت من أجلها في خدمة المجتمع وأهدافه القومية .

ولذلك كان لابد للجامعات أن تخرج من عزلتها الأكاديمية ، وتنزل من بروجها العاجية لكي تنفذ رغبة الوطن والدولة و المواطنين لوضع العلم في خدمة الوطن والمواطنين [1].

وبدأت تتضح هذه الخطوة جلياً في الجامعات الولائية من خلال تاهيل وإعداد الكثير من الكوادر في شتي المجالات وذلك لتوفر ميزة القرب المكاني وخاصة العاملين في المصالح الحكومية منهم، حيث اتاحت لهم فرص الإلتحاق بالجامعة عبر برامج الدراسات الإضافية والتعليم والمفتوح والدراسات العليا وغيرها فنجد منهم من واصل تعليمه بعد انقطاع دام عدة سنوات ومنهم من نال دراجات عليا ما كان باستطاعته ان ينالها خارج الولاية وذلك للتعقيدات المصاحبة للدراسة في العاصمة من سكن وإعاشة وترحيل وغيرها . وكذلك أسهمت الجامعات في تغيير نظرة المجتمع نحو التعليم عامة. وتعليم البنات خاصة، ويتضح ذلك من خلال الإقبال المتزايد على الدراسة الجامعية، من مختلف الفئات العمرية كدارسات كليات تنمية المجتمع المنتشرة في جل الجامعات الولائية والتي تعمل على هدف أساسي هو تزويد المرأة بمناهج مختلفة تحتاجها ومن خلالها يمكن تحسين أوضاعها وتعزيز مكانتها وإمكانياتها ضماناً للمشاركة الفاعلة في البناء والتعمير والإصلاح في بيئتها ومجتمعها من خلال رفع مقدراتها واكتسابها المهارات اللازمة لتكون منتجة أكثر منها مستهلكة.

[1] - زكريا بشير إمام ، التخطيط الإستراتيجي والتعليم العالي في الوطن العربي، إشارة خاصة إلى السودان، دراسة تحليلية في النظرية التربوية المعاصرة، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم، 2004م، ص 269 .

2-5 - **جامعة شندي**:

أنشئت جامعة شندى في مارس 1994م بموجب القرار الجمهوري رقم 67 لسنة 1994م، بولاية نهر النيل وهي هيئةً علميةً ذات شخصية اعتبارية، مقرها مدينة شندى، وهي إحدى ثمرات ثورة التعليم العالي في عهد ثورة الإنقاذ الوطني، وعين البروفيسور / علي محمد عبد الرحمن بري أول مدير لها[1].

وتضم الجامعة الكليات الآتية :

كلية الطب، كلية علوم المختبرات، كلية علوم التمريض، كلية الصحة العامة، كلية القانون، كلية التربية، كلية الآداب، كلية تنمية المجتمع، كلية الاقتصاد والتجارة وإدارة الأعمال، كلية العلوم والتقانة وكلية المجتمع. كما تضم عدداً من المراكز والمعاهد العلمية في التخصصات المختلفة وأبرزها معهد الدراسات المروية ومركز أحمد أدريس للتطوير التربوي ومركز الفاتح للدراسات الإسلامية [2].

2-5-1- **أهداف الجامعة**:

تعمل الجامعة في إطار السياسة العامة للدولة والبرامج التي يضعها المجلس القومي للتعليم العالي، وهي تعمل علي تحصيل العلم وتدريسه وتطوير مناهجه ونشره، وذلك بغرض خدمة البلاد وتنمية مواردها ونهضتها فكرياً وعلمياً واقتصادياً وثقافياً. وفوق ذلك تعمل الجامعة علي تحقيق الأغراض الآتية :

---

[1]- دليل جامعة شندي 2010- 2011 م، ص 7

[2] -المرجع السابق، ص 9

1-تأكيد هوية الأمة وتأصيلها من خلال المناهج التي تقرها الجامعة وتطبقها.
2-إجراء البحوث العلمية والتطبيقية المرتبطة بحاجات المجتمع المختلفة والمتجددة في سبيل خدمته والارتقاء به .
3-الاهتمام بقضايا التنمية البشرية والفكرية والقيم الدينية .
4-الاهتمام بالبيئة السودانية عامة، وبيئة نهر النيل خاصة، وتأهيل الكادر القادر علي ترقيتها وحل قضايا الولاية المتعلقة بالبيئة .
5-ابتكار التقنية وتوظيفها لخدمة المجتمع السوداني ،بالتعاون مع الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي الأخرى بالبلاد .
6-التفاعل مع المواطن في الريف بتفهم مشكلاته والاعتراف بمعرفته وخبرته والعمل معه علي تطويرها وفق حاجته وقيمه .
7-إعداد الطلاب ومنحهم إجازاتهم العلمية .

2-5-2 - **إدارة الجامعة**:

لما كانت الجامعة أحد مؤسسات التعليم العالي وهي الحلقة المجتمعية الأكثر تحسساً لمتطلبات التنمية وهي بذلك تعبر عن مبرر وجودها ودورها كمنتج للمعرفة عبر مختبراتها وقاعاتها ووسائلها المختلفة. كان لابد أن تكون هنالك إدارة متكاملة في الجوانب المختلفة وذلك للتنظيم الأكاديمي والإداري " تشير الأدبيات والواقع معاً إلى وجود نماذج مختلفة للتنظيم، الأمر الذي وجدناه مرتبطاً بالفلسفة التنظيمية والإدارية، وبرغم تعدد النماذج واختلاف سماتها فإنه لا يحبذ الاندفاع في غاية النظريات والمداخل والاجتهادات التي تناولت التنظيم إلا بالقدر الذي يمدنا برسم المعالم التنظيمية للجامعة بصفتها كينونة علمية مؤسسية"[1].

1- بسمات فيصل محجوب، الدور القيادي لعمداء الكليات في الجامعات العربية، جامعة الموصل، العراق، 2004 م ، ص 55.

وعلى ضوء ذلك فإن إدارة الجامعة تتكون من راعي الجامعة،ورئيس مجلس الجامعة، ومدير الجامعة، ونائب مدير الجامعة، ووكيل الجامعة،وأمين الشئون العلمية،وعميد شؤون الطلاب، وعمداء الكليات، والإدارات المساعدة[1]، والتي تعمل كلها وفق نظام محدد وأسس تشرف عليها مؤسسات الجامعة المختلفة.

2-5-3 - **كليات الجامعة**:

تعد الجامعة أعداداً كبيرة من الشباب إما للبحث العلمي أو للمهن المتخصصة. ليس ذلك فحسب، بل ينبغي عليها بالإضافة إلى ذلك أن تُستثمر منبعاً رئيسياً نجد فيه الأعداد المتزايدة من الناس ما يشبع حبهم للاستطلاع وما يروي ظمأهم للمعرفة، وما يضفي معنى على حياتهم، وينبغي أن تفهم الثقافة هنا بأوسع معانيها، وأن يتراوح هذا بين أكثر العلوم تشبعاً بالرياضيات إلى الشعر، أي أن تضم جميع مجالات العقل والخيال[2] "

ومن هذا يتضح أهمية تنوع الجامعة في كلياتها حيث تشمل المجالات العلمية التطبيقية والنظرية، وإذا رجعنا لأهداف جامعة شندي نجد أنها اهتمت بكل هذه المجالات وعلى ضوء ذلك قامت بتأسيس الكليات حسب احتياجات ومتطلبات المجتمع المحلي وهذه الكليات هي :

---

[1] – دليل جامعة شندي، مصدر سبق ذكره ص7

2- رشدي أحمد طعيمة ومحمد بن سليمان البندري، التعلم الجامعي بين رصد الواقع ورؤى التطور، دار الفكر العربي ، القاهرة، 2004م، ص 299.

2-5-3 – 1- **كلية الطب**:

أنشئت كلية الطب عام 1990 كإحدى كليات جامعة وادي النيل، وضُمت لجامعة شندي بعد تأسيسها في العام 1994. التي كانت تسمى كلية الطب والعلوم الصحية، والتي كانت تضم كليات المختبرات الطبية، وعلوم التمريض، والصحة العامة، قبل أن يتم فصل هذه الكليات لتصبح كل كلية قائمة لوحدها بقرار من مجلس الجامعة في العام 2006 والذي بدأ تنفيذه في العام 2011 م.

أنشئت هذه الكلية على النمط المعاصر لكليات الطب المتجهة لخدمة المجتمع مساهمة في حل مشكلاته. واعتمدت مناهجها في تكاملها وتداخلها على الفريق الصحي ذي التخصصات المتعددة وبهذا عملت على إعداد الفريق الصحي المتكامل والمرتبط بالبيئة والمجتمع[1] وذلك قبل أن يتم تقسيمها إلي كليات الطب، علوم المختبرات، علوم التمريض وكلية الصحة العامة. ويبلغ عدد طلابها (702) طالب وطالبة تعمل الكلية على تحقيق الأهداف الأساسية للجامعة وقد خرجت الكلية دفعة في العام 1996 م وقوامها 11 طالب و آخر دفعة في العام نوفمبر في العام 2014م وقوامها 105 طالب وطالبة.[2]

وتقوم الكلية حالياً بتدريب الكوادر الطبية العاملة في مستشفيات ومراكز محليتي شندي والمتمة.

[1]– جامعة شندي، كلية لطب والعلوم الصحية الوثيقة الأساسية لكلية الطب والعلوم الصحية، إعداد اللجنة الفنية، 1990م،ص 2

[2] – تقرير عميد كلية الطب لمجلس الأساتذة ، المنعقد بتاريخ مارس 2014م

وللكلية مشروعات مشتركة مع وزارة الصحة الولائية ووزارة الصحة الاتحادية. كما أسهمت مع منظمة الأمم المتحدة للأنشطة السكانية في تطبيق برامج الصحة الإنجابية في أربعين قرية من قرى شندي.

2-5-3 – 2- **كلية علوم المختبرات الطبية**:

أنشئت كلية علوم المختبرات الطبية في العام 1994م وكانت من ضمن الإجازات المكونة لكلية الطب والعلوم الصحية، ومن ثم أصبحت كلية علوم المختبرات الطبية في 29 سبتمبر 2010م[1].

تعمل الكلية على تحقيق الأهداف العامة للجامعة.

ويبلغ عدد طلابها (449) طالب وطالبة' وقد خرجت الكلية أول دفعة عندما ضمن أقسام كلية الطب والعلوم الصحية في العام 1998م وكان قوامها 29 طالب وآخر دفعة في نوفمبر 2013م قوامها 180 طالب وطالبة .

2-5-3 – 3- **كلية علوم التمريض**:

أنشئت إجازة التمريض العالي ضمن كلية الطب والعلوم الصحية عام 1990 م وكانت تتبع آنذاك لجامعة وادي النيل، ثم أصبحت أحدى إجازات كلية الطب والعلوم الصحية بجامعة شندي في مارس 1994 م، ومن ثم أصبحت كلية التمريض العالي في 29 سبتمبر 2010م[2].

---

[1]- دليل جامعة شندي، مرجع سبق ذكره، ص 21

[2]- المرجع السابق، ص 13

. ويبلغ عدد طلابها (318) طالب وطالبة في برنامج البكالريوس و(10) طالب وطالبة في برنامج الدبلوم التقني. وقد خرجت الكلية أول دفعة عندما ضمن أقسام كلية الطب والعلوم الصحية في العام 1998م وكان قوامها 8 طلاب وآخر دفعة في نوفمبر 2013م قوامها 72 طالب وطالبة. وكذلك قد خرجت 440 من طلاب دبلوم التمريض.

وتعمل الكلية علي تحقيق الأهداف العامة للجامعة [1].

وقد قامت هذه الكلية بعمل دورات تدريبية في الإسعافات الأولية لعدد مقدر من شرائح المجتمع وذلك بالتعاون مع عدد من المؤسسات علي سبيل شركة النيل للبترول .

كما قامت الكلية باستحداث ماجستير التمريض بالمقررات وذلك بالتعاون مع كلية الدراسات العليا وهي أول كلية تمنح درجة الدكتوراه في هذا المجال في السودان.

2-5-3 – 4- **كلية الصحة العامة**:

تأسست كلية الصحة العامة في العام 1990م وكانت من ضمن الإجازات المكونة لكلية الطب والعلوم الصحية التابعة لجامعة وادي النيل، ثم أصبحت تابعة لجامعة شندي، ومن ثم أصبحت كلية الصحة العامة في أغسطس 2010م[2].

وتعمل الكلية علي تحقيق الأهداف العامة للجامعة[1].

---

[1] – جامعة شندي، كلية الطب والعلوم الصحية مرجع سبق ذكره ، ص2

[2] – دليل جامعة شندي، مرجع سبق ذكره ، ص 60

ويبلغ عدد طلابها (340) طالب وطالبة في برنامج البكالريوس و(43) طالب وطالبة في برنامج الدبلوم التقني. وقد خرجت الكلية أول دفعة عندما ضمن أقسام كلية الطب والعلوم الصحية في العام 1998م وكان قوامها 6 طلاب وآخر دفعة في نوفمبر 2013م قوامها 57 طالب وطالبة.وكذلك خرجت الكلية عدد 117 طالب في الدبلوم الوسيط في الصحة العامة.

وتقوم الكلية بتنفيذ حملات صحية بالمدينة يشارك فيها طلاب الكلية وحملات التحصين و مكافحة الأوبئة، وبرامج للتثقيف الصحي.

2-5-3 - 5- **كلية القانون**:

أنشئت هذه الكلية بالمتمة على الضفة الغربية لنهر النيل في محافظة المتمة وذلك في عام 1993م حيث كانت تتبع لجامعة وادي النيل في ذلك الوقت[2] وتعمل عل تحقيق الأهداف العامة للجامعة.[3]

وبها قسم للتدريب يقوم بتدريب الطلاب أثناء الدراسة على المحاكم الصورية وإقامة السمنارات وفي العطلات يتم توزيع الطلاب على المحاكم والنيابات ومراكز الشرطة على مختلف بقاع السودان. وبها قسم للإستشارات القانونية لأفراد المجتمع المحلي دون مقابل ويبلغ عدد طلابها في جميع مجالات التخصص (631) طالباً وطالبة.

---

[1] – جامعة شندي، كلية الطب والعلوم الصحية مرجع سبق ذكره ، ص2

[2] – دليل جامعة شندي، مرجع سبق ذكره ،،ص 60

[3]– جامعة شندي، كلية الشريعة والقانون، الوثيقة الأساسية، ص 1

وقد خرجت الكلية أول دفعة في العام 1998م وكان قوامها 26 طالب وآخر دفعة في نوفمبر 2013م قوامها 95 طالب وطالبة

2-5-3 – 6- **كلية التربية**:

أنشئت هذه الكلية في عام 1994م في مباني معهد إعداد المعلمين بشندي كامتداد طبيعي له حيث ظل يخرج معلمي مرحلة الأساس منذ الخمسينات من القرن العشرين[1]. و تستمد الكلية أغراضها من أهداف الجامعة وبالتالي فهي تعمل لتحقيق الأهداف العامة للجامعة.[2]

وقد أسهمت هذه الكلية في تبني مشكلات المجتمع بمحلية شندي حيث وجهت كل بحوث التخرج لمشكلات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والتربوية من خلال المدرسة والتلميذ، كما أنها قد أسهمت في رفع مستويات مدارس الأساس وذلك بمدها بالمعلمين ولكل ما يستحدث في طرق التدريس والمناهج حيث تنظم دورات تدريبية للمعلمين والموجهين والمشرفين التربويين.

وقد قامت هذه الكلية بتدريب عدد كبير من المعلمين في محليتي شندي والمتمة في مرحلتي الثانوي والأساس كما أشرفت على برامج الدبلومات الوسيطة في التربية لعدد كبير من طلاب جامعة شندي من الكليات الأخرى، وقد استفاد من هذه الدبلومات سبعة ألف طالب وطالبة وكذلك قامت بتدريب مشرفات ومعلمات رياض الأطفال حيث تخرج منها 25 طالب وطالبة يعملون الآن على الإشراف على رياض الأطفال. كما أنها تقوم بسد النقص من المعلمين في مدارس الأساس بمحليتي

---

[1]- دليل جامعة شندي، مرجع سبق ذكره، ص 53

[2] – جامعة شندي، كلية التربية، الوثيقة الأساسية، ص 2

شندي والمتمة أثناء فترة التربية العملية لطلابها. ويبلغ عدد طلاب الكلية (1063) طالب وطالبة. وقد خرجت الكلية أول دفعة في العام 1998م وكان قوامها 30 طالب وآخر دفعة في نوفمبر 2013م قوامها 196 طالب وطالبة

وتم ترفيعها في فبراير2014 م لتمنح بكالاريوس التربية العام المؤهل للعمل بالمدارس الثانوية وتحول اسمها إلي كلية التربية، بدلاً من كلية التربية لإعداد معلمي مرحلة الأساس.

2-5-3 - 7- **كلية الآداب**:

أنشئت كلية الآداب سنة 1995م لخدمة أغراض الجامعة لتتجه نحو المجتمع بأهداف واضحة ووسائل علمية سليمة تعمل على تحريك الفعاليات والإمكانيات المادية والاجتماعية والثقافية. تحديثاً وتنمية للمجتمع المحلى في إطار الإرث الحضاري والإنساني.وتختص الكلية وتنفرد عن باقي كليات الآداب في ربطها بين الآثار والسياحة والفندقة وفق مفهوم جديد تبرزه مناهجها وأقسامها[1].وتعمل الكلية علي تحقيق الأهداف العامة للجامعة .

ويبلغ عدد طلاب الكلية (1466) طالب وطالبة. وقد خرجت الكلية أول دفعة في العام 1998م وكان قوامها 53 طالب وآخر دفعة في نوفمبر 2013م قوامها 203 طالب وطالبة.

[1] – دليل جامعة شندي، مرجع سبق ذكره،، ص40

2-5-3 – 8- **كلية تنمية المجتمع**:

أنشئت هذه الكلية في عام 1995م بقرية طيبة الخواض بمحلية المتمة بغرض التوجه لخدمة المجتمع والإسهام في حل مشكلاته التنموية وبمفهوم عملية تنمية المجتمع التي تقتضي تغييراً مقصوداً ومخططاً ومعرفة التكاليف والوسائل والنتائج التي تعتمد على تحريك الإمكانات المادية والاجتماعية والثقافية وتنميتها وتنسيقها وترجمتها في صورة أعمال إيجابية لرفع مستوى المجتمع وهو الهدف العام[1].

وتتفرد الكلية بالسعي لتحقيق الأهداف التفصيلية الآتية :

1- إجراء الدراسات اللازمة لمعرفة احتياجات المجتمع وموارده بغرض وضع خطط الإصلاح.

2- التنسيق بين الجهود الشعبية والرسمية في مجال الإصلاح وظيفياً وجغرافياً على كل المستويات.

3- تقديم الدعم الفني للجهات التي تساهم في التنمية.

4- تحفيز المواطنين والحكومة والمؤسسات للقيام بخدمات جديدة يحتاجها المجتمع.

5- نشر الوعي الاجتماعي والاقتصادي بين المواطنين حتي يحسوا بالرغبة في العمل المشترك لحل مشاكلهم وبذلك تزداد المشاركة الشعبية ويتحسن مستواها في برامج التنمية.

[1] – دليل جامعة شندي، مرجع سبق ذكره، ، ص 36

6- المساعدة في تخطيط وتنفيذ المشروعات للارتقاء بالنواحي الاقتصادية للمجتمعات.

7 -اكتشاف القيادات المحلية في المجتمعات وتدريبها.

ويمكن تحقيق هذه الأهداف من خلال :

1- إشراك أعضاء المجتمع المحلي في وضع وتنفيذ البرامج.

2- تكامل المشروعات والخطط.

3- الاعتماد علي الموارد المحلية في تنفيذ البرامج التنموية المختلفة.

4- البدء بمشروعات تغطي احتياجات قائمة لمجموعات كبيرة من الناس ذات نتائج مادية ملموسة ولا تتطلب تكاليف كثيرة أو مستوي مرتفع من الخدمة الفنية التي قد لا تتوافر في المجتمعات المحلية.

5- تشجيع وعمل الحلقات التدريبية والندوات العلمية وعقد المؤتمرات والمحاضرات وحلقات النقاش وعمل الأبحاث، ووضع البرامج وتنفيذها وإصدار المطبوعات، واستخدام وسائل الاتصال المرئية والمسموعة والي غير ذلك مما يري مناسباً من أدوات.[1].

وقد أسهمت هذه الكلية في تقديم خدماتها لسبعين قرية وذلك من خلال دراسة ميدانية للتعرف من خلالها علي أعداد السكان ونسبة الأمية بنينهم واحتياجاتهم التنموية وذلك بالتناسق التام مع مؤسسات الدولة القائمة في تلك المناطق. ورفعها

---

[1] – جامعة شندي،كلية تنمية المجتمع، الوثيقة الاساسية،ص 3

لإدارات الدولة العليا. ومازالت تقوم بهذه البرامج حتى تغطي كل القرى والأرياف[1].(التوثيق)

كما أنها تسهم في حل مشكلة الأمية وذلك بقيام برامج محو الأمية وتوزيع طلابها على مجموعات الأميين لتدريسهم وقد عملت في هذه الفترة على محو أمية ثلاثمائة أمي وأمية في تلك القرى ويبلغ عدد طلابها 232 طالب وطالبة.

2-5-3 – 9-**كلية الاقتصاد والتجارة وإدارة الأعمال**:

وقد أنشئت هذه الكلية في عام 1995م ليكون مقرها بالمغاوير محلية المتمة ولكن لظروف التأسيس ظلت هذه الكلية ومازالت في شندي داخل مباني مجمع التربية [2]. وهي تعمل على تحقيق الأهداف الرئيسية للجامعة 3.

كما أنها فتحت المجال لكل الإداريين بمحليتي شندي والمتمة للاستفادة من الفرص الممنوحة سواء كان ذلك في برنامج الدبلومات الوسيطة في الإدارة والمحاسبة أو على مستوى البكالريوس أو الدبلوم العالي أو الماجستير. فقد انخرط عدد كبير من الإداريين بلغ حوالي المأئة في برنامج الدبلوم العالي للإدارة. وبالتالي أسهمت هذه الكلية في رفع مستوى الكفاءة للإداريين بشندي الأمر الذي ينعكس على أدائهم وبالتالي ينعكس على برنامج التنمية المجتمعية.

وتضم أقسام الاقتصاد، والتجارة، وإدارة الأعمال،والمحاسبة ، نظم المعلومات الإدارية، التسويق، كما أنها تقوم بتقديم برنامج دبلومات إدارة الأعمال، والمحاسبة

---

[1] – تقرير مدير جامعة شندي، لمجلس الجامعة المنعقد في 2007/11/15م ،بقاعة السمنارات بمستشفي الملك نمر الجامعي

[2] – دليل جامعة شندي، مرجع سبق ذكره، ، ص 36

[3]–جامعة شندي، كلية الاقتصاد والتجارة والأعمال، الوثيقة الأساسية للكلية،ص2

وذلك لخدمة المؤسسات العامة والخاصة. ويبلغ عدد طلابها1073 طالب وطالبة في برنامج البكالريوس و(188) طالب وطالبة في برنامج الدبلوم التقني و(83) طالب وطالبة في برنامج الانتساب.وقد خرجت الكلية أول دفعة في العام 2003م وكان قوامها 78 طالب وطالبة وآخر دفعة في نوفمبر 2013م قوامها 179 طالب وطالبة.

2-5-3 - 10-**كلية العلوم و التقانة** :

أنشئت هذه الكلية عام 2000م بمجمع التربية على النمط المعاصر لكليات العلوم والتقانة وهي متجهة نحو المجتمع مساهمةً في حل مشكلاته العلمية والتقنية ولها مناهج متداخلة ومتكاملة مع احتياجات المجتمع وتستمد أهدافها من أهداف الجامعة[1] حيث تعمل علي تحقيق الأهداف العامة للجامعة.

وتضم الكلية ستة أقسام هي الفيزياء والرياضيات، والكيمياء، وعلم الحيوان، وعلم النبات، وقسم الإحصاء والحاسوب، وهذا الأخير ظل يقدم خدماته للمجتمع على كافة المستويات[2].

ومن مساهمات هذه الكلية في تنمية المجتمع أنها عملت على محو الأمية التقنية وذلك بتوفير برامج متنوعة في تعليم الحاسوب وذلك عبر دورات قصيرة المدى وأخرى طويلة المدى.

كما أسهمت هذه الكلية ومن خلال قسم النبات في تطوير وترقية المفاهيم نحو البستنة والزراعة وذلك من خلال علاقتها بمكتب البحوث الزراعية والبساتين حيث

[1] – دليل جامعة شندي، مرجع سبق ذكره، ، ص 25

[2] – تقرير مدير جامعة شندي ، مصدر سبق ذكره ص 7

يوجد في شندي بساتين كثيرة تنتج المانجو والبرتقال والليمون بكميات كبيرة وبأنواع ممتازة يعتمد عليها السودان في التصدير للخارج.

وقد أسهمت أيضاً في جلب خبراء أجانب من حين لآخر أسهموا بإرشاداتهم وتوجيهاتهم و محاضراتهم في رفع مستوى المزارع وتطوير إنتاج المحاصيل الزراعية.

ويبلغ عدد طلابها (604) طالب وطالبة في برنامج البكالريوس و(9) طالب وطالبة في برنامج الدبلوم التقني. وقد خرجت الكلية أول دفعة في العام 2006م وكان قوامها 163 طالب وطالبة وآخر دفعة في نوفمبر 2013م قوامها 181 طالب وطالبة.

2-5-3 -12-كلية الدراسات العليا:

تم إنشاء كلية الدراسات العليا بموجب النظام الأساسي رقم (20) في العام 2000 م وتتلخص أهم اختصاصاتها في :

1- رسم السياسة العامة للدراسات العليا بالجامعة ووضع اللوائح التي تنظمها.

2- ترقية البحث وتطويره في مجال الدراسات العليا.

3- وضع اللوائح الخاصة بالبحث العلمي والتدريب في الدراسات العليا بالتنسيق مع لجان البحث العلمي في الكليات والمعاهد والمدارس بالجامعة[1].

ولأهمية البحث العلمي أنشأت إدارة للبحث العلمي تسمى إدارة البحث العلمي تتبع إداريًا وفنيًا لعميد كلية الدراسات العليا يراعي فيها تمثيل كافة الجهات المعنية

[1]- دليل جامعة شندي، مرجع سبق ذكره،، ص 73

بالبحث العلمي بالجامعة ومهامها وضع إستراتيجيات البحث العلمي ووضع الخطط الموثقة للبحث العلمي وآليات تنفيذها وكذلك الإشراف الإداري والفني للبحث العلمي بالجامعة. وأولت الجامعة كل الرعاية والاهتمام لتطوير البحث العلمي في شتى حقول المعرفة، لمسئولياتها عن نشر المعارف العلمية وتجديدها وتطويرها.

وقد أسهمت هذه الكلية إسهاماً واضحاً في تأهيل الكوادر في مختلف المجالات العلمية والذين بلغ عددهم 267 خريجاً وهي الآن بصدد تأهيل 334 كادراً.

2-5-5- **مراكز الجامعة البحثية** :

تحتوي الجامعة على عدد من المراكز العلمية والعملية التي تقوم بأدوار مختلفة في خدمة المجتمع وذلك في مجال البحث العلمي والبحوث الزراعية والتربوية والاجتماعية وأهم هذه المراكز هي :

1 – مركز الفاتح للبحوث والدراسات الإسلامية:

2 – مركز أحمد إدريس للتطوير التربوي والتعليم المستمر:

3- معهد الدراسات المروية:

4- مركز تقنية المعلومات:

2-5-6-**الطلاب**

2-5-6-1- **قبول الطلاب بالجامعة**:

تضم الجامعة الآن سبعة ألاف ومائتين واثنى عشر طالباً وطالبةً يتم قبولهم عبر مكتب القبول للبكلاريوس والدبلوم كما تضم أكثر من ثلاثمائة طالب دراسات عليا على مستوى الدكتوراه والماجستير إضافة إلى دارسات كلية المجتمع عبر المراكز والفروع المختلفة حيث يبلغ عددهن حوالي أكثر من ثلاثمائة دارسة.

وكأي جامعة من جامعات السودان فإن جامعة شندي تستقبل طلابها من كل ولايات السودان مع التركيز في الآونة الأخيرة على إكمال فرص القبول الولائي بنسبة 50%.

وهؤلاء الطلاب ينتشرون بالضفتين الشرقية والغربية أي بمحليتي شندي والمتمة حيث يبلغ عددهم في محلية المتمة 1191 طالب وطالبة. ولكن الغالبية العظمى منهم بمحلية شندي حيث يبلغ عددهم 6021 طالب وطالبة.

كما أنها تخرج في كل عام أكثر من ألف طالب من مختلف الكليات وقد خرجت حتي نهاية عام 2013 م خمسة عشر ألفاً وستمائة وتسعة طالب وطالبة في مختلف التخصصات1. والجدول (3-3) يبين عدد الطلاب المسجلين للعام 2012-2013م .

1- تقرير مدير الجامعة لمجلس الجامعة المنعقد بتاريخ 2014/2/8م

جدول رقم (2-1)

الطلاب المسجلون بالجامعة

م	الكلية	بكالوريوس	دبلوم تقني	إنتساب
1	كلية الطب	702	-	-
2	كلية علوم المختبرات الطبية	449	-	-
3	كلية علوم التمريض	340	43	-
4	كلية الصحة	318	10	-
5	كلية العلوم والتقانة	604	9	-
6	كلية الإقتصاد والتجارة وإدارة الأعمال	1073	188	83
7	كلية الآداب	1466	-	1
8	كلية القانون	631	-	-
9	كلية التربية	1063	-	-
10	كلية تنمية المجتمع	232	-	-
المجموع		6878	250	84
المجموع الكلي		**7212**		

المصدر- تقرير مدير الجامعة لمجلس الجامعة المنعقد بتاريخ 2014/2/8م

2-5-6-2-**الخريجون**:

كما يقاس تقدم الجامعة ببرامجها الأكاديمية والبحثية وتوجهها نحو المجتمع وأساتذتها وبنياتها التحتية فإنها أيضاً تقاس بمخرجاتها، وأن أول هذه المخرجات هم الخريجون من حيث إعدادهم وكفاءتهم وتدريبهم وتطور اختصاصاتهم ونوعهم وعددهم.

عموماً فإن أفضل قياس لمعايير المخرجات هو مقارنتها بالتطور المخطط والتصميمي أو المعياري وكذلك المقارنة بالتطور قياساً بالسنوات السابقة".[1]

ولما كانت جامعة شندي قد خرجت أعداداً كبيرة من الطلاب والطالبات خلال فترة أكثر من عشر سنوات مضت، بلغ عددهم **15609** طالب وطالبة يلاحظ أن هنالك زيادة ملحوظة عبر هذه السنوات في إعداد الخريجين.[2]

جدول رقم (2-2)

الطلاب المتخرجون حتى ديسمبر2013م

م	الكلية	بكالوريوس	دبلوم تقني
1	كلية الطب	1139	-
2	كلية علوم المختبرات الطبية	1305	-
3	كلية علوم التمريض	1052	398
4	كلية الصحة	878	-
5	كلية العلوم والتقانة	1049	233
6	كلية الإقتصاد والتجارة وإدارة الأعمال	1839	716
7	كلية الآداب	2348	149
8	كلية القانون	1192	-
9	كلية التربية	2739	-
10	كلية تنمية المجتمع	572	-
المجموع		14113	1496
المجموع الكلي		**15609**	

المصدر – أمانة الشئون العلمية – جامعة شندي 2014م

1- بسمات فيصل محجوب، الدور القيادي لعمداء الكليات في الجامعات العربية، جامعة الموصل ، العراق ، 2004م ، ص 120.

[2] – تقرير مدير جامعة شندي لمجلس الجامعة المنعقد بتاريخ 2014/2/8م

2-5-6-3- **سكن الطلاب**:

برزت فكرة إنشاء صندوق رعاية الطلاب في العام 1971م بناء على توصيات لجنة كلفت بمراجعة سياسات الإسكان والإعاشة، ثم توالت الجهود في دعم هذه الفكرة حتى أثمرت عن إصدار قانون الصندوق القومي لرعاية الطلاب لسنة 1981م إلا أن الصندوق لم ينشأ.

وبإعلان ثورة التعليم العالي عام 1990م وزيادة عدد الجامعات والاستيعاب وإلغاء نظام السكن والإعاشة الذي ساد في الفترة الماضية، أصبح التفكير في بديل يتولى مسئولية خدمات الطلاب حتى تتفرغ مؤسسات التعليم العالي لدورها العلمي حيث أنشئ الصندوق القومي لدعم الطلاب بالقرار الجمهوري رقم 307 بتاريخ 13 سبتمبر 1991 والذي عدل اسمه بعد ذلك إلى الصندوق القومي لرعاية الطلاب حسب قانون الصندوق القومي لرعاية الطلاب للعام 2005م[1].

وتقوم فلسفة الصندوق علي فك الارتباط بين السكن والإعاشة والترحيل والعملية التعليمية وذلك نسبة لارتفاع تكلفة خدمات الطالب التي تجاوزت 60% من موازنة الجامعات إضافة إلى الجهد الإداري المبذول من عمادات الطلاب، وتحقيق الشراكة بين المجتمع والدولة في رعاية طلاب التعليم العالي وتمويل خدماتهم اللازمة وكفالة ورعاية الفقراء منهم.

وقد أنشئت بمدينة شندي مدينتان جامعيتان خصصت الأولى للبنات وتتكون من عدة طوابق وتسع قرابة الألف وأربعمائة طالبة وتقع قرب مجمع التربية الذي يضم

1- دليل مؤسسات التعليم العالي في السودان 2001م، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ص:17.

كلية التربية وكلية الآداب وكلية الاقتصاد والتجارة وإدارة الأعمال وكلية العلوم والتقانة.

أما الثانية والتي خصصت للطلاب تقع بمربع 15 (ديم عباس) وهي بنفس مواصفات المدينة الأولى. كما توجد داخليات للبنات في مراكز متعددة أهمها مركز الزهراء بمدرسة كامل إبراهيم الثانوية بنات إضافة للسكن الخاص في أماكن متفرقة من المدينة[1].

وتوجد بالضفة الغربية لنهر النيل بمحلية المتمة أيضاً مدينتان جامعيتان إحداهما للطالبات تسع ثلاثمائة طالبة والأخرى للطلاب أربعمائة وخمسين طالبة. كما توجد داخليتين للسكن بطيبة الخواض واحدة لطلاب و تسع مائة وخمسين طالب و الأخرى للطالبات تسع 150 طالبة وهما مخصصتان لطلاب كلية تنمية المجتمع[2] ويقدر عدد طلاب هذه الداخليات جميعها والمجمعات السكنية بأكثر من 50% من طلاب وطالبات الجامعة.

ويرى الباحث أن انتشار المجمعات السكنية للطلاب والطالبات في مناحي متعددة من محليتي شندي والمتمة يساهم كثيراً في اندماج هؤلاء الطلاب والطالبات في المجتمع والتأثير فيه والتأثر به في كل مناحي الحياة، حيث أنهم أتوا من بيئات مختلفة تتباين فيها العادات والتقاليد والأعراف على نحو ما.

[1]– سجلات الصندوق القومي لرعاية الطلاب، ولاية نهر النيل، وحدة شندي 2014م

[2]– سجلات الصندوق القومي لرعاية الطلاب، ولاية نهر النيل، وحدة المتمة 2014م

2-5-7-خدمة المجتمع بالجامعة

2-5-7-1- إدارة شؤون الخدمة المجتمعية

تم إنشاء إدارة شؤون الخدمة المجتمعية في 2010/3/1 م لتكون نافذة تطل من خلالها الجامعة علي المجتمع للتعرف علي احتياجاته وتطلعاته وطموحاته المستقبلية لكي تساهم الجامعة في ترجمتها للعمل بالوسائل العلمية والبحثية حسب الأقسام المتخصصة بالجامعة.حيث عُين لها مدير بدرجة عميد يتبع لمكتب مدير الجامعة مباشرة تحت مسمي مساعد مدير الجامعة للشؤون المجتمعية.

كما تقوم هذه الإدارة بخدمة المجتمع بكافة شرائحه عبر التعليم المستمر للمساهمة في نشر المعرفة وإعداد وتدريب القوي البشرية والاستفادة القصوى من كافة إمكانات الجامعة البشرية والعلمية لتلبية احتياجات المجتمع وتقديم الاستشارات والتدريب للمؤسسات الحكومية والأهلية التجارية والصناعية لتحقيق مقومات الجودة الشاملة في كافة المجالات[1].

2-5-7-2- كلية المجتمع :

تعتبر كليات المجتمع من أهم الكليات بالجامعات إذ عن طريقها تتواصل الجامعات بمجتمعاتها حتى أصبح نجاح الجامعة لا يقاس بمبانيها ومعداتها وإنما بمدى انفتاحها على مجتمعها وتبني قضاياه.

[1] – مقابلة مع البروفيسور الطيب علي القاضي، مساعد مدير الجامعة للشؤون المجتمعية، بمكتبه، يوم الاثنين6 يناير 2014م

تقوم فلسفة كليات المجتمع على إرث ديني وإنساني يعلي من قيمة الفرد وكرامته ويؤمن بأن التعليم عملية مستمرة تزيد من قدراته وفاعليته واستقلاله، وترفع من قيمته في المجتمع، وكما تؤمن بأن كليات المجتمع تعتبر جزءً من المجتمع الذي توجد فيه وتسعى إلى تلبية احتياجاته وتحقيق كل مصالحه[1].

وقد كانت جامعة شندي سباقة للانفتاح نحو المجتمع بكل برامجها وكلياتها ولها تجربتها في برنامج الصحة الإنجابية مع صندوق الأمم المتحدة للسكان إذ نفذت المشروع الذي أثبت نجاحاً كبيراً وغطى أكثر من أربعين قرية في محلية شندي.

وقامت الكلية على هدف أساسي هو تزويد المرأة بمناهج مختلفة تحتاجها ومن خلالها يمكن تحسين أوضاعها وتعزيز مكانتها وإمكانياتها ضماناً للمشاركة الفاعلة في البناء والتعمير والإصلاح في بيئتها ومجتمعها من خلال رفع مقدراتها واكتسابها المهارات اللازمة لتكون منتجة أكثر منها مستهلكة، وهذا الهدف بدوره تتبع منه أهداف عامة أخرى تنميها وتملكها تحوله من مستهلكة إلي منتجة.

وتستهدف الكلية كل قطاعات المجتمع دون التقيد بسن محددة أو مستوى تعليمي معين حيث تشمل هذه البرامج الشباب والنساء والشيوخ والأطفال.

ارتكزت في المرحلة الأولى على المرأة باعتبارها العنصر الأهم والذي يؤثر في كل العناصر الأخرى حتى تستطيع ملء وقت الفراغ واكتساب المهارات وربط ذلك بالثقافة الدينية التي تساعدها في تنظيم حياتها داخل أسرتها ومع المجتمع حتى تحدث التغير الاجتماعي المطلوب.

1- الرشيد البيلي، ورقة بعنوان دور كليات المجتمع في تنمية المرأة، ندوة المرأة العربية ودورها في الصناعات التراثية والمترلية من أجل التنمية، الخرطوم ،دار الاتحاد العام للمرأة السودانية، سبتمبر 2006م.

إن التغيرات التي تحدث في المواطنين نتيجة مشـــاركتهم فـــي عمليـــة تنميـــة مجتمعهم المحلي تتمثل في تعديل استجاباتهم إزاء المثيرات الموجودة في بيئـــتهم، أو تنميط استجاباتهم إزاء مثيرات متغيرة بما يكفل التعامل الإيجابي مع هـــذه المثيـــرات وهو ما يعرف بالعائد المعنوي للعملية التنموية المحلية[1].

ويمكن القول أن الدور الذي تقوم به هذه الكلية برعايتهاها للمرأة يساهم بصورة مباشرة وفاعلة في تنمية المجتمع بأكمله لأن المرأة عماد الأسرة وهي اللبنة الأولـــي في المجتمع.

بدأت كلية المجتمع بفرع واحد وذلك في بداية عام 2005م عندما تم افتتاحـــه بقرية حوش بانقا ريفي جنوب شندي. ومن ثم توالى فتح فروع أخرى متعددة بأحياء ريفي شمال وجنوب شندي وامتد حتى شمل محلية المتمة بالضـــفة الغربيـــة لنهـــر النيل. كما مبين في الجدول رقم (3–5) :

[1]– عبد الحليم رضا عبد العال، تنظيم المجتمع – النظرية والتطبيق ، المطبعة التجارية الحديثة ، القاهرة 1986 م ،ص95.

جدول رقم (2–3)

الدارسات والمتخرجات في كلية المجتمع

م	اسم الفرع	المنطقة	عـــــــدد الدارسات	عدد الدفعات المتخرجة	العـــدد الكلـــي للخريجات	تاريخ آخر دفعة متخرجة
1	حوش بانقا	شندي	30	4	236	مايو 2013م
2	التضامن	شندي جنوب	–	4	180	مايو 2013م
3	مربع (8)	شندي	–	2	110	أبريل 2013م
4	مركز الفاتح	شندي	–	3	155	أبريل 2013م
5	تميـــد حـــاج الطاهر	ش ق شندي	32	3	102	مايو 2013م
6	القليعات	ج شندي	65	3	190	مايو 2013م
7	الرحماب	ش المتمة	30	3	125	أبريل 2013م
8	الصفر	ش المتمة	44	3	141	يوليو 2013 م
9	قريش	شندي	67	1	70	أبريل 2013م
10	عثمان جـــاد الرب	المتمة	45	1	52	مايو 2013م
العدد الكلي			**313**	**27**	**1361**	

المصدر- تقرير مدير الجامعة لمجلس الجامعة المنعقد بتاريخ 2014/2/8م

2-5-7-3- **وحدة التعليم المفتوح**:

أنشئت وحدة التعليم في العام 2012م وهي تعمل علي تحقيق الأهداف الآتية :

1- تعمل الوحدة وفقاً لطبيعة الدراسة بها لتحقيق العامة للجامعة المنصوص عليها في القانون.

2- الإسهام في توسيع فرص التعليم من خلال برنامج التعليم المستمر والتعليم المفتوح والانتساب.

3- الإسهام في تنفيذ سياسات وبرامج الدولة الخاصة بالتعليم المفتوح.

4- ربط الجامعة بالمجتمع المحلي والعالمي من خلال توظيف برامج الوحدة لخدمتها.

5- إنشاء وتطوير علاقات التعاون مع المؤسسات النظيرة داخل وخارج السودان.

6- العمل علي زيادة موارد الجامعة المالية لتطوير البنيات الأساسية وترقية الأداء.

2-5-7-4-**مستشفي الملك نمر الجامعي**:

أُنشئت المستشفى في العام 2002م وتعتبر جامعة شندي ثاني جامعة في السودان بها مستشفى جامعي بعد جامعة الخرطوم (مستشفى سوبا الجامعي)، واكتسب المستشفى أهمية إستراتيجية كبيرة في إطار توطين العلاج بالداخل بعد الطفرة الحقيقية التي شهدها بعد توسيع وتطوير قاعدة خدماته الطبية في التشخيص والعلاج، حيث يقدم المستشفى خدمات صحية بمستوى عالٍ وتقنية متطورة لعدد كبير من أهل

المنطقة بمحليتي شندي والمتمة والعابرين والولايات المجاورة وزيادة فرص الاستشفاء بمدينة شندي دون الحاجة لتحمل مشقة السفر للخرطوم أو الخارج. ويقوم بتغطية الحوادث بالتنسيق والتعاون مع المستشفى التعليمي بشندي[1].

كما أتاح المستشفى، من واقع القفذة النوعية في مختلف التخصصات وعاءً تدريبياً مهما لطلاب كليات الطب وكلية علوم المختبرات وكلية علوم التمريض وكلية الصحة العامة ومنسوبي وزارتي الصحة الولائية والمركزية، موفراً إمكانية التدريب الجيد والمتقدم للكوادر والأطر الطبية والعلاجية.. ويتكون المستشفى من:

بدأت المستشفى بأقسام الباطنية – الأطفال – الجراحة العامة– النساء والتوليد وكان لابد أن تواكب التطور الطبي بإدخال أقسام جديدة للحاجة لتدريب الطلاب وتقديم خدمات طبية متميزة لأهل المنطقة، فبدأت إضافتها تدريجياً وذلك بناءً على الخطط التي وضعت اعتبارا من العام 2004م وهي كالتالي:

1- قسم العناية المكثفة.
2- قسم العيون.
3- قسم الأسنان.
4- قسم العظام.
5- قسم جراحة المسالك البولية .
6- قسم المناظير.
7- قسم جراحة العظام .
8- قسم الأطفال حديثي الولادة.
9- قسم الأشعة والموجات الصوتية.

[1] – دليل جامعة شندي، مرجع سبق ذكره، ص 77

10- قسم الأمراض النفسية والعصبية.

11- قسم الأمراض الجلدية.

12- قسم الأنف والأذن والحنجرة.

13- قسم المخ والأعصاب.

14- قسم العمليات .

15- قسم الإسعاف .

16- قسم الإحصاء الطبي وتحليل المعلومات.

17- التدريب.

ويبلغ عدد الاختصاصيين العاملين بالمستشفى 32 اختصاصياً بمختلف الأقسام.

و وبيلغ العدد الكلي للأسرة بالمستشفى والمراكز المتخصصة 230 سريراً[1].

جدول رقم (2-4)

التردد الكلي للمرضي بالأقسام الرئيسية بالمستشفي للعام 2013 م

القسم	الباطنية	الأطفال	النساء والتوليد	الجراحة	الأنف والأذن والحنجرة	العيون	العظام	القلب	المجموع الكلي
عدد المرضي	34	2979	2822	1074	450	261	241	213	11471

المصدر : قسم الإحصاء مستشفي المك نمر الجامعي والمراكز المتخصصة 2014م

[1] - المرجع السابق.

جدول رقم (2-5)

عدد المرضى الذين ترددوا على العيادات المحولة في العام 2013م

القسم	الباطنية	الأطفال	النساء والتوليد	الجراحة	الأنف والأذن والحنجرة	العيون	العظام	المسالك البولية	الجدلية	الأورام	المجموع الكلي
عدد المرضي	3358	951	648	2146	2146	3867	1164	696	625	969	15907

المصدر : قسم الإحصاء مستشفي المك نمر الجامعي والمراكز المصدر، 2014م

جدول رقم (2-6)

عدد المرضي الذين أجريت لهم عميات بالمستشفي في العام 3013م

القسم	النساء والتوليد	الجراحة	الأنف والأذن والحنجرة	العيون	العظام	المسالك البولية	المجموع الكلي
عدد المرضي	608	2146	316	273	67	130	2368

المصدر : قسم الإحصاء مستشفي المك نمر الجامعي والمراكز المصدر، 2014م

جدول رقم (2-7)

عدد المرضى الذين ترددوا على أقسام الأشعة في العام 2013م

القسم	الأشعة السينية	الموجات الصوتية	الأشعة المقطعية	المجموع الكلي
عدد المرضي	8444	2985	1398	12827

المصدر : قسم الإحصاء مستشفي المك نمر الجامعي والمراكز المتخصصة 2014م

وتضم المستشفى العديد من المراكز العلاجية المتخصصة الآتية:

1- مركز معالجة وجراحة الكُلي

عالج المركز عدد 235 من المرضى المصابين بالفشل الكلوي المزمن بمجموع 21024 غسلة في العام 2013م.

2- مركز الطب النووي ومعالجة الأورام وبه قسمان:

أ- قسم العلاج الكيميائي للسرطان.

بلغ مجموع الجرعات التي اعطيت للمرضى به 512 جرعة خلال العام 2013م .

ب- قسم العلاج باليود المشع.

بلغ عدد مرضى السرطان الذين تمت معالجتهم باليود المشع 108 مريضاً خلال العام 2013م[1].

[1] – تقرير مدير الجامعة لمجلس الجامعة المنعقد بتاريخ 2014/2/8م

3- مركز القلب

وفي ختام هذا الفصل نورد أهم ما اشتمل عليه حيث استعرض مسيرة التعليم العالي في السودان في الحقب التاريخية المختلفةوكز علي جامعة شندي باعتبارها جامعة ولائية تمددت في مجتمع الدراسة بكلياتها وهيئاتها المختلفة وكذلك تطرق للطلاب من حيث قبولهم وإسكانهم وتخرجهم ومتناولاً مؤسسات الجامعة في خدمة المجتمع مثل إدارة الشؤون المجتمعية ووحدة التعليم المفتوح ومستشفي الملك نمر الجامعي والمراكز العلاجية المتخصصة في معالجة الأمراض ذات الخطورة العالية مع إيراد إحصائيات بأعداد الطلاب المسجلين والمتخرجين من الجامعة ، وبعدد المرضي الذين استفادوا من الخدمات الطبية التي تقدمها الجامعة عبر المستشفي والمراكز المتخصصة .

الفصل الثالث

تنمية المجتمع المحلي (مدينة شندي)

مقدمة :

يأتي هذا الفصل متناولاً تنمية المجتمع المحلي (مدينة شندي) وذلك بوصف الطريقة الإجرائية للدراسة الميدانية من منهجية واختيار للعينة والاستبانة وكيفية تصميمها وتوزيعها وجمعها ونتائج تحليل بيانات الدراسة واختبار فرضياتها.

ولما كانت مدينة شندي تمثل مجتمع الدراسة كان لابدَّ من أن يبدأ هذا الفصل بالتعريف بمحلية شندي من حيث الموقع والوحدات الإدارية والسكان والتعليم بمراحله المختلفة والنظام الاقتصادي والخدمات الصحية والمشروعات التنموية.

3-1- **المجتمع المحلي**:

هو مجموعة من الناس يقيمون في منطقة جغرافية محددة ويشتركون معا في الأنشطة السياسية والاقتصادية ويكونون معا في ما بينهم وحدة اجتماعية ذات حكم ذاتي تسودها قيم عامة ويشعرون بالانتماء نحوها وأمثلة المجتمع المحلي المدينة والمدينة الصغيرة والقرية.

وبالرغم من أن المجتمع المحلي يشكل وحدة جغرافية محلية ويوفر لسكانه السلع والخدمات فليس من الضروري أن يتحدد بحدود قانونية كما هو الحال بالنسبة للمدينة وليس من الضروري أن يكون كياناً سياسياً مستقلاً.[1]

[1] - http://www.uobabylon.edu.iq 2013/9/8م

3-1-1- **محلية شَنْدِي**:

3-1-1-1- **الموقع**:

تقع محلية شندي في ولاية نهر النيل بالسودان على الضفة الشرقية لنهر النيل بين خطي عرض 17،18 درجة شمالاً وخطي طول 23،24 درجة شرقاً، وهي علي ارتفاع 360 متر (1181 قدم) فوق سطح البحر،[1].

وتبدأ حدودها الإدارية من منطقة المسيكتاب جنوب (شلال السبلوقة) جنوباً وحتى قرية الضيقة المتاخمة لحدود محلية الدامر شمالاً، وتحدها شرقاً سهول البطانة، والخرطوم في الشمال الشرقي.

3-1-1-2- **الإدارة** :

تعتبر محلية شندي محلية من أهم المحليات في ولاية نهر النيل وتعتبر مدينة شندي أهم مدنها، وهي حاضرة المحلية التي تحمل اسمها، و بها خمس وحدات إدارية هي:

وحدة مدينة شندي، وحدة ريفي شمال شندي، وحدة ريفي جنوب شندي، وحدة ريفي كبوشية، وحدة ريفي حجر العسل القريبة من العاصمة الخرطوم، وتضم المحلية حوالي 23 قرية أكبرها قرية حجر العسل[2].

---

[1] – http://www.rivernilestate.gov.sd /12/20/ 2013م

[2] – المصدر السابق

أ- **وحدة مدينة شندي**:

تقع مدينة شندي وسط المحلية تقريباً حيث تحدها شرقاً بالقيادة الشمالية الفرقة الثالثة مشاة اللواء العاشر ويحدها من جهة الشمال نهر النيل الذي يفصل بينها وبين محلية المتمة أما من الجنوب فتنتهي مدينة شندي بحي قريش وهو أكبر الأحياء. أما من جهة الجنوب فتحد بمجمع التربية ومربع 18- 19 (حلة البيان) وتبلغ مساحتها 730 كيلم2. ويبلغ عدد السكان 30856 حتى نهاية عام 2007.

وتضم مدينة شندي 54 مربعاً أو كما يطلق عليها (حياً) وهذه الأحياء متفاوتة من حيث عدد سكانها وتخطيطها.

ب- **ريفي شندي**:

ويمتد من التراجمة شمالاً وحتى ود بانقا القبة جنوباً على طول امتداد نهر النيل في الضفة الشرقية وينقسم إلى قسمين هما :الريف الشمالي، والريف الجنوبي. وتبلغ مساحة ريفي شندي بجزئيه الشمالي والجنوبي 6530 كلم2 تقريباً وعدد سكان الريفين 99416 نسمة تقريباً.

ج -**وحدة حجر العسل**:

وتقع في أقصى جنوب المحلية وهي متاخمة لولاية الخرطوم، وتمتد من الملاحة شمالاً حتي بالمسيكتاب جنوباً وتبلغ مساحتها 3148 كلم2 تقريباً وعدد سكانها حوالي 44530 نسمة تقريباً.

د – **وحدة كبوشية**:

وتقع في شمال محلية شندي ومركزها مدينة كبوشية وهي تمتد من التراجمة جنوباً وحتى أم علي شمالاً. وتبلغ مساحتها حوالي 2524 كلم2 وعدد سكانها حوالي 46083 نسمة.

شكل رقم (3–1) خريطة محلية شندي

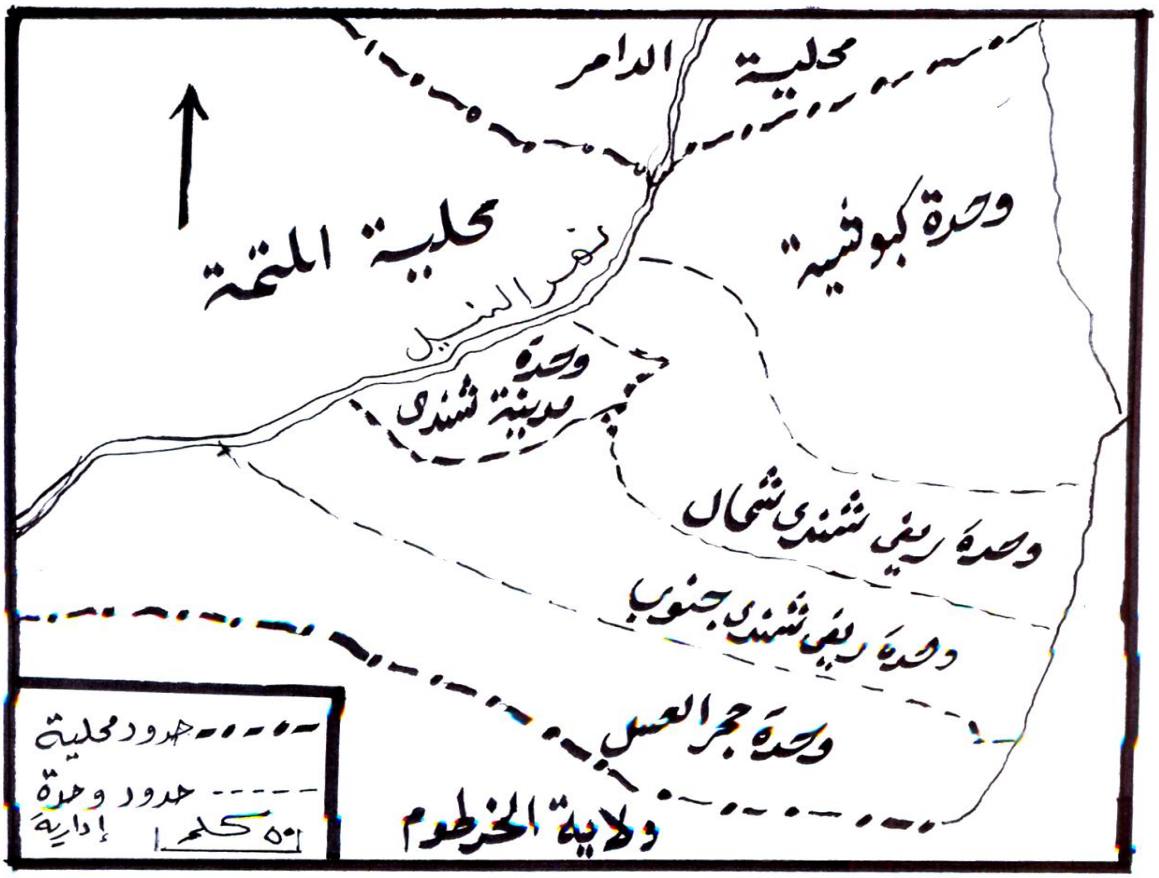

المصدر: مكتب المساحة شندي 2014م.

3-1-2- **السكان** :

كلمة سكان لاتينية الاصل وهي مشتقة من كلمة populus أي الشعب. وعلم السكان يختص بدراسة العنصر البشري في منطقة معينة ووفي فترة محددة والعنصر البشري يعني عدد السكان، نموهم، توزيعهم، كثافتهم، التركيب السكاني نوعية السكان، مهنهم، ثقافتهم، خصائصهم كالزواج والطلاق والمواليد والهجرة وحالتهم الصحية....الخ".1

ولما كانت وحدة مدينة شندي تتكون من خمس وحدات بالمحلية، ويتأثر مجتمع هذه الوحدة بالوحدات الأخرى بل ويرتبط بها ارتباطاً وثيقاً كان لا بد من التعرض بإيجاز لهذا المجتمع الكبير لأن ما يهم الباحث هنا في إطار دراسة تنمية المجتمع هو دراسة السكان، والخدمات المقدمة لهم ومراحل تطورها، منذ قيام جامعة شندي والتي يري الباحث لها دور كبير بإحداث التنمية بمحلية شندي، ومن ثم مدينة شندي..

ويعتبر التكوين القبلي لأي مجتمع عاملاً هاماً من عوامل التجانس السكاني، والذي بدوره يؤثر على تفاعل السكان، ومن ثم استعدادهم نحو التغير والتنمية المحلية، فكلما كان المجتمع مكون من وحدات أو قبائل متجانسة ومتآلفة انعكس ذاك على تطور المجتمع.حيث يتكون مجتمع محلية شندي بنسب متفاوتة من قبائل الجعلين والشايقية والعبابدةو الرشايدة والدناقلة وبعض الجماعات الأخري، مثل النقادة وغيرهم كالآتي :

الجعليون يشكلون 47% من مجموعة سكان ريفي شندي وتليها قبيلة الشايقية بنسبة 30% ثم العبابدة بنسبة 18% ثم الحسانية وبعض المجموعات الأخرى بنسبة 2،4% ثم الرشايدة بنسبة 8،% وهي آخر قبيلة نزحت لمنطقة شندي – ولكن هذه البيانات ليس

1- محمد الهادي عفيفي وآخرون، التربية ومشكلات المجتمع ، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ، 1997م، ص2

بالضرورة أن تنطبق على المدينة بنفس النسب ولكن تظل قبيلة الجعليين في داخل المدينة أيضاً تمثل أغلبية سكان المنطقة[1].

3-1-3- **التعليم**:

يلعب التعليم دوراً هاماً في عملية التنمية ويعتبر أساس نجاح عملية التغير فكلما تطور التعليم في منطقة ما لابد أن يواكب ذلك تغيراً وتطوراً في نمط الحياة ومفهومها.

3-1-3-1- **التعليم في الخلاوى:**

إن التعليم في منطقة شندي يرجع لتاريخ قديم قد يمتد إلى خمس قرون وذلك حينما ظهرت الخلاوى. " إن منطقة شندي أصبحت أيضاً أحد المراكز التعليمية الهامة، التي كان يؤمها الناس طلباً للعلم، ليس لأهميتها التجارية فحسب، بل أن كثيراً من أساتذة خلاوى الشايقية وغيرهم من العلماء الذين تلقوا تعليمهم في الخلاوى الأخرى، هاجروا لمنطقة شندي، واستقروا بها، وعكفوا على تعليم الناس هناك" [2].

3-1-3-2- **التعليم العام :**

شهدت منطقة شندي ظهور المدارس مع بداية القرن العشرين حيث بدأ بالمرحلة الأولية وزادت نسبة المدارس بنسبة ملحوظة خاصة بعد قيام جامعة شندي التي رفدت هذه المدارس بعدد مقدر من المعلمين من خريجي كلية التلربية والكليات الأخري، وتوالى بعد ذلك انتشار المدارس في هذه المنطقة حتى عم كل القرى

1- محمد الحسن أحمد الحفيان، مصدر سبق ذكره.ص 123.

2- محمد عمر بشير، تطور التعليم في السودان " 1898م- 1956م " ، دار الثقافة ، بيروت ، 1970م ص 36

بالمحلية، فلا تخلو قرية من مدرسة أو مدرستين وعلى حسب آخر إحصائية لإدارة التعليم بمحلية شندي فإن الجداول (3–1) و(3–2) توضح هذه الإحصائية.

جدول رقم (3–1)

مدارس الأساس بمحلية شندي

الوحدة الإدارية	عدد المدارس			المجموع
	بنين	بنات	مختلطة	
مدينة شندي	13	13	4	30
ريفي شندي	19	19	39	77
كبوشية	7	9	25	41
حجر العسل	7	9	21	37
المجموع	46	50	89	185

المصدر إدارة تعليم مرحلة الأساس – محلية شندي– 2014م

جدول رقم (3-2)

المدارس الثانوية بمحلية شندي

الوحدة الإدارية	عدد المدارس			المجموع
	بنين	بنات	مشتركة	
مدينة شندي	4	3	1	8
ريفي شندي	2	2	6	10
كبوشية	2	2	2	6
حجر العسل	1	1	4	6
المجموع	9	8	13	30

المصدر إدارة تعليم المرحلة الثانوية – محلية شندي 2014م

3-1-3-3- التعليم الجامعي :

وكما ورد في الفصل الثاني عن أهمية التعليم الجامعي، ودوره في تنمية المجتمعات المحلية، كان لابد من قيام جامعة شندي، والتي تأسست عام 1994م على مباني معهد إعداد المعلمين، وامتدت هذه الجامعة عبر محليتي شندي والمتمة، حيث توجد سبعة كليات بمحلية شندي وثلاثة بمحلية المتمة. وقد نمت هذه الكليات من حيث الكيف والكم، وبذلك أحدثت نقلة نوعية في التعليم في منطقة شندي بأسرها وامتد أثر ذلك فشمل ولاية نهر النيل، فقامت تبعاً لذلك كليات ومراكز متخصصة كجامعة السودان المفتوحة – فرع شندي والذي يحظي بدعم مباشر من جامعة شندي كونها موجودة بالمنطقة حيث وفرت لها المكونات المادية من مكتبات وقاعات للامتحانات والمكونات البشرية من أساتذة وعاملين لتنفيذ برامجها في بيئة جامعية حقيقية استفاد من

عدد مقدر من الدارسين وفق نظام وشروط الجامعة المفتوحة. حيث تم تأسيس فرع مدينة شندي 2002م وتم القبول الفعلي له في العام 2003م.

وكذلك كلية شندي التقنية التي هي حديثة النشأة وتمنح دبلومات وسيطة في تخصصات غير موجودة بجامعة شندي حيث استفادت كذلك من خبرة كوادر جامعة شندي في العملية الإدارية وتدريس بعض التخصصات خاصة مطلوبات التعليم العالي مثل الدراسات الإسلامية واللغة العربية واللغة الإنجليزية.

3-1-4- **النظام الاقتصادي**:

لما كانت التنمية الاقتصادية السريعة تعترف أن النمو شرط ضروري لحدوث تنمية المجتمعات المحلية – ولتحسين نوعية البيئة بجميع مكوناتها، فيمكن القول بأن الإنتاج القومي الكلي يرتبط ارتباطاً جوهرياً بمستويات حياة الأفراد.

فالنظام الاقتصادي في هذه المنطقة يقوم على دعائم مختلفة أهمها الزراعة ثم التجارة ثم الرعي وأخيراً الصناعة على النحو التالي :-

3-1-4-1- **الزراعة** :

يمثل نهر النيل عاملاً هاماً من عوامل الزراعة بالإضافة للأراضي الخصبة الممتدة على ضفتيه شرقاً وغرباً على امتداد المحلية.

وقد عَرف مجتمع منطقة شندي الزراعة منذ أمد بعيد واعتمد عليها في حياته من كمصدر للدخل ولتوفير المواد الغذائية.

ومازالت منطقة شندي رقماً هاماً في زراعة كثير من المحاصيل التي يحتاجها السودان عامة للاستهلاك المحلي، وبعضها يرقى لمستوى التصدير من حيث جودته ووفرته.

وقد قامت عدة مشاريع زراعية حكومية وأهلية ومن أهمها مشروع قندتو الزراعي وهو " يقع جنوب مدينة شندي، ولاية نهر النيل في مساحة تقدر بحوالي 4500 فدان. وتعتبر المحاصيل البقولية من أهم المحاصيل التي تزرع في المشروع بجانب المحاصيل البستانية تزرع المحاصيل البقولية كغذاء للإنسان مثل الفول المصري والحمص والفاصوليا أو كعلف مثل اللوبيا والبرسيم[1] ".

3-1-4-2- **الرعي**:

إشتهرت هذه المنطقة بكثرة تواجد العرب الرحل، ومعظمهم من قبيلة العبابدة، حيث يعيشون في البادية ويعتمدون على تربية الأغنام والضأن.

وتساهم منطقة شندي بقدر كبير في التصدير، كما ترعى أيضاً الإبل بأعداد كبيرة، ويتم تسويقها في سوقي الدامر، وتمبول وفي الآونة الأخيرة اتجهت النظرة لتربية الإبل اتجاهاً جديداً، حيث أصبحت تربى للسوق العالمية وتصدر لدول الخليج للاستفادة منها في سباق الهجن، الأمر الذي جعلها سلعة اقتصادية هامة، حيث يصل أحياناً سعر البعير الواحد لما يقارب المائة ألف جنيه أي ما يعادل مائة مليون من الجنيهات بتقدير العملة السابقة. وقد وفر الرعي كميات هائلة من الحيوانات للاستهلاك المحلي.

1- تاج السر حسن محمد أحمد وعمار سلامة عبدالله ، مشروع قندتو الزراعي ، مجلة جامعة شندي ، العدد الأول ، يناير 2004م ، ص64.

3-1-4-3- **التجارة**:

وتعد منطقة شندي من المناطق التجارية، وقد ساهم في ذلك موقعها المميز، فهي تقع بين المدن الشمالية وبين العاصمة الخرطوم. وهي سوق للمنتجات الزراعية والصناعية، التي ترد إليها من القرى بمحليتي شندي والمتمة.

3-1-4-4 - **الصناعة**

قامت في شندي بعض الصناعات اليدوية القديمة كصناعة الفخار (الأزيار- الأصايص) وكذلك صناعة السعف كالحبال والبروش والمكانس والأطباق، كما نجد أيضاً الصناعات القطنية كغزل الخيوط والفراد والثياب والشالات والطواقي.

وبمرور الزمن تطورت الصناعات القطنية فقام مصنع نسيج النقادة ومن ثم مصنع نسيج شندي وكذلك مصنع نسيج النوراب بمحلية المتمة. وتأتي صناعة النسيج في شندي في المرتبة الأولى من بين الصناعات، كما توجد أيضاً صناعة الصابون حيث يوجد مصنع مميز وهو مصنع عبدالكريم السيد الذي يقوم بتوفير صابون الفنيك والذي يوزع إنتاجه لكل أنحاء السودان.

3-1-5- **الخدمات الصحية**:

عندما تنشأ مؤسسة للخدمات في إحدى القرى أو المدن مثل إنشاء مستشفى أو مركز اجتماعي أو مؤسسة تعليمية، أو أي وحدة خدمية، فإن مثل هذه المؤسسات تؤثر في تنمية المجتمع بصورة مباشرة لأن الإنسان عندما يكون سليماً معافي، ومتعلماً ومستنيراً يكون قادراً علي العطاء وبذلك قادر عي إحداث التنمية.

وفي مجال الخدمات الصحية نجد في الآونة الأخيرة، وخاصة بعد قيام جامعة شندي وكلية الطب والعلوم الصحية وتشعبها إلي كليات الطب، وعلوم المختبرات، وعلوم التمريض، والصحة العامة، أن هنالك تطوراً ملحوظاً في الخدمات الصحية من حيث الكم والكيف، فقد زاد عدد المستشفيات والمراكز الصحية والوحدات العلاجية في المدينة وفي الريف، كما تم تدريب الكوادر الطبية على كافة مستوياتها ابتداءً من المعاونين والممرضين والسسترات والمساعدين الطبيين والأطباء. حتى أن منطقة شندي أصبحت قبلة للمرضى من أماكن مختلفة في ولاية نهر النيل،

كما أن محلية شندي قد استفادت من الخدمات التي تقدمها الجامعة في رعاية بقية المستشفيات والمراكز الصحية والوحدات العلاجية، والجدول رقم (3–3) يوضح ذلك.

جدول رقم(3–3)

المستشفيات والمراكز الصحية والوحدات العلاجية بالمحلية

الوحدات الإدارية	مستشفى	مركز صحي	وحدة علاجية	المجموع
مدينة شندي	3	8	–	11
ريفي شندي	4	15	10	29
كبوشية	1	5	6	12
حجر العسل	2	5	6	13
المجموع	10	33	22	65

المصدر : إدارة الصحة والسكان محلية شندي– 2014م

ومن خلال الجدول أعلاه، يتضح لنا أن الخدمات الصحية قد شملت كل الوحدات الإدارية بالمحلية ولم تخل وحدة إدارية من مستشفى وعدد من المراكز الصحية وعدد أكبر من الوحدات العلاجية، الأمر الذي أتاح للمواطنين هذه الخدمات في

أماكن سكنهم مما أسهم في توفير خدمة صحية متكاملة ، كان المجتمع يفتقر إليها، علماً بأن غالبية المواطنين ليس لديهم الموارد المالية الكافية، وبالتالي لا يستطيعون تحمل أعباء علاج مرضاهم، حين يتقدم بهم المرض إلى درجة يصعب علاجها، وكثيراً ما كانوا يلجأون للوصفات البديلة كعلاج بديل ناتج في الأساس من تدني المستوي المعيشي وانخفاض الدخل، كما أن اللجو الشعوذة يربهن علي ضعف الوعي الصحي والتعليمي.

3-1-6- **المنشآت الأخرى**:

قبل عقدين من الزمان تم ربط، مدينة شندي بمدينتي الخرطوم جنوباً وعطبرة شمالاً بشارع أسفلت أطلق عليه اسم (شارع التحدي) وذلك لأنه تم بالعون والجهد الذاتي للمجتمع، وقد ساهم هذا الطريق كثيراً في حل كثير من المشكلات واختصر الوقت والجهد. كما تم تغيير شبكة الكهرباء فشملت كل أنحاء محلية شندي في المدينة وكل قرى الريف على إطلاقها. كما تم حفر آبار ارتوازية للمياه الجوفية، بكل القرى فليس هنالك قرية تخلو من وجود بئر وصهريج وأحياناً أكثر من ذلك.

أما في مجال الاتصالات فإن منطقة شندي شأنها شأن المناطق والمدن الأخرى في السودان تنعم بكل قنوات الاتصالات وكل شركاتها مما سهل كثيراً من الأعمال[1].

3-1-7- **المشروعات التنموية**:

بمحلية شندي العديد من المشروعات التنموية الحيوية جلها مشروعات زراعية ذات طبيعة استثمارية أجنبية، لطبيعة المنطقة الزراعية مثل :

1- مشروع فابي لمنتجات الألبان.

[1] – محمد الحسن الحفيان ، مصدر سبق ذكره، ص 130

2- مشروع القمة الزراعي الذي يتبع لشركة جياد الصناعية.
3- مشروع تالا الزراعي الذي تملكه شركة المأمون الزراعية.
4-مشروع رغد الزراعي.
5- مشروع الغانج الزراعي.
6- مشروع ودالخبير الزراعي.
7- مشروع آنجي الزراعي.[1]

3-2- الدراسة الميدانية

3-2-1 منهجية الدراسة :

اعتمدت الدراسة على عدد من مناهج البحث العلمي وهي :

1- **المنهج الوصفي:** واستخدم لوص ف أطراف الدراسة، جامعة شندي والمجتمع المحلي المحيط بها.

2- **المنهج التحليلي:** وتم استخدامه بغرض التحليل الإحصائي لعينة الدراسة وآرائها التي أدلت بها وتحويلها لبيانات كمية يسهل قياسها.

3- **المنهج التاريخي:** وتم استخدامه لتتبع مسيرة التعليم في السودان من حقبة الإستعمار إلي قيام ثورة التعليم العالي. كما استعرض تطور مسيرة التنمية بمحلية شندي.

4- **منهج دراسة الحالة** : وتم من خلاله دراسة حالة جامعة شندي كلياتها ومؤسساتها العاملة في خدمة المجتمع.

[1] - تقرير أداء وانجاز حكومة ولاية نهر النيل – محلية شندي 2010 -2014م، يونيو 2014م ص 40

4- **المنهج الإحصائي:** وتم استخدامه بغرض تحليل عينة الدراسة وآرائها التي أدلت بها وتحويلها لبيانات كمية يسهل قياسها.

وقد استعان الباحث في جمع البيانات النظرية للدراسة بالكتب والمراجع والدوريات والمواقع الإلكترونية والمقابلات الشخصة والملاحظة هذا إلى جانب الاستبانة لقياس رأي المجتمع، بيئة الدراسة، في أدوار الجامعة تجاهه.

3-2-2- **مجتمع وعينة الدراسة**:

يتكون مجتمع الدراسة من سكان أحياء مدينة شندى والتى بلغت (54) حي مقسمة على الاتجاهات الجغرافية للمدينة، وقد تم اختيار أكثر من50% من سكان مجموع هذه الأحياء والموضحة في الجدول (3-4):

جدول (3-4) طريقة اختيار أحياء عينة الدراسة

اتجاهات المدينة	جملة عدد الأحياء	عدد الأحياء المختارة
مدينة شندى الشمالية	8 أحياء	4
مدينة شندى الشرقية	20حى	10
مدينة شندى الغربية	9 أحياء	5
مدينة سندى الجنوبية	17 حى	9
المجموع	**54 حى**	**28 حى**

المصدر : إعداد الباحث من الدراسة الميدانية 2014م.

تم إختيار العينة العشوائية البسيطة من الأحياء المختارة بنسبة 1% من مجموع عدد السكان بتطبيق المعادلة لتحديد حجم العينة : $\frac{\text{حجم المجتمع الأصلى} \times \text{النسبة المرادة}}{100}$

وبلغت مفردات عينة الدراسة(296) مفردة وتم توزيع الاستبانة بصورة عشوائية حيث كانت وحدة الدراسة لتحليل المجتمع تقوم على الأفراد (ذكور وإناث).

الجدول (3–5): يوضح حجم العينة المطلوبة من كل حى:

جدول (3-5) حجم عينة الدراسة

الرقم	اسم الحى	عدد السكان	حجم العينة	الرقم	اسم الحى	عدد السكان	حجم العينة
.1	قريش غرب	715	7	.15	مربع 37	994	9
.2	مربع 17	939	9	.16	مربع22 شمال	1116	11
.3	قريش شمال الشرقية	1087	10	.17	مربع 43	814	8
.4	مربع 8 شمال	950	9	.18	مربع 20 شرق	1711	17
.5	قريش جنوب مربع 1	777	7	.19	مربع 2	1269	12
.6	العبدتاب	692	6	.20	مربع 12	1381	13
.7	مربع 8 جنوب	806	8	.21	مربع 7 شمال	1620	16
.8	مربع 19	1041	10	.22	مربع 6	1295	12
.9	قريش غرب 1	642	6	.23	مربع 7 غرب	1504	15
.10	مربع 20 غرب	1270	12	.24	مربع 14	1849	18
.11	مربع 29 (أ)	908	9	.25	مربع 10	1204	12
.12	مربع 24 شمال	1626	16	.26	مربع 11	998	9
.13	مربع 30	810	8	.27	مربع 15	1287	12
.14	مربع 21	1551	15				
المجموع الكلى لعدد الأحياء(27)، عدد السكان (30856)، حجم العينة المطلوبة (296)							

المصدر : إعداد الباحث من الدراسة الميدانية 2014م.

3-2-3- **أدوات الدراسة**:

3-2-3- 1- **الاستبانة**:

قام الباحث بتصميم استبانة حول (دور الجامعات الولائية في تنمية المجتمعات المحلية- دراسة حالة مدينة شندي) تتكون من ثلاث وثلاثين سؤالاً غطّت الموضوع من جميع جوانبه وذلك على ضوء تساؤلات الدراسة الأربعة، ومن ثم قام بعرضها على المشرف الذي قام بدوره بإبداء كثير من الملاحظات وإجراء بعض التعديلات،، ووجه بعرضها على مختصين في علم الاجتماع والاقتصاد، والطب، لتحكيمها.

وبتوجيه من المشرف قام الباحث بطرح الاستبانة على عينة مكونه من ثلاثين شخصاً. وذلك للاختبار الأولي. وقد راعى الباحث أن تكون هذه العينة عشوائية بحيث تشمل كل المستويات المتباينة. بحيث تمثل كل الفئات المجتمع.

وقد اشتملت الاستبانة على أربعة محاور وكل محور يمثل جانباً معيناً يخدم تساؤلاً في الدراسة على النحو التالي :

المحور الأول ويشمل بيانات أولية متعلقة باالنوع ومكان السكن والمستوى التعليمي والمهنة وقد ضم سبعة أسئلة تتعلق بالجوانب الشخصية للمبحوث.

أما المحور الثاني فقد اشتمل على تسعة فقرات تضمنت دور جامعة شندي في تنمية الجوانب الاقتصادية بالمنطقة ومدي تأثير الجامعة فيها من وجهة نظر المبحوث

أما المحور الثالث فقد اشتمل على تسعة فقرات تضمنت دور الجامعة في تطوير الخدمات الصحية ومعرفة رأي المبحوثين فيها، وأراد الباحث في هذا المحور

استجلاء دور كليات الطب،وعلوم التمريض، وعلوم المختبرات، وكلية الصحة ومستشفي الملك نمر الجامعي وما تقدمه من خدمات بالمنطقة.

أما المحور الرابع فقد تكون من ثمانية أسئلة حاولت أن تجيب علي : مساهمة جامعة شندي في تنمية المهارات التعليمية والثقافية بالمنطقة. وقد تضمن هذا المحور فقرات لقياس اتجاهات الرأي العام وربط ذلك بالتنمية الاجتماعية.

أ- **الاختبار الأولي للإستبانة**:

قام الباحث بجمع 30 استمارة بعد توزيعها وتم تفريغها ووجد أن أفراد العينة تعاملوا مع الأسئلة بكل دقة وصدق وواقعية وقاموا بالإجابة عن كل الأسئلة وهذا يعتبره الباحث مؤشراً جيداً حيث أن هذه الاستبانة يمكن التعامل معها بدون أي حساسية أو تحفظ لا سيما وأن أسئلتها واضحة ومحددة ولا تحتوي على فقرات حرجة وذلك يضمن واقعية الإجابات وصدقها.

ب- **طريقة توزيع الإستبانة:**

وبعد التأكد من الاستبانة في صورتها النهائية اختار الباحث مجموعة من الزملاء الأساتذة والموظفين بالجامعة من قاطني الأحياء المختارة واستعان بهم كجامعي بيانات واعتمد عليهم في مساعدته على توزيع الاستبانة على العينة المحددة في الأماكن المحددة.

ومن ثم قام بجمع هذه الاستمارات وكان المرتجع منها 288 استمارة من العينة المقصودة حيث أن هنالك ثمانية استمارات لم يتم إرجاعها وذلك لأسباب متعلقة بأفراد العينة وبجامعي البيانات كما أن هناك استمارتان تالفتان أي لم تتم تعبئتهما بصورة

صحيحة، وهذه متوقعة في أي استبانة يتم طرحها، ويرى الباحث أن هذا المرتجع من صحائف الاستبانة والبالغ عددها 286 استمارة بنسبة بلغت 97% وهي تمثل نسبة عالية ولا تؤثر على حجم العينة حيث يتوقع أن تأتي بنفس النتائج المتوقعة من عدد الاستمارات.

ج- **صدق وثبات الإستبانة**:

1- الصدق الظاهري:

تطلب التحقق من الصدق الظاهري للإستبانة الاستعانة بالمحكمين بقصد الإستفادة من خبراتهم مما جعل الأداة أكثر دقة وموضوعية في القياس.

2- ثبات الإستبانة:

من أجل البرهنة على أن الاستبانة تقيس العوامل المراد قياسها، والتثبت من صدقها، قام الباحث بإجراء اختبار مدى الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة، حيث تم تقييم تماسك الاستبانة بحساب كرونباخ ألفا Cronbach Alpha الذي يعتمد على اتساق أداء الفرد من فقرة إلى أخرى، وهو يشير إلى قوة الارتباط والتماسك بين فقرات الاستبانة.

جدول (3–6) قيمة معاملات الثبات لمتغيرات الدراسة

الرقم	المحور	(ألفاαقيمة)
1	لجامعة شندي دور إيجابي في رفع المستوي المعيشي للمجتمع المحلي بمدينة شندي.	.811
2	لجامعة شندي دور إيجابي في تطوير الخدمات الصحية وتقديم العلاج لأفراد المجتمع المحلي بمدينة شندي	.858
3	لجامعة شندي دور إيجابي في تنمية المهارات التعليمية وتدريب الكوادر التعليمية والتنمية البشرية للمجتمع المحلي	.810
	الاستبانة ككل	.914

المصدر : إعداد الباحث من الدراسة الميدانية 2014م.

وتدل معاملات الثبات على تمتع الاستبانة بصورة عامة بمعامل ثبات عالٍ برهن على قدرة الاستبانة على تحقيق أغراض الدراسة. حيث يتضح من الجدول (3–6) أن أعلى معامل ثبات لمحاور الاستبانة حققه محور دور الجامعة في تطوير الخدمات الصحية بقيمة (.858)، يليه محور دور الجامعة في تنمية الجوانب الاقتصادية بقيمة (.811)، وحقق محور دور الجامعة في تنمية المهارات الثقافية والتعليمية أدني معامل ثبات بقيمة (.810). بينما كانت قيمة الثبات للاستبانة ككل (.914) وهو مرتفع وموجب الإشارة مما يشير إلى إمكانية ثبات النتائج التي يمكن أن تسفر عنها الاستبانة نتيجة لتطبيقها.

د- **المعالجة الإحصائية المستخدمة**:

من أجل الوصول إلى مؤشرات معتمدة، تدعم أهداف الدراسة، وفرضياتها فقد تم فحص البيانات، وتبويبها، وجدولتها ليسهل التعامل معها بواسطة الكمبيوتر، وتم استشارة متخصصين في الجوانب الإحصائية، ومعالجة البيانات لغرض اختبار فرضياتها، حيث تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لتحليل بيانات الاستبانة والحصول على مخرجات لجميع فقرات الاستبانة لمعرفة مدى موافقةأو عدم أفراد عينة الدراسة على أسئلة الاستبانة المختلفة:

- معامل Cronbach Alpha للتأكد من درجة ثبات المقياس المستخدم.

- الوسط الحسابي وهو المقياس الأوسع استخداماً من مقاييس النزعة المركزية ويتم استخدام الوسط الحسابي لإجابات عينة الدراسة عن الاستبانة لأنه يعبر عن مدى أهمية الفقرة عند أفراد العينة.

- والانحراف المعياري وهذا المقياس من مقاييس التشتت، ويستخدم لقياس وبيان تشتت إجابات مفردات عينة الدراسة حول وسطها الحسابي، ويكون هناك اتفاق بين أفراد العينة على فقرة معينة إذا كان انحرافها المعياري قليلاً.

- اختبار T لعينة واحدة.

- اختبار مقياس الاستبانة:

تم تحديد مستوى الفاعلية للاستبانة وفقاً لمقياس ليكارت الخماسي Likart Scale كالآتي:

طول الفئة = الحد الأعلى للبديل – الحد الأدنى للبديل

عدد المستويات

$$\frac{5-1}{5} = \frac{4}{5} = 0.80$$

وبذلك يكون التوزيع حسب الجدول **(3–7)**:

جدول رقم (3–7) اختبار مقياس الاستبانة

المتوسط المرجح	المستوى
من 1 إلى 1.79	منخفض جداً
من 1.80 إلى 2.59	منخفض
من 2.60 إلى 3.39	متوسط
من 3.40 إلى 4.19	مرتفع
من 4.20 إلى 5	مرتفع جداً

المصدر : إعداد الباحث من الدراسة الميدانية 2014م.

3-2-3- 2- **الملاحظة:**

من خلال إقامة الباحث بمنطقة الدراسة ومعاينته لما نفذته جامعة شندي من مشروعات تمكن بالملاحظة المباشرة من الحصول على كثير من المعلومات التي حققت بعض الإضافات المهمة وساهمت في تحليل كثير من بيانات الدراسة.

3-2-3- 3- **المقابلة**:

كان للمقابلات التي أجراها الباحث مع بعض الإداريين بالجامعة والمواطنين بمنطقة الدراسة أثراً كبيراً في تعميق فهم الموضوعات التي شملتها الاستبانة وإظهار الجوانب المهمة للدراسة..

3-2-4- مناقشة نتائج التحليل واختبار الفرضيات:

يهدف عرض نتائج استخدام بعض الأساليب الإحصائية الوصفية التي أفرزتها الاستبانة، من خلال تحليل آراء عينة الدراسة حول دور الجامعات الولائية في تنمية المجتمعات المحلية، وتم استخدام جداول المتوسطات الحسابية لتقدير المستويات، والانحرافات المعيارية لقياس التشتت، وفقرات الاستبانة والإجابة عنها كمؤشر لقياس دور الجامعات الولائية في تنمية المجتمعات المحلية، بالإضافة إلى مجموعة من الأساليب الإحصائية التي تم استخدامها لاختبار الفرضيات.

3-2-4-1- البيانات الشخصية.

جدول رقم (3-8) النوع

النوع	العدد	النسبة
ذكر	175	%2،61
أنثى	111	%8،38
العدد الكلي	286	%100

المصدر : إعداد الباحث من الدراسة الميدانية 2014م.

وكما أوضحنا فقد تم توزيع استمارات الاستبانة بصورة عشوائية بين الجنسين بواقع مائة وخمسة وسبعون استمارة للذكور ومائة وأحد عشر استمارة للإناث وأن نسبة الإناث قلت عن نسبة الذكور. إلا أن الباحث يرى أن هذا الفرق بين النسبتين الموضحتين على الجدول لا توثر كثيراً وإن كانت هذه النسب غير متقاربة.أما العمر فتتضح من الجدول أدناه:

جدول رقم (3-9) العمر

فئات العمر	20 -35	36 - 45	46 -60	60 فأكثر	العدد الكلي
العدد	150	93	32	11	286
النسبة	%4،52	%5،32	%2،11	%8،3	%100

المصدر : إعداد الباحث من الدراسة الميدانية 2014م.

و من الجدول (3–9) يتضح أن هنالك أربعة فئات عمرية أساسية وقد حدد الباحث هذه الفئات من الأدنى إلى الأعلى وفق فئات عمرية بعينها ممن يستطيعون بالفعل معرفة المتغيرات ومواكبتها فكانت أقل فئة هي عمر عشرين سنة فما فوق وهؤلاء كلهم كانوا في سن الدراسة الجامعية وبالتالي أصبحوا مواكبين للتغيرات وهؤلاء كانت نسبتهم هي الأعلى حيث بلغت 4،52% أما الفئة الثانية فكانت 5،32% والفئة الثالثة 2،11% والرابعة 8،3%.

جدول (3–10) المهنة

المهنة	العدد	النسبة
موظفون	**93**	**%5،32**
طلاب	**41**	**%14.3**
مزارعون	**15**	**%2،5**
أعمال حرة	**38**	**%13.3**
أستاذ/معلم	**41**	**%3،14**
بدون عمل	**19**	**%6،6**
ربة منزل	**33**	**%5،11**
أخري	**6**	**%1،2**
العدد الكلي	**286**	**%100**

المصدر : إعداد الباحث من الدراسة الميدانية 2014م.

من الجدول (3–10) يتضح أن هذه العينة متماثلة إذ تمثل المهن والتخصصات وبالتالي تكون الإجابات المتحصل عليها من كافة قطاعات المجتمع. لنصل إلي أن الذكور والإناث ومختلف الأعمار والعديد من المهن.

جدول (3–11) **الحالة الاجتماعية**

الحالة الاجتماعية	العدد	النسبة
عازب	117	%9،40
متزوج	155	%2،54
مطلق	6	%1،2
أرمل	8	%8،2
العدد الكلي	286	%100

المصدر : إعداد الباحث من الدراسة الميدانية 2014م.

ومن الجدول (3–11) وجد الباحث أن نسبة 9،40% من المبحوثين غير متزوجين وعددهم 117 فرد وأن 2،54% متزوجين وعددهم 155 فرد وأن 1،2 مطلق ومطلقة وعددهم 6 وأن 8،2% أرمل وأرملة وعددهم 8. مما يعني أن المبحوثين قد مثلوا حالات اجتماعية متنوعة.

جدول (3–12) مستوي الدخل الشهري

فئات الدخل الشهري	**أقل من 400 ج**	**400 - 600ج**	**600 - 800ج**	**800 - 1000ج**	**1000ج فأكثر**	**العدد الكلي**
العدد	82	45	29	54	76	286
النسبة	%7،28	%7،15	%1،10	%9،18	%6،26	%100

المصدر : إعداد الباحث من الدراسة الميدانية 2014م.

من الجدول (3–12) وجد الباحث أن نسبة 7،28% من المبحوثين مستوي دخلهم الشهري أقل من 400 جنيه وعددهم 82 وأن7،15% تراوح مستوي دخلهم

الشهري بين 400 إلي 600 جنيه وأن عددهم 45 وأن 1،10% تراوح مستوي دخلهم الشهري بين 600 إلي 800 جنيه وعددهم 29 وأن 9،18% تراوح دخلهم الشهري بين 800 إلي 100 جنيه وعددهم 54 وأن 6،26% أن دخلهم الشهري كان 1000 فأكثر وعددهم 76 مما يعني أن المبحوثين يمثلون مستويات معيشية متنوعة وبالتالي يدركون تأثير الجامعة في الجوانب الاقتصادية.

جدول (3-13)المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	العدد	النسبة
خلوة	4	%4،1
تعليم أساسي	28	% 8،9
تعليم ثانوي	67	%4،23
تعليم جامعي	153	%5،53
فوق الجامعي	34	%9،11
المجموع	286	%100

المصدر : إعداد الباحث من الدراسة الميدانية 2014م.

من الجدول (3-13) وجد الباحث أن نسبة 4،1% مستواهم التعليمي هو الخلوة وعددهم 4، وأن 8،9 % مستواهم التعليمي هو التعليم الأساسي وعددهم 28 وأن4،23% مستواهم التعليمي هو التعليم الثانوي وأن عددهم 67 وأن 5،53% مستواهم التعليمي هو التعليم الجامعي وأن عددهم 153 وأن 9،11% مستواهم التعليمي هو التعليم فوق الجامعي وعددهم 34.

3-2-4-2- تحليل نتائج بيانات فرضيات الدراسة:

1- الفرضية الأولى: لجامعة شندي دور إيجابي في رفع المستوي المعيشي للمجتمع المحلي بمدينة شندي. وللإجابة عن هذه الفرضية تم حساب كل من المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية،، كما هو موضح بالجدول (3-14).

جدول (3-14) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدور جامعة شندي في تنمية الجوانب الاقتصادية

م	دور جامعة شندي في تنمية الجوانب الاقتصادية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التفسير
1	وفرت جامعة شندي فرص عمل جديدة بالمنطقة	3.81	1.25	مرتفع
2	أسهمت جامعة شندي في زيادة حركة البيع والشراء في الأسواق المحلية	4.15	0.93	مرتفع
3	أسهمت جامعة شندي في رفع مستوى الدخل لأفراد المجتمع المحلي	3.59	1.11	مرتفع
4	ساهمت جامعة شندي في تطوير دراسات الجدوى للمشروعات التنموية بالمنطقة	3.37	1.07	متوسط
5	وفرت جامعة شندي الخدمات الاقتصادية التي يحتاجها الأفراد	3.21	1.19	متوسط
6	جامعة شندي وسيلة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والتنموية	3.52	1.08	مرتفع
7	عملت جامعة شندي علي نشر الوعي الاقتصادي وسط المجتمع المحلي	3.52	1.14	مرتفع
8	ساهمت جامعة شندي في تدريب أفراد المجتمع وتنمية قدراتهم الاقتصادية	3.49	1.10	مرتفع
9	ساهمت جامعة شندي في تقديم الاستشارات الاقتصادية للمؤسسات والشركات المحلية	3.34	1.12	متوسط
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام		3.56	0.70	مرتفع

المصدر : إعداد الباحث من الدراسة الميدانية 2014م.

يبين الجدول(3–14) دور جامعة شندي في تنمية الجوانب الاقتصادية، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لها بين (3.21 – 4.15) بالمقارنة للمتوسط الحسابي العام (3.56)، حيث جاءت الفقرة التي تنص على "أسهمت جامعة شندي في زيادة حركة البيع والشراء في الأسواق المحلية" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.15) وانحراف معياري (0.93)، بالمقارنة مع المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام. وجاءت الفقرة التي تنص على "وفرت جامعة شندي الخدمات الاقتصادية التي يحتاجها الأفراد" على المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.21) وانحراف معياري (1.19) بالمقارنة مع المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام.

2–الفرضية الثانية: لجامعة شندي دور إيجابي في تطوير الخدمات الصحية وتقديم العلاج لأفراد المجتمع المحلي بمدينة شندي وللإجابة عن هذه الفرضية تم حساب كل من المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية،، كما هو موضح بالجدول (5–12).

جدول (3–15) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية

دور جامعة شندي في تطوير الخدمات الصحية

م	دور جامعة شندي في تطوير الخدمات الصحية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التفسير
1	أسهمت جامعة شندي في زيادة الوحدات الصحية والعلاجية الكافية بالمنطقة	3.70	1.20	مرتفع
2	وفرت جامعة شندي الأطر الصحية للوحدات الصحية بالمنطقة	3.46	1.13	مرتفع
3	قامت جامعة شندي بتدريب الأطر الصحية بالوحدات الصحية بالمنطقة	3.56	1.12	مرتفع
4	تساهم جامعة شندي في توفير العلاج والدواء من خلال مستشفى المك نمر الجامعي	3.67	1.13	مرتفع
5	الجامعة ساهمت في نشر الوعي الصحي للأفراد المحليين	3.59	1.07	مرتفع
6	تساهم جامعة شندي في إصحاح البيئة المحلية	3.01	1.23	متوسط
7	ساهمت جامعة شندي في إنجاح حملات التحصين ومكافحة الأوبئة بالمنطقة	3.31	1.14	متوسط
8	أسهمت جامعة شندي في تقليل مشقة السفر للعلاج بالعاصمة وخارج السودان	3.45	1.31	مرتفع
9	تساهم جامعة شندي في تدريب طلاب الجامعات الأخري الزائرين للمنطقة	3.71	1.01	مرتفع
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام		3.50	0.79	مرتفع

المصدر : إعداد الباحث من الدراسة الميدانية 2014م.

يبين الجدول(3–15) دور جامعة شندي في تطوير الخدمات الصحية بالمنطقة حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لها بين (3.01 – 3.71) بالمقارنة للمتوسط الحسابي العام (3.56)، حيث جاءت الفقرة التي تنص على "تساهم جامعة شندي في تدريب طلاب الجامعات الأخري الزائرين للمنطقة" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.71) وانحراف معياري (1.01)، بالمقارنة مع المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام. وجاءت الفقرة التي تنص على "تساهم جامعة شندي في إصحاح البيئة المحلية" على المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.01) وانحراف معياري (1.23) بالمقارنة مع المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام. ويري الباحث السبب في ذلك أن نسبة تشغيل خريجي كلية الصحة العامة ضئيل جداً مقارنة بنسبة تشغيل خريجي الكليات الأخري فمثلاً الكوادار الطيبية مثل الأطباء والممرضين وأطباء المختبر والمعلمين وخريجي الكليات الأخري وجودهم في المؤسسات ذات الصلة بتخصصهم ملموس لدي المبحوثين أما ضباط الصحة وهم خريجو كلية الصحة العامة وجودهم في المؤسسات المعنية في مدينة شندي ضئيل وإصحاح عمل يحتاج لدعم مادي ولوجستي كبير غير متوفر للمحلية والجامعة غير معنية به مباشرة.

3–الفرضية الثالثة: لجامعة شندي دور إيجابي في تنمية المهارات التعليمية وتدريب الكوادر التعليمية والتنمية البشرية للمجتمع المحلي وللإجابة عن هذه الفرضية تم حساب كل من المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية،، كما هو موضح بالجدول (3–16).

جدول (3–16)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية مساهمة

جامعة شندي في تنمية المهارات التعليمية والثقافية بالمنطقة.

م	مساهمة جامعة شندي في تنمية المهارات التعليمية والثقافية بالمنطقة.	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التفسير
1	جامعة شندي لها دور في استيعاب أبناء المنطقة للدراسة بكلياتها المختلفة	4.24	0.92	مرتفع
2	تقوم جامعة شندي برفع الوعي الاجتماعي والثقافي بالمنطقة	3.82	0.93	مرتفع
3	عملت جامعة شندي على تلاقح و عكس ثقافات المناطق المختلفة	3.83	0.95	مرتفع
4	استحدثت جامعة شندي عادات وتقاليد جديدة في الغذاء و الكساء والعمران في المنطقة	3.52	1.19	مرتفع
5	تساهم جامعة شندي في تقليل نسبة الفاقد التربوي في المراحل التعليمية	3.71	1.01	مرتفع
6	ساهمت جامعة شندي في تأهيل وتدريب المعلمين بمرحلتي الأساس و الثانوية بالمنطقة	4.19	0.89	متوسط
7	ساهمت جامعة شندي في صقل وإكساب المرأة مهارات جديدة نقلتها من مستهلكة إلي منتجة	3.74	1.05	متوسط
8	وجود الجامعة بالمنطقة ساهم في زيادة رغبة طلاب المرحلة الثانوية في الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي	4.21	0.93	مرتفع
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام		3.90	0.65	مرتفع

المصدر : إعداد الباحث من الدراسة الميدانية 2014م.

يبين الجدول(3–16) دور جامعة شندي في تنمية المهارات التعليمية والثقافية بالمنطقة.، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لها بين (3.52 – 4.24) بالمقارنة للمتوسط الحسابي العام (3.90)، حيث جاءت الفقرة التي تنص على " جامعة شندي لها دور في استيعاب أبناء المنطقة للدراسة بكلياتها المختلفة " في المرتبة الأولى

بمتوسط حسابي (4.24) وانحراف معياري (0.92)، بالمقارنة مع المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام. وجاءت الفقرة التي تنص على " استحدثت جامعة شندي عادات وتقاليد جديدة في الغذاء و الكساء والعمران في المنطقة " على المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.52) وانحراف معياري (1.19) بالمقارنة مع المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام.

وجاءت الفقرة التي تنص علي مساهمت جامعة شندي في صقل وإكساب المرأة مهارات جديدة تنقلتها من مستهلكة إلي منتجة علي تفسير متوسط رغم وجود كلية المجتمع التي تعني بالدرجة الأولي بتأهيل وتدريب المرأة، وذلك لأن دور الجامعة يتمثل في تدريب وتنمية مهارات المرأة فقط. دون تمليكها وسائل انتاجية وهي مهمة مؤسسات التمويل الأخري كالبنوك وغيرها وهي تفرض شروط للتمويل يصعب تنفيذها لدي طالب الخدمة.

3-2-5- اختبار فرضيات الدراسة:

في هذا الجانب يتم اختبار فرضيات الدراسة وذلك بالتركيز على مدى قبول أو رفض فرضيات الدراسة من خلال استخدام اختبار T- test لعينة واحدة وذلك كما يلي:

3-2-5-1- **الفرضية الأولى:** لجامعة شندي دور إيجابي في رفع المستوي المعيشي للمجتمع المحلي بمدينة شندي. لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار T- test لعينة واحدة للتحقق من دور جامعة شندي في تنمية الجوانب الاقتصادية كما هو موضح في الجدول (3-17).

جدول (3–17): نتائج اختبار T- test لاختبار الفرضية الأولى

الفرضية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T المحسوبة	T الجدولية	Sig* مستوى الدلالة
لجامعة شندي دور إيجابي في رفع المستوي المعيشي للمجتمع المحلي بمدينة شندي.	3.56	0.70	85.876	1.645	0.000

المصدر : إعداد الباحث من الدراسة الميدانية 2014م.

تكون العلاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي في الجدول (5–14) أن لجامعة شندي دور في تنمية الجوانب الاقتصادية بالمنطقة، إذ بلغت قيمة T المحسوبة (85.876) وهي أكبر من قيمة T الجدولية (1.645) عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$). وعليه يتم قبول الفرضية الأولى التي تنص على أن لجامعة شندي دور في تنمية الجوانب الاقتصادية بالمنطقة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

3–2–5–2– **الفرضية الثانية:** لجامعة شندي دور إيجابي في تطوير الخدمات الصحية وتقديم العلاج لأفراد المجتمع المحلي بمدينة شندي. لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار T لعينة واحدة للتحقق من دور جامعة شندي في تطوير الخدمات الصحية كما هو موضح في الجدول (3–18).

جدول (3–18): نتائج اختبار T- test لاختبار الفرضية الثانية

الفرضية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T المحسوبة	T الجدولية	Sig* مستوى الدلالة
لجامعة شندي دور إيجابي في تطوير الخدمات الصحية وتقديم العلاج لأفراد المجتمع المحلي بمدينة شندي.	3.50	0.79	74.936	1.645	0.000

المصدر : إعداد الباحث من الدراسة الميدانية 2014م.

تكون العلاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي في الجدول (6–15) أن لجامعة شندي دور في تطوير الخدمات الصحية بالمنطقة، إذ بلغت قيمة T المحسوبة (74.936) وهي أكبر من قيمة T الجدولية (1.645) عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$). وعليه يتم قبول الفرضية الثانية التي تنص على أن لجامعة شندي دور في تطوير الخدمات الصحية بالمنطقة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

3–2–5–3– **الفرضية الثالثة:** لجامعة شندي دور إيجابي في تنمية المهارات التعليمية وتدريب الكوادر التعليمية والتنمية البشرية للمجتمع المحلي. لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار T- test لعينة واحدة للتحقق من دور جامعة شندي في تنمية المهارات التعليمية والثقافية بالمنطقة كما هو موضح في الجدول (3–19).

جدول (3–19): نتائج اختبار T- test لاختبار الفرضية الثالثة

الفرضية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T المحسوبة	T الجدولية	Sig* مستوى الدلالة
لجامعة شندي دور إيجابي في تنمية المهارات التعليمية وتدريب الكوادر التعليمية والتنمية البشرية للمجتمع المحلي.	3.90	0.65	101.853	1.645	0.000

المصدر : إعداد الباحث من الدراسة الميدانية 2014م.

تكون العلاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي في الجدول (5–16) أن لجامعة شندي دور في تنمية المهارات التعليمية والثقافية بالمنطقة بالمنطقة، إذ بلغت قيمة T المحسوبة (101.853) وهي أكبر من قيمة T الجدولية (1.645) عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ 0.05). وعليه يتم قبول الفرضية الثالثة التي تنص على أن لجامعة شندي دور في تنمية المهارات التعليمية والثقافية بالمنطقة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

3–2–5–4– ملخص نتائج اختبار الفرضيات:

في نهاية هذا الفصل فإنه يمكن تلخيص نتائج تحليل فرضيات الدراسة من خلال الجدول(3–20)

جدول (3–20) : ملخص نتائج اختبار الفرضيات

الفرضية	نتيجة اختبار الفرضية الإحصائية		التقييم
	T المحسوبة	T الجدولية	
لجامعة شندي دور إيجابي في رفع المستوي المعيشي للمجتمع المحلي بمدينة شندي.	85.876	1.645	قبول
لجامعة شندي دور إيجابي في تطوير الخدمات الصحية وتقديم العلاج لأفراد المجتمع المحلي بمدينة شندي.	74.936	1.645	قبول
لجامعة شندي دور إيجابي في تنمية المهارات التعليمية وتدريب الكوادر التعليمية والتنمية البشرية للمجتمع المحلي.	101.853	1.645	قبول

المصدر : إعداد الباحث من الدراسة الميدانية 2014م.

يتضح من الجدول السابق أنه تم قبول جميع فرضيات الدراسة وعليه فإنه يوجد دور للجامعات الولائية في تنمية المجتمعات المحلية.

الخـــــــــاتمة

أ- **النتائج**:

خلصت هذه الدراسة الي :

1/ وفرت جامعة شندي فرص عمل جديدة بالمنطقة تمثلت في توظيفها لما يزيد عن الألف عامل من أعضاء هيئة التدريس والموظفين والتقنيين والعمال والكوادر الطبية العاملة بمستشفي المك نمر الجامعي والمراكز المتخصصة وهي وظائف ذات عائد مادي مجزي يتم تمويلها من وزارة التعليم العالي ويتسم بالثبات والاستمرارية مما أدي إلي حراك اقتصادي كبير بالمنطقة.

2/ أسهمت الجامعة في رفع المستوى المعيشي لأفراد المجتمع نتيجة لارتفاع مستوى الدخل وذلك من خلال الزيادة الكبيرة في حركة البيع والشراء بالأسواق المحلية الناتجة عن ضخ الكثير من الأموال بسبب النقلة العمرانية التي أحدثتها الجامعة والمتمثلة في البيئة الدراسية من قاعات ومعامل ومكتبات واستراحات ومساكن للعاملين بها.

3/ عملت جامعة شندي عبر وحدة التعليم المفتوح على تنفيذ برامج دارسات إضافية مكنت العديد من أفراد المجتمع المحلي من مواصلة تعليمهم الجامعي في مختلف المجالات وتدريب عدد من العاملين بالمؤسسات المختلفة خاصة في العلوم الاقتصادية مما أدي بدوره لرفع الوعي الاقتصادي لديهم، ومساعدة البعض منهم في إعداد دراسات الجدوى للمشروعات الاقتصادية وخاصة مشروعات التمويل الأصغر التي انتشرت بصورة كبيرة في المنطقة.

4/ أسهمت جامعة شندي في زيادة الوحدات الصحية والعلاجية الكافية بالمنطقة وذلك باعتمادها مستشفي المك نمر وعاءً تدريبياً لطلاب العلوم الطبية وتطويره بزيادة عدد أقسامه وإنشاء عدد من المراكز المتخصصة في علاج الأمراض ذات الخطورة العالية فأصبحت تجرى فيه كل العمليات التي كان المواطن يضطر لإجرائها في الخرطوم وبكلفة باهظة.

5/ عملت الجامعة علي رفد المستشفيات والوحدات الصحية بالمنطقة والسودان ككل بالكوادر الطبية المدربة تدريبا نوعياً في علوم الطب والمختبرات والتمريض وذلك بالاستفادة القصوى من مستشفي المك نمر الجامعي والمراكز المتخصصة، فهي بذلك تعد الجامعة الثانية في السودان، بعد جامعة الخرطوم، تضم مستشفي جامعي وما يحويه من مختلف التخصصات الطبية.

6/ تساهم جامعة شندي في توفير العلاج والدواء مجاناً لمرضي الكلي والعلاج الكيمائي لمرضي السرطانات بمستشفى المك نمر الجامعي والمراكز المتخصصة، ومن خلال المخيمات الصحية التي تقيمها الجامعة بصورة راتبة، وعبر برامج الإقامة الريفية لطلاب السنة النهائية بكلية الطب والتي تنفذ في القرى والأحياء الطرفية.

7/ قامت الجامعة بتوفير برامج تعليمية في كثير من مجالات العلوم التطبيقية والإنسانية أفادت طلاب المنطقة في الالتحاق بها مجنبة الأسر وأبنائهم التكاليف المادية والنفسية من التسفار لطلب العلم.

8/ أسهمت الجامعة في تغيير نظرة المجتمع نحو التعليم عامة. وتعليم البنات خاصة، ويتضح ذلك من خلال الإقبال المتزايد على الدراسة الجامعية، من مختلف الفئات

العمرية.مما انعكس على انتشار المدارس في القطاعين العام والخاص، وكان للجامعة الأثر الكبير في هذا الانتشار والذي تمثل في رفد هذه المؤسسات بالكادر المؤهل في مجالات التعليم بشقيه العام وقبل المدرسي.

9/ كان للجامعة الدور البارز في عكس الثقافات المختلفة وتلاقحها من خلال استيعابها لأعداد كبيرة من الطلاب من مختلف ولايات السودان وجنسياتٍ أخرى.

10/ عملت الجامعة على توعية المرأة وصقلها وإكسابها مهارات جديدة نقلتها من مستهلكة إلي منتجة وذلك عبر كلية المجتمع التي حققت نجاحاً منقطع النظير وأثبتت أهميتها في ربط الجامعة بالمجتمع.

11/ اهتمت الجامعة بالسياحة كمورد فأنشأت لها قسم عمل علي تخريج كادر مؤهل ليعرف بحضارة بالمنطقة التليدة التي أنشأت الجامعة لها قسم للآثار والمتاحف ومعهد للدراسات المروية اهتم بدراسة حضارات العصور القديمة والكشف عنها حتى صارت المنطقة قبلة للسياحة وحقل لتدريب طلاب الجامعات الأخرى في هذا المجال وعملت تطوير هذه الأقسام لتصبح كلية قائمة بذاتها.

هكذا تكون جامعة شندي قد حققت كافة أهدافها وبصورة أخص المتمثلة منها في التفاعل مع المواطن بتفهم مشكلاته والاعتراف بمعرفته وخبرته والعمل معه علي تطويرها وفق حاجته وقيمه.

ب- **التوصيات** :

يمكن القول بأن هذه الدراسة المتعلقة بدور الجامعات الولائية في تنمية المجتمعات المحلية وتوضيح الأثر الذي أحدثته جامعة شندي في المجتمع قد ألقت الضوء على كثير من الجوانب والقضايا والمحاور موضوع الدراسة واهتمت بالعوامل التي صاحبت هذه التنمية سواءً كانت اقتصادية وصحية واجتماعية وثقافية، واستكمالاً لجهد الجامعة في الاضطلاع بدورها في إحداث تنمية أكبر يوصي الباحث بالآتي :

1/ أن تهتم الجامعة بالتوسع في برامجها الدراسية حتى تشمل مجالاتٍ أوسع وذلك بإنشاء كليات جديدة ذات علاقة بالمجتمع المحلي مثل كلية للزراعة وأخري للبيطرة اعتباراً لطبيعة المنطقة الزراعية والرعوية، وكلية للتعدين تساهم بصورة مباشرة في الاستغلال الأمثل للثروات المعدنية التي تمتع بها المنطقة والحد من ظاهرة التنقيب العشوائي عن الذهب وما تبعها من ظواهر اجتماعية سالبة.

2/ أن تعمل الجامعة علي ترسيخ فكرة أن تتجه كل برامج الجامعة إلى قضايا ومشكلات المجتمع سواء كان ذلك في المجال الصحي أو الاجتماعي أو الثقافي أو التراثي وغيرها. فتكون كل البحوث موجهة نحو فائدة المجتمع.

3/ على الجامعة التخطيط للتوسع في برامج كلية المجتمع بغرض محاربة البطالة وتوفير فرص عمل للفاقد التربوي وذلك من خلال استيعابه في ورش حرفية صغيرة تملكه مهارات الحدادة والنجارة والكهرباء والبرادة...إلخ، خاصة بعد تحقيقها نجاحاً منقطع النظير وإثبات أهميتها في ربط الجامعة بالمجتمع وعملها على توعية المرأة وإكسابها المهارات المختلفة.

4 / أن تعمل الجامعة، ومن خلال كلية الاقتصاد والتجارة وإدارة الأعمال، على زيادة الوعي الاقتصادي وذلك من خلال التخطيط والتنسيق لعمل برامج توعية هادفة تشمل الندوات والمحاضرات ولقاءات العمل والسمنارات حتى تعين المواطن على مواكبة المتغيرات الاقتصادية، والإلمام بأهمية الاقتصاد في تنمية المجتمع المحلي.

5/ أن تستوعب الجامعة كل فئات المجتمع في برامجها، وذلك بتوفير وتسهيل فرص الانضمام للجامعة سواء عن طريق القبول المباشر، أو الانتساب، أو الانخراط في بعض البرامج المبتكرة، مما يجعل كل المجتمع بكل فئاته يحس بالانتماء للجامعة.

6/ أن تعمل الجامعة عبر كلية الصحة العامة علي زيادة برامج التثقيف الصحي وإصحاح البيئة لأفراد المجتمع المحلي، بإقامة المزيد من الدورات التدريبية والندوات والبرامج التوعوية، مع الاستعانة بوسائل الإعلام المحلية.

7/ أن تعمل الجامعة علي إزالة اللَبس في مسمي كليتي المجتمع وتنمية المجتمع فهما كليتان تسيران في خط متوازي في خدمة المجتمع المحلي بتخريج كوادر تعمل علي تنميته، بشروط قبول يصعب تفسيرها لدي العامة إلا القليل من ذوي الارتباط الوثيق بالجامعة.

8/ أن تعمل الدولة علي توفير تمويل لخريجات كلية المجتمع عبر مؤسسات التمويل المختلفة وذلك للإستفادة من تأهليهن في مشروعات تنموية توفر المزيد من قرص العمل

9/ أن تعمل الدولة علي إنفاذ مشروعات تنموية حقيقية وفق حاجة البلاد مبنية علي التخطيط والتنسيق والرقابة عبر مؤسسات التعليم العالي المنتشرة في جميع البلاد.

ج- قائمة المصادر

أولاً : المراجع:

1- القرآن الكريم.

2- أحمد بن فارس بن زكريا: معجم مقاييس اللغة، دار الفكر، دمشق، من غير تاريخ.

3- أحمد مصطفي خاطر: التنمية الاجتماعية المفهومات الأساسية – نماذج ممارسة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية،2002م.

4- الفاروق زكي يونس: تنمية المجتمع في الدول النامية,القاهرة, مطبعة القاهرة الحديثة, 1967م.

5- بسمات فيصل محجوب : الدور القيادي لعمداء الكليات في الجامعات العربية، جامعة الموصل، العراق، 2004م.

6- جلال أمين : تنمية أم تبعية اقتصادية وثقافية، مطبوعات القاهرة، 1983.

7- رشدي أحمد طعيمة ومحمد بن سليمان البندري : التعلم الجامعي بين رصد الواقع ورؤى التطور، دار الفكر العربي 94 شارع عباس العقاد، مدينة نصر، القاهرة، 2004م.

8- رشاد أحمد عبد اللطيف: تنمية المجتمع المحلي , دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر, الإسكندرية , ط1, 2007م

9- رشاد أحمد عبد اللطيف، التنمية الاجتماعية في إطار مهنة الخدمة الاجتماعية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية ، ط1، 2007م.

10- زكريا بشير إمام : التخطيط الإستراتيجي والتعليم العالي في الوطن العربي، – إشارة خاصة إلى السودان – (دراسة تحليلية في النظرية التربوية المعاصرة) شركة مطابع السودان للعملة المحدودة – الخرطوم – 2004م.

11- سعاد إبراهيم عيسى : مسيرة التعليم العالي في السودان 1898- 1987م، دار الخرطوم للطباعة والنشر والتوزيع، يناير 1996م.
12- شوقي عبد المنعم : تنمية المجتمع وتنظيمه، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1963م
13- صلاح الدين نامق : قضايا التخلف الاقتصادي، دار المعارف بمصر، 1968.
14- صلاح الشامي : السودان دراسة جغرافية، القاهرة، 1972م.
15- عاطف غيث : التغير الاجتماعي والتخطيط، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1966م.
16- عبد الباسط محمد حسين : التنمية الاجتماعية، مكتبة وهبة، القاهرة، 1998.
17- عبد الحليم رضا عبد العال : تنظيم المجتمع – النظرية والتطبيق، المطبعة التجارية الحديثة، القاهرة 1986م.
18- عبد المنعم عبد الحي :المتغيرات الاجتماعية والثقافية ودورها في التنمية الاقتصادية، القاهرة، دار نشر الثقافة، 1983م
19- عزمي رجب : تطور سياسة الإنماء في لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1980 م.
20- محمد بشير عمر : تطور التعليم في السودان " 1898م- 1956م "، دار الثقافة، بيروت، 1970م.
21- محمد الجوهري : علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث، الطبعة الأولي دار المعارف، القاهرة،1987م.
22- محمد شفيق :التنمية الاجتماعية،دراسات فى قضايا التنمية ومشكلات المجتمع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية،1994م.
23- محمد عبد الفتاح محمد: الاتجاهات التنموية في ممارسة الخدمة الاجتماعية، الكتاب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2002.
24- محمد عبد الهادي أبو ريدة : التنمية والأهداف العليا للحياة الإنسانية، الكويت وعصر التنمية، محاضرات وندوات الموسم الثقافي السادس، 1973م.

25- محمد عمر بشير: تطور التعليم في السودان :1898-1956م، دار الثقافة بيروت.
26- محمد عمر الطنوبي : التغير الاجتماعي، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1996م.
27- محمد الكردي: التخلف ومشكلات المجتمع المصري، القاهرة، دار المعارف،1971م،
28- محمد بن مكرم بن منظور: لسان العرب،الجزء 15،دار صادر بيروت، من غير تاريخ.
29- محمد الهادي عفيفي وآخرون : التربية ومشكلات المجتمع، مكتبة الأنجلو المصرية، 165 شارع محمد فريد، القاهرة، 1997م.
30- محي الدين صابر : التغير الحضاري وتنمية المجتمع، الطبقة التاسعة، المكتبة العصرية، بيروت، 1987 م.
31- مسعد الفاروق محمد حمودة: التنمية الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية،بيروت،1998م.
32- مها المقدم : مقومات التنمية الاجتماعية وتحدياتها _ تطبيق علي الريف اللبناني،معهد النماء العربي، بيروت، 1978.
33- مهنا مراد : مداخل إلى العلوم الإجتماعية، دار مجدلاني للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1992م.
34- نبيل السمالوطي: علم اجتماع التنمية، الإسكندرية، الهيئة المصرية للكتب، ط2،1978م.
35- وانتر روني : أوربا والتخلف في أفريقيا، عالم المعرفة الكويت،1988 م.

ثانياً: **الرسائل الجامعية :**

1- محمد الحسن أحمد الحفيان : أثر جامعة شندي في التغير الاجتماعي للمجتمع المحلي (اتجاهات الرأي في المنطقة)، غير منشورة، جامعة شندي 2010م

2- ناصر محمد عثمان عبد الرحمن : تاريخ مدينة شندي [1500 – 1900] رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة شندي – 2002م.

ثالثاً: **الدوريات :**

1-بابكر عبد المنعم الضوى: مجلة الحكم الاتحادي، العدد السادس عشر، يونيو 2004م.

2- الجمهورية العربية المتحدة، الشبكة القومية لليونسكو، التعليم الجامعي في الجمهورية المتحدة خلال خمسين سنة منذ 1920-1973م.

3- تاج السر حسن محمد أحمد وعمار سلامة عبدالله : مشروع قندتو الزراعي، مجلة جامعة شندي – العدد الأول – يناير 2004م.

4- خطاب الحاكم العام – للشيخ محمد الأمين الضرير – 1901/6/13م، مجلة معهد أم درمان العلمي،العدد السادس.

5- صالح الهادي محمد أحمد : التعليم العالي وقضايا التنمية في السودان، مركز الدراسات الاستراتيجية، مجلة دراسات استراتيجية، الخرطوم – العدد رقم 9 إبريل 1997م.

6- الرشيد البيلي : ورقة بعنوان دور كليات المجتمع في تنمية المرأة، ندوة المرأة العربية ودورها في الصناعات التراثية والمنزلية من أجل التنمية، الخرطوم،دار الاتحاد العام للمرأة السودانية، سبتمبر 2006م.

7- مؤسسات التعليم العالي في السودان، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الإدارة العامة للتخطيط، دار جامعة الخرطوم للنشر، ط 1، 1997م.

8- نادية حجاب، تقرير التنمية البشرية، الأثر الوطني والدولي، بحث منشور في دراسات في التنمية المستدامة في الوطن العربي- منشورات دار الحكمة – بغداد. عام 2001م.

رابعاً: **تقارير المصالح الحكومية :**

1- تقارير إدارة جامعة شندي.
2- دليل جامعة شندي.
3- دليل مؤسسات التعليم العالي في السودان 2001م وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
4- دليل مؤسسات التعليم العام في السودان 2008م.
5- إحصاءات محلية شندي.
6- تقارير إدارة الصحة والسكان محلية شندي.
7- تقارير إدارة التعليم شندي محلية شندي.
8- إحصاءات كلية المجتمع جامعة شندي.
9- تقارير إدارة مصلحة الأراضي شندي.
10-تقارير الصندوق القومي لرعاية الطلاب شندي.
11-تقارير مستشفى المك نمر الجامعي والمراكز المتخصصة شندي.

خامساً: **المقابلات الشخصية :**

1/ أ.د. أحمد محمد أحمد إبراهيم : مدير جامعة شندي، بمكتبه، مارس 2014م
2/ أ.د. عبد الغفار علي آدم : المدير الأسبق لجامعة شندي، بمكتب عميد كلية الطب، يونيو 2014م.
3/ أ.د. الطيب علي القاضي : مساعد مدير جامعة شندي للشؤون المجتمعية، بمكتبه يناير 2014م.
4/ د. صلاح محمد الهدي: وكيل الجامعة، المديرالسابق لمستشفي المك نمر، بمكتبه يوليو 2014 م.
5/ نبيه قلادة : أحد أعيان مدينة شندي ، ديسمبر2013م .

سادساً: **المواقع الإلكترونية:**

1-www.wikipedia.org
2-www.rivernilestate.gov.sd
3-http://vb.almastba.com
4-http://www.alnoor.se/article.asp
5- http://www.hrdiscussion.com
6- http://www.uobabylon.edu.iq
7-http://www.ahewar.org/debat/show.art.a
8-http://www.rosaelyoussef.com